مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

السابع والستون

السنة المالية

2023

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

السابع والستون

السنة المالية

2023

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2023 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

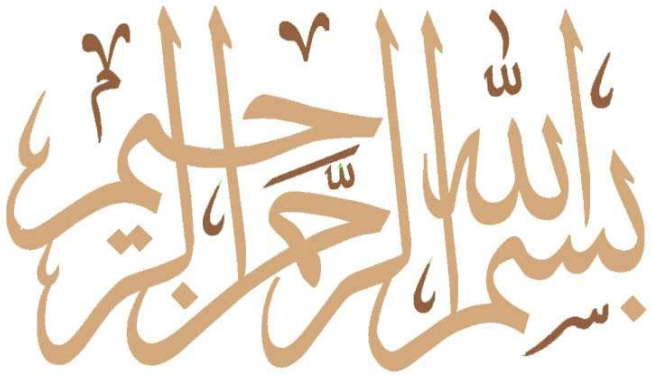
بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218)

السويفت :CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.ly

المحتويات

تقديم 8

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

اولا : التطورات الاقتصادية الدولية 12

- البطالة 21
- التضخم 22
- التجارة العالمية 23
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 25

● التطورات النفطية الدولية 26

- أسعار النفط 26
- العرض 28
- الطلب 30

ثانيا : التطورات الاقتصادية العربية 32

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية
أولا : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 37

● الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 38

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم 40

● التطورات النفطية المحلية 42

- الإنتاج المحلي من النفط الخام 42
- صادرات النفط الخام 44
- أسعار النفط الخام المحلي 44
- إنتاج الغاز الطبيعي 45
- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 46
- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 46

ثانيا : المالية العامة

● المالية العامة لعام 2023 49

موارد المالية العامة 2023 55

الإيرادات 55

ثالثا : القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 57
- الحساب الجاري 58
- الميزان الجاري 60
- الحساب الرأسمالي والمالي 62
- الميزان الكلي 63
● التجارة الخارجية 66

رابعا : التطورات النقدية

● التطورات النقدية 79
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 79
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 81
- سعر صرف الدينار الليبي 85
- مقاصة الصكوك 87
● مصرف ليبيا المركزي 88
- جانب الأصول 88
- جانب الخصوم 90
● أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي 93
● الميزانية المجمعة للمصارف التجارية 116
● تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف 119
- جانب الأصول 119
- جانب الخصوم 122
● المصرف الليبي الخارجي 129

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي بأن يقدم تقريره السنوي السابع والستون للعام المالي 2023 لكافة الجهات المحلية والدولية ولكل المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية، حيث يستعرض التقرير في جانبه الأول أهم التطورات الإقتصادية الدولية وفي الجانب الثاني يختص بعرض أهم التطورات الإقتصادية المحلية.

فعلى صعيد التطورات الدولية فقد سجل الإقتصاد الدولي تباطؤاً بما مقداره 0.2% في عام 2023، ليسجل النمو العالمي 3.3% مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022. حيث تأثرت العديد من القطاعات بإرتفاع أسعار الفائدة والتضخم. نتيجة إنتهاج معظم المصارف المركزية إلى سياسة نقدية إنكماشية، بالإضافة إلى إستمرار التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، مما أثر على سلاسل الإمداد نتيجة عدم الإستقرار الجيوسياسي مما زاد من المخاطر الإقتصادية، أما فيما يتعلق بمؤشر التضخم العالمي على الرغم من إنخفاضه في عام 2023 والذي بلغ فيه 6.8% مقارنة بـ 8.7% في عام 2022، غير أنها لاتزال أعلى من المستوى المستهدف في تلك الاقتصادات، ويعزى تراجع التضخم إلى سياسة التشديد النقدي المتبعة من البنوك المركزية كذلك بدء زوال صدمات الأسعار ولا سيما أسعار الطاقة.

أما على الصعيد المحلي ففي الوقت التي إجتاحت عاصفة قوية تدعى "دانيال" مدينة درنة ومناطق الجبل الأخضر في ليبيا، متسببة في أكبر كارثة إنسانية في تاريخ البلاد حيث قدرت تكلفةَ الأضرار المادية الناجمة عن الفيضانات والخسائر الاقتصادية التي أعقبتها في ليبيا بنحو 1.03 مليار دولار أمريكي بينما بلغت الخسائر المادية نحو 0.62 مليار دولار أمريكي، وبذلك يصل إجمالي الآثار المقدرة للكارثة (الأضرار + الخسائر) إلى 1.65 مليار دولار أمريكي. وتقدر احتياجات إعادة الأعمار والتعافي في والبلديات المتضررة البالغ عددها 20 بلدية بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي.

حقق الاقتصاد الليبي إنتعاشاً ملحوظاً خلال عام 2023، وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث إرتفع معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي بحوالي 19.4%، ويعود السبب وراء هذه الإنتعاشة كمحصلة لإرتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 12.8%، و كذلك إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 27.8%، في حين شهد معدل التضخم إرتفاعاً مسجلاً 2.3%، حيث إرتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2023 ليسجل 295.0 نقطة بزيادة قدرها 6.7 نقطة على أساس سنوي، مقابل 288.3 نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق.

فيما يتعلق بجانب الميزانية العامة فقد ساهم الإرتفاع في الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية في خلو الميزانية من تسجيل أي عجز بها على الرغم من إنخفاض سعر النفط الخام الليبي في الأسواق الدولية ليصل إلى 83 دولار للبرميل مقابل 101.3 دولار للبرميل في عام 2022 أي بمعدل إنخفاض بلغ مقداره 19.3%. حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحققة 126.3 مليار دينار مقابل نفقات فعلية بلغت 125.7 مليار دينار، لتحقق الميزانية العامة فائضاً مقداره حوالي 600 مليون دينار.

أما ما يخص القطاع الخارجي فقد إنخفض فائض ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث بلغ في عام 2023 ما مقداره 1.5 مليار دولار في حين كان 7.1 مليار دولار في عام 2022. ويأتي هذا الإنخفاض نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية خلال العام عما كانت عليه في العام السابق نتيجة لإنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما على صعيد التطورات النقدية شهد عرض النقود في نهاية عام 2023، إرتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 31,061.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.2% ليصل إلى 141,400.2 مليون دينار، مقابل 110,338.9 مليون دينار في نهاية عام 2022. في سياق توسع مالي غير متوقع خاصة في ديسمبر 2023. كما شهد هذا الشهر فاتورة أجور بلغت 11 مليار دينار، بالإضافة إلى 1.6 مليار دينار كمنح للأسر.

كما إرتفعت العملة خارج المصارف بنحو 11,800.6 مليون دينار لتصل إلى 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية العام 2022 أي بنسبة إرتفاع بلغت 37%.

وإذا يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير، فإنه يتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة المؤسسات على تعاونها وتجاوبها المثمر في تذليل كافة العراقيل في توفير البيانات ليخرج هذا التقرير شاملا كافة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية

التطورات الاقتصادية الدولية

مَرّ الاقتصاد العالمي خلال العام 2023 بالعديد من التحديات بدءً من الانهيارات المصرفية، والتوترات الجيوسياسية، والتضخم، وأسعار الفائدة المرتفعة، وفي بداية العام توقع العديد من الخبراء والاقتصاديين ركودً معتدلاً في الولايات المتحدة، وركودً في أوروبا، وانتعاشاً قوياً في الصين، إلا أن الواقع خالف تلك التوقعات، حيث لم يكن هناك ركودً في الولايات المتحدة، وتمكنت أوروبا من إدارة اقتصادها بشكل أفضل من المتوقع، في المقابل أصبحت الصين تكافح لإنتعاش اقتصادها والرجوع إلى مكانتها العالمية. وبالتالي وفقاً لصندوق النقد الدولي تباطئ النمو العالمي بمقدار 0.2% في عام 2023، ليسجل النمو العالمي 3.3% مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022. كما يتوقع الصندوق أن يستقر النمو العالمي عند 3.2%، و3.3% خلال عامي 2024 و2025.

وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي يُعد النمو الاقتصادي أقوى من المتوقع خلال النصف الثاني من عام 2023 في كل من الولايات المتحدة والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. حيث ساهم الإنفاق بِنَوعَيهِ العام والخاص في هذا الانتعاش، بحيث استمد الاستهلاك الخاص الدعم من مكاسب الدخل الحقيقي من خلال إعتماد الأسر على السحب من مدخراتهم. وكان للتوسع في جانب العرض دور مهم في ذلك، مع الزيادة واسعة النطاق في مشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، وتسوية مشاكل سلاسل الإمداد التي سادت في فترة الجائحة، وتقلص الفترات الزمنية لتسليم الإمدادات.

ومن جانب أخر، سجل التضخم هبوطًا أسرع من المتوقع خلال عام 2023، وذلك بفضل السياسات النقدية المتشددة حول العالم. فتشير البيانات إلى أن التضخم الكلي العالمي خلال عام 2023 كان أقل بنحو 1.8% ليصل إلى 6.8%، مقابل معدل بلغ 8.7% عام 2022. وبنفس الوتيرة إنخفضت معدلات التضخم في معظم الاقتصادات،

غير أنها لاتزال أعلى من المستوى المستهدف في تلك الاقتصادات، ويعزى تراجع التضخم إلى بدء زوال صدمات الأسعار ولا سيما أسعار الطاقة. بالإضافة إلى سياسة التشديد النقدي، حيث اتخذت المصارف المركزية الرئيسية إجراءات للحد من التضخم، برفع أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات عالية في عام 2023، إذ أدى ذلك إلى إرتفاع تكاليف الإقراض، وفرض تحديات أمام الشركات الراغبة في إعادة تمويل ديونها، مما تسبب في تقليص الائتمان المتاح، وإضعاف الاستثمارات لاسيما في قطاعي الأعمال والإسكان. وفي النصف الثاني من عام 2023، أصبحت قرارات المصارف المركزية بشأن أسعار الفائدة الأساسية غير متزامنة على نحو متزايد. حيث أخذت أسعار الفائدة تتراجع في بعض البلدان التي شهدت هبوطاً في معدلات التضخم، منها البرازيل وشيلي، اللّتين أقدم مصارفهما المركزية على تشديد السياسة النقدية في وقت أبكر من البلدان الأخرى. وفي الصين كان التضخم قريباً من الصفر، وكذلك ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل التي يتم تحديدها من قبل مصرف اليابان المركزي قريبة من الصفر.

وعلى صعيد المالية العامة، قامت الحكومات في الاقتصادات المتقدمة بتيسير سياسة المالية العامة في 2023، حيث قامت الولايات المتحدة بتيسير السياسة أكثر مما فعلت منطقة اليورو والاقتصادات الأخرى الذي لم يكن التعافي فيها مكتملاً. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير البيانات إلى أن موقف المالية العامة ظل محايداً في المتوسط، حيث هبط الناتج إلى مستويات دون تلك التي كانت سائدة قبل الجائحة. وتشمل تلك التوقعات كلاً من البرازيل وروسيا2023. وفي البلدان منخفضة الدخل، لازالت هناك أزمات السيولة وإرتفاع تكاليف مدفوعات الفائدة والتي بلغت في المتوسط 13.0% من إيرادات الحكومة العامة، أي نحو ضعف مستواها منذ 15 عاماً مضت، والتي أدت إلى مزاحمة الاستثمارات الضرورية، وعرقلة تعويض خسائر الناتج الكبيرة مقارنة بالاتجاهات العامة التي كانت سائدة قبل الجائحة. وتشير التوقعات إلى تشديد موقف سياسة المالية العامة خلال عام 2024 في العديد من الاقتصادات المتقدمة

واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لإعادة بناء فوائض في الميزانية وإيقاف المسار الصاعد للديون، ويُتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى إبطاء النمو على المدى القصير.

وفي نهاية العام نَبَّه صندوق النقد الدولي إلى أن الوضع الأمني المتوتر في البحر الأحمر زاد من المخاوف بشأن تأثير الصراعات في الشرق الأوسط على تكاليف التجارة والشحن، إذ أعلنت الكثير من الشركات الكبرى تحويل البضائع عبر طرق شحن بديلة، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة على سلاسل التوريد العالمية وتجارة السلع، وأشار الصندوق إلى أنه حتى بداية عام 2024، إنخفض إجمالي حجم الشحن عبر قناة السويس بنسبة تقترب من 50.0% مقارنة عما كانت عليه قبل بدء التوترات في منطقة البحر الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت تكاليف الشحن بأكثر من 400% منذ منتصف 2023، وقد انعكس ذلك على زيادة تكاليف التأمين وسط مخاطر أمنية عالية، بالإضافة إلى تكاليف النقل. والجدير بالذكر أنه حتى بداية عام 2024 لا يزال الوقت مبكر لمعرفة التأثيرات الكلية للعمليات الحاصلة في البحر الأحمر.

الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة عام 2023 بمخاوف واسعة النطاق بشأن احتمال حدوث ركود وشيك، إلا أن الاقتصاد الأمريكي نمى بوتيرة مغايرة للتوقعات ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% في عام 2023، مقابل نسبة نمو بلغت 1.9% في عام 2022، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في النمو في عام 2024 ليصل إلى حوالي 2.6%. ويرجع النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال العام الماضي إلى الزيادة في كل من إنفاق المستهلكين، والصادرات، وإنفاق الحكومات المحلية، حيث إرتفع الإنفاق على مستوى الولايات والحكومات المحلية بنسبة 3.7%، وكذلك إرتفاع نفقات الحكومة الفيدرالية بنسبة 2.5%، وإرتفع إجمالي الاستثمار المحلي

الخاص بنسبة 2.1%، والجدير بالذكر أن الاقتصاد الأمريكي شهد إنخفاضاً مستمراً في معدلات البطالة امتدّ إلى 25 شهراً متتالياً لتصل إلى أقل من 4.0%، حيث شهدت هذه الفترة نمواً مستداماً في معدلات التوظيف للعمالة، وهو ما لم يحدث منذ أكثر من نصف قرن.

وقد نجحت الجهود المبذولة من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي في خفض معدل التضخم وذلك من خلال الرفع المتواصل لأسعار الفائدة، والتي وصلت إلى نطاق 5.25% و5.50% في يونيو 2023، الأمر الذي ساهم في إنخفاض معدل التضخم من 7.0% في عام 2022، ليصل إلى 3.6% في عام 2023، على الرغم من أن معدل التضخم لايزال أعلى من المستوى المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي، إلا أن البنك لم يقم بتحريك سعر الفائدة منذ يونيو 2023، وذلك تماشياً مع بيانات أسعار المستهلك التي كانت مستقرة في النصف الأخير من العام الماضي، إلا أن التوقعات لعام 2024 لازالت متباينة حول إمكانية قيام الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة أو الإبقاء عليها عند نطاق 5.25% و2.50 لفتره أطول.

وعلى الصعيد المالي، تعرضت المصارف الأميركية لهزة هي الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 وذلك في الربع الأول من عام 2023، إذ تسبب إرتفاع أسعار الفائدة وسياسة التشديد النقدي في إحداث اضطرابات في القطاع المصرفي، حيث بدأت البنوك المتضررة في مواجهة مشاكل السيولة الحقيقية، وبدأ المتعاملون في سحب أموالهم، وبدأت الأزمة مع انهيار بنك "سيليكون فالي" في العاشر من مارس 2023 تلاه انهيار ثلاثة مصارف أخرى هي "سيغنتشر" و"سيلفر غيت" و"فيرست ريبابلك". أدت هذه الأزمة إلى تقلبات السوق وزيادة عدم اليقين في القطاع المالي، إلا أن الحكومة الأمريكية تدخلت للحد من الأثار السلبية التي من الممكن أن تسبب انتشار عدوى

الاضطرابات للقطاع المالي ككل، هذا وقامت الحكومة بتقديم دعماً مالياً لتهدئة الأسواق ومنع المزيد من حالات الفشل المصرفي.

الإتحاد الأوروبي

إنخفض النمو الاقتصادي بشكل حاد في منطقة اليورو في عام 2023، ليسجل نسبة نمو بلغت 0.5% في عام 2023، مقابل نمو بلغ 3.4% في عام 2022، ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد الأوروبي بشكل طفيف في عام 2024 ليسجل حوالي 0.9%. ويُعزى تباطؤ النمو في عام 2023 إلى حد كبير إلى التداعيات الاقتصادية المستمرة للصراع الروسي الأوكراني، والتي كانت لها تأثيرات متفاوتة عبر بلدان المنطقة، مما يعكس إختلاف هياكلها الاقتصادي. وبينما تأثر القطاع الصناعي بشكل خاص بسبب تشديد السياسة النقدية وأسعار الطاقة المرتفعة وضعف الطلب العالمي، في المقابل صَمَدَ قطاع الخدمات بشكل جيد نسبياً بسبب إستفادته من إجراءات إعادة الفتح بعد الوباء. ومع اقتراب نهاية العام، تأثر النشاط الاقتصادي للمنطقة بفعل إرتفاع أسعار الفائدة في مختلف القطاعات. كما تراجع نمو الاستهلاك الخاص بشكل كبير في عام 2023، حيث ظل راكداً في النصف الأول من العام، وقد أدى الإنخفاض المستمر في الإنفاق على السلع، إلى انتعاش الطلب على الخدمات والذي كان إيجابياً طوال عام 2023. وفي الربع الثالث، زاد الاستهلاك الخاص، مدفوعا باستهلاك الأسر للخدمات، وانتعاش الإنفاق على السلع المعمرة، في المقابل استمر إجمالي الإنفاق على السلع (بما في ذلك السلع شبه المعمرة وغير المعمرة) في الانكماش وسط ظروف تمويل أكثر صرامة.

واصلت حكومات منطقة اليورو تقليص تدابير الدعم المعتمدة استجابة للجائحة وأسعار الطاقة وصدمات التضخم، مما أدى إلى عكس جزء من التيسير المالي السابق، وإرتفع التضخم في منطقة خلال العام 2023 ليصل إلى 6.0% مقارنة بمعدل بلغ 4.7%

خلال العام 2022، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض التضخم إلى نحو 2.9% في عام 2024، على الرغم من رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بواقع 200 نقطة أساس خلال 2023 ليصل معدل الفائدة إلى 4.50%.

الصين:

شهد الاقتصاد الصيني تحسناً وانتعاشاً ملحوظ خلال العام 2023، فَرُغم الصعوبات الداخلية التي تمثَّلت بشكل رئيسي في أزمة القطاع العقاري والضغوط والصعوبات الخارجية، حيث أصبحت البيئة الخارجية أكثر تعقيدا مع زيادة عوامل عدم اليقين، إلا أن الاقتصاد الصيني نجح في تسجيل نسبة نمو بلغت 5.2% خلال العام موضوع التقرير، مقارنة بنسبة نمو بلغت 3.0% خلال العام 2022، ومن المتوقع أن ينكمش النمو إلى 5.0% خلال عام 2024 بسبب التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة والجهود التي تبذلها بعض الدول الغربية لتقليل الاعتماد على الصين أو تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها. والجدير بالذكر أنه تم وصف النمو خلال عام 2023 بأنه انتعاش مخيب للآمال بشكل غير مسبوق، وعلى الرغم من أن هذا المعدل أعلى من غالبية الاقتصادات الكبرى، إلا أنه يعد المعدل الأدنى الذي سجله الاقتصاد الصيني منذ عام 1990 (3.9%) خارج فترة كوفيد.

كان النمو خلال عام 2023 مدفوعاً بزيادة الطلب على الخدمات، والاستثمار المرن في التصنيع، وتحفيز البنية التحتية العامة. حيث أظهرت البيانات أن الناتج الصناعي الصيني ذا القيمة المضافة قد إرتفع بنسبة 4.6% على أساس سنوي في عام 2023، وإرتفع الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين بنسبة 3.0% على أساس سنوي في عام 2023، في حين إرتفعت مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية، والتي تمثل مؤشر رئيسي لقوة الاستهلاك في البلاد، بنسبة 7.2% على أساس سنوي. وإنخفضت أسعار المستهلك في الصين لتصل إلى 0.2% في عام 2023، مقابل معدل بلغ 2.0% في

عام 2022، هو أقل من المعدل المستهدف والبالغ 3.0%، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدة عوامل تشمل الركود المستمر في قطاع العقارات وإنخفاض ثقة المستهلك وضعف الصادرات.

اليابان

تميز الاقتصاد الياباني خلال عام 2023 بالتعافي البطيء من الجائحة، والصراع العالمي وإرتفاع أسعار الفائدة، وقد واجه الاقتصاد الياباني إرتفاع التضخم، وتقلب أسعار الصرف، وإرتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادات الأجور الاسمية، حيث اتسع النشاط الاقتصادي بواقع 0.9% خلال عام 2023، ليرتفع النمو من 1.0% في عام 2022 ليصل إلى 1.9% خلال عام 2023. كما شهد الاقتصاد الياباني ضعفاً ملحوظاً في استهلاك الأسر والحكومات خلال العام موضوع التقرير، في حين انتعش الاستثمار التجاري في نهاية عام 2023. وفي الوقت نفسه، أدى سعر الصرف الضعيف إلى الحفاظ على نمو الصادرات بقوة، وكان التعافي الاقتصادي المتواضع مصحوباً بإنخفاض قيمة الين سبباً في انزلاق اليابان من ثالث أكبر اقتصاد في العالم إلى رابع أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة بالدولار الأميركي، بعد الولايات المتحدة، والصين، والآن ألمانيا. ومن المؤسف أن إرتفاعات أسعار المستهلك تجاوزت الزيادات الاسمية في الأجور. وإنخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 2.4% في 2023 عن مستوياتها عام 2023، مما أدى إلى إنخفاض الاستهلاك. وإنخفض الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي بمعدل سنوي قدره 3.5%، وإرتفع معدل التضخم في عام 2023 ليصل إلى 3.3%، مقابل معدل بلغ 2.5% خلال عام 2022، ورغم أن التضخم لا يزال أكبر من هدف بنك اليابان البالغ 2.0%، إلا أن المصرف المركزي الياباني التزم بسياسته المتساهلة للغاية بجعل أسعار الفائدة مقاربة للصفر بخلاف مصارف رئيسية أخرى رفعت معدلات الفائدة، الأمر الذي فاقم الضغط على الين.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

لا زالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من تراجع معدلات النمو منذ فترة طويلة بسبب مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية، بدءً من الأثار المتبقية من جائحة كورونا، والصراع الروسي الأوكراني، وإرتفاع معدلات التضخم، وتشديد أسعار الفائدة عالمياً، والصراعات الأخيرة في الشرق الأوسط المتمثلة في الحرب الأهلية السودانية، والحرب على قطاع غزة، وعرقلة حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، والتوتر الجيوسياسي في المنطقة بصفة عامة. حيث تباطئ النمو في المنطقة ليصل إلى 2.0% في عام 2023، مقابل معدل نمو بلغ 5.4% في عام 2022. ففي الدول المستوردة للنفط، أدت الصراعات إلى تراجع نشاط قطاع السياحة في الدول المجاورة للصراعات مثل مصر ولبنان والأردن، حيث يمثل قطاع السياحة أحد المصادر الحيوية في كثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يمثل ما بين 2.0% و20.0% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى تعطل حرك الملاحة في قناة السويس وتغيير مسار السفن في نهاية العام الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أسعار الشحن والتأمين بالدرجة الأولى على المنطقة مما زاد من الضغوط السلبية على معدلات النمو في دول المنطقة وفي مصر على وجه الخصوص.

ومع إنخفاض أسعار النفط في عام 2023، والإلتزام بلدان المنطقة المصدرة للنفط باتفاقية خفض الإنتاج من جانب تحالف أوبك(+) ، تباطؤ النمو الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث كان هذا التباطؤ أشد حدة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ففي المملكة العربية السعودية انكمش الاقتصاد بنسبة 0.8% في عام 2023، مقابل نسبة نمو بلغت 7.5% في عام 2022، وكان السبب في تراجع النمو هو انكماش قطاع النفط والغاز بنسبة 9.2%، في حين كان نمو القطاع غير النفطي قوياً، إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض التراجع في أنشطة قطاع الهيدروكربونات.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.4% في عام 2024 مدفوعاً بالنمو المتوقع للدول المصدرة للنفط، وتأتي هذه التوقعات في المقام الأول إلى إرتفاع إنتاج النفط الخام بسبب الإلغاء التدريجي لخفض حصص إنتاج النفط والنمو القوي في القطاع الغير نفطي بفضل جهود تنويع الاقتصاد وتطبيق الإصلاحات.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2022	2023
العالم:	**3.5**	**3.3**
البلدان الصناعية:	**2.6**	**1.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.9	2.5
دول منطقة اليورو	3.4	0.5
اليابان	1.0	1.9
المملكة المتحدة	4.3	0.1
دول صناعية أخرى	2.7	1.8
البلدان النامية والأسواق ناشئة أخرى (*):	**4.1**	**4.4**
بلدان آسيا الناشئة والنامية	4.4	5.7
– الصين	3.0	5.2
– الهند	7.0	8.2
بلدان أوروبا الناشئة والنامية	1.2	3.2
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	5.4	2.0
– المملكة العربية السعودية	7.5	0.8 -
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.2	2.3
إفريقيا جنوب الصحراء	4.0	3.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي، يوليو 2024.

* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

- **البطالة:**

أظهرت أسواق العمل مرونة ملحوظة خلال عام 2023 بالرغم من التباطؤ الاقتصادي وتدهور الظروف الاقتصادية. وعلى خلفية النمو القوي في الوظائف، إنخفض معدل البطالة إلى ما دون مستويات ما قبل الوباء، وبلغ معدل البطالة العالمي 5.1% في عام 2023، وهو تحسن متواضع مقارنة بمعدل 5.3% في عام 2022. كما شهدت فجوة الوظائف العالمية أيضاً تحسناً في عام 2023، وعلى نفس الوتيرة إنخفض معدل البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2023 ليصل إلى 4.4%، مقابل 4.5% عام 2022، واستقرت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2023 عند 3.6%، حيث أفادت وزارة العمل أن سوق العمل أنهى عام 2023 بزخم متواضع حيث تمت إضافة 216 ألف وظيفة، وكان هذا الرقم أعلى من التقديرات لتحقيق مكاسب قدرها 170 ألف وظيفة. حيث حدث توظيف قوي في الحكومة بزيادة قدرها 52 ألف وظيفة، وأضاف قطاع الرعاية الصحية 38 ألف وظيفة، وقطاع البناء 17 ألف وظيفة. في حين شهدت معدلات البطالة في المملكة المتحدة إرتفاعاً طفيفاً في عام 2023 لتصل إلى 4.0%، مقارنة بمعدل بلغ 3.9% في عام 2022. وفي المقابل شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو إنخفاضاً طفيفاً وصل إلى 6.5% في عام 2023، مقابل معدل بلغ 6.7% خلال عام 2022، أما بالنسبة لمصر وجنوب أفريقيا إنخفضت معدلات البطالة فيهما في عام 2023 لتصل إلى 7.2% و32.8% على التوالي.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2022	2023
العالم:	**5.3**	**5.1**
الدول الصناعية:	**4.5**	**4.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	3.6
دول منطقة اليورو	6.7	6.5
اليابان	2.6	2.6
المملكة المتحدة	3.9	4.0
الدول الناشئة والنامية في آسيا		
الصين	5.5	5.2
الهند	7.3	8
الدول الناشئة والنامية في أوروبا		
تركيا	10.5	9.4
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
كازاخستان	4.9	4.8
مصر	7.3	7.2
إفريقيا جنوب الصحراء		
جنوب أفريقيا	33.5	32.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم:**

شهدت معدلات التضخم العالمية إنخفاضاً خلال عام 2023 في معظم بلدان العالم وذلك بسبب عمليات التشديد النقدي التي قامت بها المصارف المركزية حول العالم للاحتواء التضخم وإبقائه عند مستويات منخفضة، إلا أن معدلات التضخم في معظم اقتصادات العالم لازالت اعلى من المستوى المستهدف 2.0%، فقد شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية إنخفاضاً ملحوظ خلال عام 2023، لتصل إلى 4.6%، مقابل 7.3% خلال عام 2022، وإنخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ في دول منطقة اليورو لتصل إلى 5.4% خلال عام 2023، مقارنةً بمعدل بلغ 8.4% خلال عام 2022، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقد شهدت معدلات التضخم إنخفاضاً ملحوظاً أيضاً مقارنةً بعام 2022، ويتماشى هذا التراجع في التضخم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية مع إستراتيجية الاحتياطي

الفيدرالي للحفاظ على أسعار الفائدة عند أعلى مستوى لها منذ 22 عاماً وذلك لخفض التضخم نحو الهدف طويل الأجل البالغ 2.0%. وإرتفعت معدلات التضخم في كل من اليابان، ومصر، وتونس، حيث وصلت مستويات التضخم فيها نسبة 3.3% و24.4% و9.3% على الترتيب خلال عام 2023، مقارنة بنسب بلغت 2.5% و8.5% و8.3% خلال عام 2022. ويرجع السبب وراء التضخم المرتفع في اليابان جزئياً إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية مدفوعة بإرتفاع تكاليف الواردات والخدمات اللوجستية المحلية والعمالة، هذا بالإضافة إلى استمرار المصرف المركزي الياباني على اتباع سياسة "الفائدة السالبة" لدعم معدلات النمو. أما في مصر ساهمت أسعار المواد الغذائية وإفراط الحكومة في الحصول على الائتمان في تسارع معدلات التضخم خلال العام موضوع التقرير، ليصل معدل التضخم خلال عام 2023 إلى 24.4%، مرتفعاً من 8.5% خلال عام 2022.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2022	2023
الدول الصناعية	7.3	4.6
الولايات المتحدة الأمريكية	8.0	4.1
دول منطقة اليورو	8.4	5.4
المملكة المتحدة	9.1	7.3
اليابان	2.5	3.3
ألمانيا	8.7	6.0
مصر	8.5	24.4
تونس	8.3	9.3
إيطاليا	8.7	5.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التجارة العالمية:**

انكمش معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2023 بمقدار 5.3%، ليستقر معدل النمو عند 0.3%، مقابل معدل إنتعاش بلغت نسبته 5.6% في عام 2022، ويرجع

السبب وراء هذا التراجع إلى العديد من العوامل كان أهمها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.3% خلال عام 2023 مقابل نمو بلغ 3.5% خلال عام 2022، وبصفة عامة شهدت التجارة العالمية إنخفاضاً طوال عام 2023، متأثرةً في المقام الأول بإنخفاض الطلب في الدول المتقدمة، وضعف الأداء في اقتصادات شرق آسيا، وإنخفاض أسعار السلع الأساسية. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في حدوث تباطؤ ملحوظ في تجارة السلع، وكان التراجع التجاري أكثر وضوحاً بالنسبة للبلدان النامية خلال عام 2023. ويمكن أن تعزى هذه الاتجاهات ليس فقط إلى تباطؤ في مناطق شرق آسيا، ولكن أيضاً إلى تقلص التجارة بين الاقتصادات الآسيوية. وبالنظر إلى عام 2024، تظل توقعات التجارة العالمية غير مؤكدة إلى حد كبير ومتشائمة بشكل عام. وفي حين تشير بعض المؤشرات الاقتصادية إلى تحسينات محتملة، فمن المتوقع أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المستمرة وإرتفاع مستويات الديون والهشاشة الاقتصادية الواسعة النطاق إلى تأثيرات سلبية على أنماط التجارة العالمية.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2022	2023
إجمالي التجارة العالمية	5.6	0.3
الدول الصناعية:		
الصادرات	5.6	0.9
الواردات	7.1	-1.0
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:		
الصادرات	4.7	-0.1
الواردات	3.9	2.0

المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2023 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد سجل الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية فائضاً قدره 286.8 مليار دولار خلال عام 2023، مقارنة بالعجز المُسجل في عام 2022 والذي بلغ 193.9 مليار دولار، وذلك كمحصلة

لإرتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى إنخفاض عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية. أما على صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فإنخفضت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية فيها لتصل إلى 277.1 مليار دولار لعام 2023، مقارنةً بفائض بلغ 648.6 مليار دولار عام 2022، ويرجع السبب الرئيسي إلى إنخفاض فوائض الحسابات الجارية لمعظم دول هذه المجموعة.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2022	2023
الدول الصناعية:	**-193.9**	**286.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	-971.6	-812.7
دول منطقة اليورو	-77.6	289.2
اليابان	84.5	144.7
المملكة المتحدة	-95.5	-73.5
دول صناعية أخرى	600.0	551.2
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:	**648.6**	**277.1**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	127.9	241.1
الدول الناشئة والنامية في آسيا	294.9	241.1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-137.7	-76.6
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	403.8	189.5
إفريقيا جنوب الصحراء	-40.3	-53.8

المصدر: صندوق النقد الدولي.

أسعار صرف العملات الدولية والرئيسية:

إرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل الين الياباني واليوان الصيني خلال العام 2023، حيث إرتفع الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني بنسبة بلغت 6.98%، ليصل سعر صرف الدولار إلى 141.91 ين ياباني للدولار في عام 2023 مُقابل 132.65 ين ياباني للدولار الواحد في عام 2022، وكذلك إرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 2.26% مُقابل اليوان الصيني في عام 2023 حيثُ سجل سعر 7.1436 يواناً لكل دولار بعد أن كان مسجلاً سعر 6.9860 يواناً لكل

دولار في عام 2022. وقد إستفاد الدولار من رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة خلال عام 2023 في محاولة للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة. في المقابل إنخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مُقابل الجُنيه الإسترليني بنسبة بلغت 5.24% ليصل إلى 0.7852 جنيه للدولار في عام 2023 بعد أن كان قد سجل سعر 0.8286 جُنيه إسترليني للدولار الأمريكي في عام 2022. وكذلك إنخفض الدولار الأمريكي مُقابل الفرنك السويسري بنسبة 8.28% ليسجل سعر 0.8533 فرنك للدولار في عام 2023 مُقابل سعر 0.9303 فرنك للدولار في عام 2022. وإنخفض الدولار أيضاً مُقابل اليورو حيثُ سجل سعر 0.9072 يورو لكل دولار في عام 2023 مقابل 0.9414 يورو للدولار في عام 2022، أي بإنخفاض بلغت نسبته 3.63%.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

" وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2022	2023	نسبة التغير (%)
اليورو	0.9414	0.9072	-3.63
الجنيه الاسترليني	0.8286	0.7852	-5.24
الين الياباني	132.650	141.910	6.98
الفرنك السويسري	0.9303	0.8533	-8.28
اليوان الصيني	6.9860	7.1436	2.26

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

التطورات النفطية الدولية:

أسعار النفط:

إنخفضت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2023، حيث بلغ متوسط سعر سلة الأوبك 82.98 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 100.07 دولار للبرميل خلال عام 2022، أي بمعدل إنخفاض بلغ 17.08% وبمقدار 17.09 دولار للبرميل. كما شهدت أسعار النفط ضغوطًا هبوطية وسط ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، والإنتاج

القياسي من الولايات المتحدة، واستقرار الإنتاج والصادرات من جانب روسيا. وظهر ضعف الأسعار على الرغم من المخاوف من تعطل الإمدادات في أعقاب الصراع التي يشهده الشرق الأوسط، وتمدِيد وتعميق تخفيضات الإنتاج من جانب منظمة أوبك والمنتجين من خارجها أوبك(+)، فضلاً عن إعلان الحكومة الأمريكية عن مشتريات النفط لتجديد احتياطاتها الإستراتيجية من البترول. ومنذ بداية الصراع الأخير في الشرق الأوسط، كانت أسعار خام برنت متقلبة وسط تأثير جيوسياسي محتمل على المعروض ومخاوف من تباطؤ النمو العالمي. وتشير التقديرات إلى إرتفاع استهلاك النفط العالمي في عام 2024، مدعوماً بالطلب المرن في بعض الاقتصادات المستهلكة للطاقة، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط من 82.98 دولاراً للبرميل في عام 2023 لتصل إلى 81 دولارًا للبرميل في عام 2024، وذلك بعد تلاشي التأثيرات الجيوسياسية على الأسعار. حيث تحتمل التوقعات حدوث تطورات إيجابية، منها تمديد تخفيضات أوبك(+) إلى ما بعد الربع الأول من عام 2024، إلى جانب احتمال تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط. في مقابل ذلك من المحتمل حدوث تطورات سلبية على الأسعار أهمها توقعات تباطؤ النمو أو النمو الأقل من المتوقع في الاقتصاد الصيني.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولاراً للبرميل"

الفترة	2022	2023	نسبة التغير (%)
الربع الأول	98.11	80.65	-17.80
الربع الثاني	112.62	78.38	-30.40
الربع الثالث	101.82	87.66	-13.91
الربع الرابع	87.71	85.23	-2.83
متوسط العام	**100.07**	**82.98**	-17.08

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الأسعار.

العرض والطلب من النفط الخام:

أولا: العرض:

إرتفع إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2023 بمقدار 1.24 مليون برميل في اليوم، أي بنسب 1.27%، ليصل إجمالي العرض العالمي من النفط الخام إلى 99.01 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 97.77 مليون برميل في عام 2022، وجاء هذا الإرتفاع بدعم من إمدادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث إرتفعت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 5.20%، أي بمقدار 1.61 مليون برميل يومياً، لتصل الكميات المصدّرة من دول المنظمة خلال عام 2023 إلى 32.58 مليون برميل يومياً، مقابل كميات معروضة بلغت 30.97 مليون برميل يومياً خلال العام السابق، وقد ساهم إنتاج كل من أمريكا الشمالية والجنوبية في زيادة المعروض من النفط الخام من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث إرتفعت الكميات المعروضة من الأمريكيتين بنسبة 5.91%، أي بمقدار 1.59 مليون برميل في اليوم، ليصل الإنتاج إلى 28.50 مليون برميل يومياً خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 26.91 مليون برميل يومياً في عام 2022. ويعود السبب وراء تلك الإرتفاعات في المنتوج من النفط الخام هي تعويض تخفيضات الإنتاج من جانب أوبك+ عن طريق زيادات إنتاج هذه البلدان بقيادة الولايات المتحدة، والبرازيل، وغيانا، وإيران.

وفي المقابل، تماشياً مع برنامج التخفيض التي يتبناه تحالف أوبك، فقد إنخفض المعروض من النفط الخام لمنظمة الأوبك بمقدار 77 ألف برميل في اليوم، أي بنسبة 2.32%، ليصل إجمالي المعروض من دول المنظمة إلى 32.42 مليون برميل في اليوم في عام 2023، مقابل كميات بلغت 33.19 مليون برميل يومياً في عام 2022، حيث أعلنت عدة بلدان في تحالف أوبك(+) عن مواصلة خفضها الطوعي لحصصها من إنتاج النفط، بإجمالي 2.2 مليون برميل يومياً. وأعلن تحالف أوبك(+) عن استمرار التخفيضات الطوعية للإمدادات حتى ديسمبر 2024. ووفقاً لتوقعات البنك الدولي فإنه

من المُحتمل أن يزداد المعروض العالمي في عام 2024، مدفوعًا بالدرجة الأولى من الولايات المتحدة ثم البرازيل وغيانا وكندا.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**30.97**	**32.58**	**1.61**	**5.20**
أمريكا الشمالية والجنوبية	26.91	28.50	1.59	**5.91**
أوروبا	3.58	3.63	0.05	**1.40**
دول المحيط الهادي	0.48	0.45	-0.03	**-6.25**
دول خارج المنظمة:	**33.61**	**34.01**	**0.40**	**1.19**
الصين	4.48	4.57	0.09	**2.01**
الهند	0.77	0.77	0.00	**0.00**
دول آسيوية أخرى	2.30	2.27	-0.03	**-1.30**
أمريكا اللاتينية	6.34	6.93	0.59	**9.31**
الشرق الأوسط	3.29	3.27	-0.02	**-0.61**
إفريقيا	2.46	2.40	-0.06	**-2.44**
روسيا	11.03	10.78	-0.25	**-2.27**
دول يرو آسيوية	2.83	2.92	0.09	**3.18**
دول أوربية أخرى	0.11	0.10	-0.01	**-9.09**
منظمة الأوبك	**33.19**	**32.42**	**-0.77**	**-2.32**
نفط خام	27.73	27.01	-0.72	**-2.60**
غاز مسال	5.36	5.31	-0.05	**-0.93**
عائدات التكرار	**0.10**	**0.10**	**0.00**	**0.00**
إجمالي العرض العالمي	**97.77**	**99.01**	**1.24**	**1.27**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2024" – منظمة الأوبك.

ثانيا: الطلب على النفط في الأسواق العالمية:

إرتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2023 بنسبة 2.48%، أي بمقدار 2.47 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 102.12 مليون برميل في اليوم، مقابل 99.65 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، وجاءت هذه الزيادة في الطلب على النفط الخام بشكل رئيسي من الصين، حيث إرتفع طلب الصين من النفط الخام بمقدار 1.20 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 8.03%، ليصل إجمالي الطلب الصيني من النفط الخام إلى 16.15 مليون برميل في اليوم خلال عام 2023، مقارنة بـ 14.95 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، وكان الطلب الصيني من النفط الخام مدفوعًا بمجموعة واسعة من العوامل، منها نشاط قطاع النقل والمواصلات، الذي استمر في التعافي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الصين تمثل نحو 75.0% من الزيادة التي شهدها الطلب على النفط في عام 2023. وقد إرتفع الطلب على النفط الخام من مجموعة الدول النامية بمقدار 1.04 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 3.12%، ليصل إجمالي الطلب على النفط الخام إلى 34.39 مليون برميل في اليوم خلال عام 2023، مقارنة بـ 33.35 مليون برميل في اليوم خلال عام 2023، حيث قاد الطلب المُتزايد من كل من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية طلب مجموعة الدول النامية على النفط الخام. وتشير التقديرات إلى أن استهلاك النفط العالمي في عام 2024 سيصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، مدعوماً بالطلب المرن في الصين.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**45.68**	**45.78**	**0.10**	**0.22**
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.79	24.99	0.20	0.81
منها: الولايات المتحدة الامريكية	20.16	20.27	0.11	0.55
أوروبا	13.51	13.42	-0.09	-0.67
دول المحيط الهادي	7.38	7.37	-0.01	-0.14
إجمالي الدول النامية	**33.35**	**34.39**	**1.04**	**3.12**
دول آسيوية أخرى	9.07	9.28	0.21	2.32
الهند	5.14	5.34	0.20	3.89
أمريكا اللاتينية	6.44	6.68	0.24	3.73
الشرق الأوسط	8.30	8.63	0.33	3.98
إفريقيا	4.40	4.46	0.06	1.36
إجمالي الأقاليم الأخرى	**20.62**	**21.95**	**1.33**	**6.45**
روسيا	3.75	3.84	0.09	2.40
أوروبا الأخرى	0.77	0.79	0.02	2.60
دول يرو آسيوية	1.15	1.17	0.02	1.74
الصين	14.95	16.15	1.20	8.03
إجمالي الطلب العالمي	**99.65**	**102.12**	**2.47**	**2.48**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير – 2024" – منظمة الأوبك

الاقتصادات العربية:

تُشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة قد تباطؤ بنسبة 2.0% في عام 2023، ليسجل النمو نسبة 2.0% مقارنة بنسبة بلغت 5.4% في عام 2022، ومن المتوقع أن يرتفع النمو بالمنطقة ليصل إلى 2.8% في عام 2024. ويرجع السبب إلى إنخفاض الإنتاج النفطي وتشديد السياسات النقدية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة، والصراع في السودان. علاوة على ذلك، كانت للكوارث الطبيعية، مثل فيضان ليبيا وزلزال المغرب، تداعيات إنسانية ومادية مدمرة. ويشكل الصراع في غزة الذي اندلع في أوائل أكتوبر 2023 صدمة إضافية لبعض اقتصادات المنطقة التي تصارع مجموعة من التحديات القائمة وتعزز من حالة عدم اليقين الموجودة أصلاً.

والجدير بالذكر أن الصراعات المسلحة التي اندلعت في كل من غزة والسودان أثرت سلباً على قطاع السياحة في الاقتصادات المجاورة، فرغم عودة مؤشرات الفنادق والرحلات الجوية في المنطقة قبل أكتوبر إلى مستويات عام 2019، سجلت اتجاهات نِسَبْ إشغال الغرف الفندقية عقب اندلاع الصراع تراجعاً حاداً في لبنان والأردن ومصر ونظراً إلى أن السياحة تعتبر من القطاعات الحيوية في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمثل ما بين 2.0% و20.0% من إجمالي الناتج المحلي وبين 5.0% و50.0% من صادرات السلع والخدمات قبل الجائحة فإنها تشكل قناة مهمة أيضا لانتقال الصدمات، مما يعني أن هذه التطورات السلبية ستؤثر حتما على نمو هذه الدول. وفضلا عن الصراع، يواجه عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدة عوامل معاكسة قائمة، بما في ذلك إرتفاع العجز المالي، وضغوط أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ورغم الصدمة السلبية الناجمة عن الصراع، لا يزال زغم النمو غير النفطي قوياً في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، وذلك بدعم الإصلاحات الهيكلية وخطط التنويع الاقتصادي، وساهمت زيادة الطلب المحلي أيضاً في النمو الغير النفطي. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط وتباطؤ التجارة العالمية وزيادة الواردات نتيجة تحسن مستويات الطلب المحلي، ظلت مستويات فائض الحساب الجاري إيجابية خلال عام 2023 بعد أن إرتفعت إلى مستويات غير مسبوقة في عام 2022، كذلك ظلت أرصدة المالية العامة إيجابية، مدعومة بأسعار النفط وإصلاحات المالية العامة بما في ذلك ضبط النفقات والجهود المستمرة لدعم الإيرادات غير النفطية.

وأثر تصاعد الوضع الأمني في البحر الأحمر مخاوف حيال تأثير الصراع على التجارة وتكاليف الشحن، وقد أعلن عدد من شركات الشحن الكبرى تحويل مسار شحناتها عبر طرق ملاحية بديلة، الأمر الذي نتج عنه مخاوف حول سلاسل الإمداد العالمية وتجارة السلع الأولية. وخلال النصف الأول من عام 2023، بلغ حجم تدفقات التجارة عبر قناة السويس حوالي 12.0% من التجارة العالمية، بما في ذلك 30.0% من حركة الحاويات العالمية، و10.0% إلى 15.0% من عمليات الشحن البحري العالمية، و8.0% من شحنات الغاز الطبيعي المسال العالمية. ولكن حتى يناير 2024، تراجع حجم عمليات الشحن عبر قناة السويس على أساس تراكمي بما يقرب من 50.0% مقارنة بعام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، إرتفعت تكاليف الشحن عبر الطرق التي تربط بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والصين بما يزيد على 400% منذ منتصف نوفمبر، مما يعكس على الأرجح مزيجاً من إرتفاع تكلفة التأمين في ظل تفاقم المخاطر الأمنية وزيادة تكلفة النقل بسبب استخدام طرق ملاحية أطول، الأمر الذي يفاقم من مُعَانَات اقتصادات دول المنطقة وبالأخص مصر. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن قياس الأثار الاقتصادية الكُلية للتوترات الأمنية في البحر الأحمر بنهاية عام 2023.

وفي الوقت نفسه، يمثل الإنخفاض واسع النطاق في معدلات التضخم في المنطقة تطورات إيجابية، حيث يواصل التضخم تراجعه في معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في ظل استمرار تشديد السياسة النقدية، وهو ما يتسق مع التطورات العالمية عموماً. وتحديداً تشير تقديرات أسعار الفائدة الأساسية إلى أن موقف السياسة النقدية كان متشدداً في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2023، واقترب التضخم الأساسي من المتوسطات التاريخية لفترة ما قبل الجائحة في عدد من الاقتصادات المصدرة للنفط. غير أن التضخم لايزال مستمرا في بعض الاقتصادات المستوردة للنفط، وهو ما يعزى أساساً إلى عوامل خاصة بكل بلد، بما في ذلك المرتبطة بنقص العملة الأجنبية كالذي حدث في مصر، وضغوط التمويل النقدي وغيرها من ضغوط التكلفة مثل ما حدث في السودان.

واتساقاً مع الاتجاهات العالمية، يتوقع أن يواصل التضخم تراجعه في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير التوقعات إلى إنخفاض التضخم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 14.4% في عام 2024، وفي البلدان المصدرة للنفط، يتوقع أن يسجل متوسط التضخم الكلي 8.7% في عام 2024. وتعكس هذه التنبؤات التراجع المتوقع في معدل التضخم دون 3.0% في بلدان مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من استمرار الضغوط السعرية في بعض البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مثل الجزائر. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل حيث من المتوقع أن يبلغ 25.6% في عام 2024 وفي البلدان منخفضة الدخل من المتوقع أن يبلغ 69.9% (لا سيما في مصر، والسودان، واليمن)، وذلك بسبب الأوضاع الخاصة بكل بلد. وبالتالي، تستمر حالة انعدام الأمن الغذائي في عدد من البلدان منخفضة الدخل (جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن).

ويُتوقع أن يظل إرتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام من أهم التحديات في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. يتوقع صندوق النقد الدولي خلال عام 2024 أن يسجل إجمالي الاحتياجات التمويلية 186 مليار دولار أمريكي، مقابل 156 مليار دولار في عام 2023، ويعزى ذلك في الأساس إلى الاحتياجات التمويلية لكل من مصر وتونس. وهكذا يتواصل إرتفاع الاحتياجات التمويلية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، والتي يتوقع تلبيتها من خلال التمويل المصرفي المحلي في المقام الأول، وفي المقابل سيساهم التمويل الخارجي بنسبة طفيفة، نظراً لإن البلدان المثقلة بالديون لا تزال مقيدة بقدرتها المحدودة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

●الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

تشير البيانات الاولية المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن الاقتصاد الليبي شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال عام 2023، وذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 10.2%، مقابل معدل نمو بلغ حوالي 2.1% في عام 2022.

ويأتي هذا هذا التسارع في وتيرة النمو كمحصلة لإرتفاع معدل نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 12.7%، و كذلك إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 7.2%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023 (أسعار 2013) نحو 124.1 مليار دينار، مقابل 112.5 مليار دينار في عام 2022، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 69.5 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 61.6 مليار دينار.

وقد أدى هذا النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى إرتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 14,526.5 دينار خلال عام 2022، إلى 15,663.4 دينار خلال عام 2023.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :	61,008.9	110,303.6	112,580.5	124,054.3	10.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	26,990.0	70,324.0	61,639.0	69,451.0	12.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	34,019.0	39,979.0	50,941.0	54,604.0	7.2

المصدر : وزارة للتخطيط .

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022*	2023*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	100.0	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	44.2	63.8	54.8	56.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	55.8	36.2	45.2	44.0

المصدر : المصدر السابق .

* بيانات أولية .

جدول رقم (12) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2021	110,303.6	7,580	14,551.9
2022	112,580.5	7,750	14526.5
2023	124,054.3	7,920	15,663.4

* تقديرات.

●الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2023 تراجعاً بلغت نسبته 0.8% ليصل إلى 312.3 مليار دينار، مقارنة بنحو 314.8 مليار دينار خلال عام 2022. ويعزى هذا التراجع إلى الإنخفاض الذي حدث في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث إنخفضت قيمة الناتج المحلي النفطي من 206.7 مليار دينار خلال عام 2022 إلى حوالي 193.6 مليار دينار في عام 2023 بمعدل إنخفاض بلغ 6.3%، في حين إرتفع الناتج المحلي غير النفطي من 108.1 مليار دينار في عام 2022 إلى حوالي 118.6 مليار دينار عام 2023، بمعدل إرتفاع بلغت نسبته 9.7%، وعلى الرغم من هذا الإرتفاع في الناتج غير النفطي إلا أن إجمالي الناتج المحلي الاسمي إنخفض متأثراً بإنخفاض الناتج النفطي بفعل اهميته النسبية والتي بلغت حوالي 62.0% من الاجمالي.

وقد أدى هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 40.883.0 دينار خلال عام 2022، إلى 39,532.0 دينار خلال عام 2023.

جدول رقم (13) : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	معدل النمو
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	109,474.0	231,202.0	314,808.0	312,307.0	-0.8
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	42,320.0	150,075.0	206,713.0	193,668.0	-6.3
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	67,154.0	81,126.0	108,095.0	118,639.0	9.8

المصدر : المصدر السابق .

جدول رقم (14) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" "نسبة من الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022*	2023*
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	38.7	64.9	65.7	62.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	61.3	35.1	34.3	38.0

المصدر : المصدر السابق .

جدول رقم (15) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2021	231,202.0	**7,580**	30,501.6
2022	314,808.0	**7,750**	40,620.4
2023	312,307.0	**7,920**	39,748.5

*تقديرات .

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم).

استناداً إلى بيانات مصلحة الاحصاء والتعداد، أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد إرتفع خلال عام 2023 ليسجل 295.0 نقطة بزيادة قدرها 6.7 نقطة على أساس سنوي، مقابل 288.3 نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق ليبلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نسبة 3.3%، حيث تركز الإرتفاع في الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية، حيث استحوذت مجموعة الغداء والمشروبات على النصيب الأكبر في إرتفاع الأسعار حيث بلغ التضخم 3.3%، برفع المؤشر بمقدار 1.3 نقطة أو ما نسبته 57.5% من اجمالي التضخم، كما إرتفع الرقم القياسي لأسعار النقل بنسبة 2.2%، خلال عام 2023 كما إرتفعت مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 2.4%، وإرتفاع الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 1.5%، كما إرتفع الرقم القياسي لمجموعة الاثاث والاجهزة المنزلية بنسبة 1.6%، وإرتفع الرقم القياسي لمجموعة العناية الصحية بنسبة 2.0%، كما إرتفع الرقم القياسي لأسعار مجموعة السلع الاخرى بنسبة 2.3%، كما إرتفع الرقم القياسي لمجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 1.2%، وإرتفعت الأسعار في مجموعة التبغ بنسبة 0.3%، كما إرتفع الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.5%،على الرغم من وجود حالة عدم اليقين الجيوسياسي في العالم وإرتفاع الأسعار في دول الجوار والشركاء التجاريين لم يكن لهما تأثير مباشر على الأسعار في ليبيا وذلك بسبب استقرار سعر الصرف خلال عام 2023.

جدول رقم (16):الرقم القياسي لأسعار المستهلك

سنة الأساس 2008=100

المجموعات الرئيسة	الوزن	2022	2023	معدل التضخم%
المواد الغذائية	38.8	327.8	338.7	3.3
التبغ	0.7	264.7	265.5	0.3
الملابس والأحذية	6.4	434.6	444.9	2.4
السكن ومستلزماته	22.7	191.3	194.2	1.5
أثاث والاجهزة المنزلية	4.9	365.9	371.8	1.6
الصحة	4.1	348.8	355.9	2.0
النقل	8.1	209.7	214.3	2.2
الاتصالات	2.7	83.9	83.9	0.0
الترفيه والثقافة	2.8	207.9	210.4	1.2
التعليم	4.0	380.6	381.5	0.2
المطاعم والفنادق	1.7	347.1	348.9	0.5
السلع والخدمات الاخرى	3.1	300.7	307.7	2.3

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد.

شكل رقم (1)

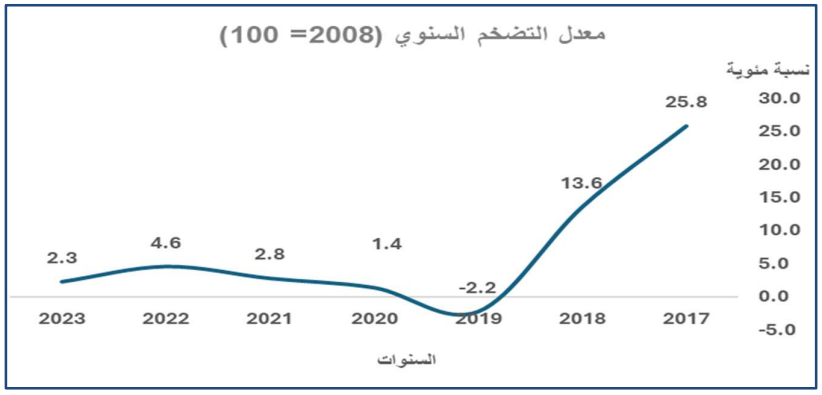

التطورات النفطية:

وصل إنتاج ليبيا من النفط خلال عام 2023 حاجز 433.50 مليون برميل، وسط استقرار المعدلات لغالبية أشهر العام بالقرب من مستويات 1.2 مليون برميل يوميًا.

كما شهد قطاع النفط خلال النصف الأول لعام 2023 استقراراً ملحوظاً في معدلات الإنتاج وذلك نتيجة لمجموعة من الخطوات التي اتّبعتها الحكومة لتجنّب إغلاق الحقول وتحسين وضع العمالة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، الأمر الذي ساعد في زيادة الإنتاج وذلك من خلال دخول عدد من الآبار الجديدة على خطوط الإنتاج، ورفع إنتاج عدد من الحقول الاخرى في إطار إستراتيجية المؤسسة الوطنية للنفط للارتقاء بمستويات الإنتاج خلال عام 2023. وقد بلغ فيه متوسط الانتاج اليومي خلال عام 2023 بما يقدر بـ 1.20 مليون برميل تقريباً وبإجمالي 433.50 مليون برميل، ليسجل بذلك إرتفاعاً مقداره 46.7 ألف برميل يومياً وما نسبته 12% مقارنةً بعام 2022 الذي بلغ فيه متوسط الانتاج اليومي 1.10 مليون برميل بإجمالي 386.80 مليون برميل لنفس العام.

جدول رقم (17): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2023

الفترة	كمية الإنتاج اليومي "ألف برميل"	كمية الإنتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير%
2021	1.20	440.50	209.1
2022	1.10	386.80	-12.2
2023	1.20	433.50	12.1

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

شـهد إنتاج النفط خلال عام 2023 حسـب توزيع كميات الانتاج للشـركات المنتجة ومسـاهمة انتاجها من إجمالي الانتاج، إرتفاعاً ملحوظاً لعام 2023. حيث وصـل 433.5 مليون برميل مقارنة بـــ 386.8 مليون برميل في نهاية عام 2022، وذلك

بنســبة زيادة بلغت 12.0 %، وما مقداره 46.7 ألف برميل. فقد إرتفع إنتاج شــركة مليتة إلى 63.86 مليون برميل خلال عام 2023 مقابل 48.87 مليون برميل في عام 2022، وبالمثل إرتفع الانتاج عام 2023 في كل من حقل سرت والهروج والواحة والزويتينـة وفنترســـهل واكـاكوس على التوالي إلى 30.29، 15.13، 102.19، 9.34، 14.54، 88.92 مليون برميل مقابل 21.78، 13.87، 93.69، 8.34، 13.03، 77.93 مليون برميل خلال عام 2022. بينما إنخفض إنتاج كل من حقل الخليج العربي والمبروك إنخفاضـــاً طفيفاً إلى 101.78، 6.32 على التوالي، مقابل 102.80، 6.76، مليون برميل خلال عام 2022. كما شـــهد عام 2023 دخول إنتاج حقل زلاف ليبيا بـــــ 1.07 مليون برميل. والجدول التالي يوضـح توزيع كميات الانتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونسب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

جدول رقم (18): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2023

"مليون برميل"

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط	الفترة			
	National Oil Corporation %	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
مليته للنفط (إيني)	85.5	48.87	63.86	15.0	30.7
الخليج العربي	100	102.80	101.78	-1.0	-1.0
سرت	100	21.78	30.29	8.5	39.1
الهروج (فيبا)	88	13.87	15.13	1.3	9.1
الواحة	59.2	93.69	102.19	8.5	9.1
الزويتينة	88	8.34	9.34	1.0	12.0
فنتر سهال	51	13.03	14.54	1.5	11.6
المبروك (توتال)	50	6.76	6.32	0.4-	-6.5
اكاكوس (ريبسول)	88	77.93	88.92	11.0	14.1
زلاف ليبيا للنفط والغاز	100	-	1.07	-	-
الإجمالي		**387.07**	**432.37**	**45.3**	**11.7**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2023 إرتفاعاً بنسبة 12.7%، حيث وصلت لمستوى 383.9 مليون برميل أي بمتوسط تصدير يومي 1.1 مليون برميل مقابل 340.5 مليون برميل خلال عام 2022، وبمتوسط تصدير يومي 0.95 ألف برميل. ويعزى هذا الإرتفاع في الصادرات النفطية إلى عودة والاستقرار لقطاع النفط خلال عام 2023 حيث نجحت المؤسسة الوطنية في إعادة تأهيل العديد من الآبار التي دعمت إنتاج ليبيا من النفط.

جدول رقم (19): صادرات النفط الخام 2022

"مليون برميل"

الفترة	الصادرات		
	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	أجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	نسبة التغير%
2021	1.10	407.0	212.8
2022	0.95	340.5	-16.0
2023	**1.1**	**383.9**	**12.7**

أسعار النفط الخام المحلي:

شهدت أسعار الخام في الأسواق العالمية تقلبات قوية خلال عام 2023، وتراوحت بين 70 و96 دولارًا للبرميل (خام برنت)، بعد المكاسب القوية التي حققتها في العامين الماضيين، جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا. بسبب تخفيضات تحالف أوبك+ الداعمة لإرتفاع الأسعار من جهة، وبين المخاوف الاقتصادية التي ضغطت على الطلب من جهة أخرى. وكانت مؤشرات سوق النفط سلبية بصورة كبيرة خاصة في الربع الأخير من عام 2023، إذ تزامنت قوة المعروض من خارج أوبك+ مع نمو أقلّ من المتوقع للطلب على الخام، ما أدّى إلى هبوط الأسعار أقلّ من 80 دولارًا للبرميل. وعلى ضوء ذلك فقد إنخفض متوسط

أسـعار النفط الليبي بشـكل ملحوظ ليصـل إلى 82.0 دولاراً للبرميل، مقابل 101.35 دولار للبرميل في المتوسط لعام 2022، وبمعدل إنخفاض نسبته -19.1%.

والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (20): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2023

(دولار امريكي)

نوع الخام / متوسط السنـة	الشرارة	رأس لانوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرة كثافة 37API	رأس لانوف كثافة 36.5API
2019	64.02	64.03	63.07	65.48	63.48	63.80	63.13
2020	49.27	40.17	35.70	46.31	44.35	48.20	49.28
2021	68.99	70.10	64.65	66.84	69.08	69.00	67.99
2022	102.74	101.57	101.52	100.94	101.55	101.35	102.04
2023	**82.63**	**80.79**	**82.12**	**82.45**	**81.55**	**82.22**	**82.17**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

إنتاج الغاز الطبيعي:

شـهد إنتاج الغاز الطبيعي من الابار والحقول خلال عام 2023 إرتفاعاً وصـل إلى نحو 932.23 مليار قدم مكعب، مقارنة بـــ 888.5 مليار قدم مكعب عام 2022، ويشـمل الغاز المصـاحب وغير المصـاحب، وبمعدل إرتفاع بلغ 4.9% تقريباً وما مقداره 43.71 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (21): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2023

"مليار مكعب"

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	300.02	350.41	50.39	16.8
غير مصاحب	588.50	581.82	6.68	-1.1
الاجمالي	**888.5**	**932.23**	**43.71**	**+4.9**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الانتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شـــهد عام 2023 إرتفاعاً ملحوظاً في الانتاج المحلي من المشـــتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط والمبينة بالجدول بأن الإنتاج المحلي إرتفع إلى 6057.7 ألف طن متري في 2023 مقابل 5147.50 ألف طن متري 2022.

جدول رقم (22): الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 2023

(بالألف الاطنان المترية)

المشتقات النفطية	الفترة	
	2022	2023
الغاز الطبيعي (أسطوانات)	35.60	49.66
البنزين	364.20	433.98
وقود الطائرات وكيروسين	534.50	750.10
نافتا (خام)	945.70	1,042.74
وقود الديزل	1,558.90	1762.11
زيت الوقود الثقيل	1,708.60	9019.1
الاجمالي	**5,147.50**	**6057.7**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شـــهد الاســـتهلاك المحلي من المشـــتقات النفطية خلال عام 2023 إرتفاعاً بمقدار 1.570 مليون طن متري اي بنسـبة بلغت 14%، ليصـل إلى 12,940.02 مليون طن متري خلال عام 2023، مقابل 11,369.80 مليون طن متري خلال عام 2022. وقد بلغ الوزن النسبي للاستهلاك المحلي من وقود الديزل نحو 46%، وهي تعد أعلى نسبة استهلاك من إجمالي الاستهلاك خلال عام 2023.

جدول رقم (23): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2023

" مليون لتر متري"

المشتقات النفطية	2022		2023	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
بنزين	4,946.50	43.5	5,146.23	39.8
وقود الطائرات وكيروسين	192.00	1.7	232.46	1.8
زيت الوقود الثقيل	1,157.40	10.2	1,269.57	9.8
وقود الديزل	4,750.7	41.8	5,978.03	46.0
غاز مسال (أسطوانات)	323.2	2.8	343.73	2.7
الاجمالي	**11,369.80**	**100.0**	**12,940.02**	**100.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

قيمة صادرات المؤسسة الوطنية للنفط من النفط والغاز ومشتقاتهما لعام 2023:

بلغ إجمالي صادرات المؤسسة الوطنية للنفط من النفط والغاز ومشتقاتهما خلال عام 2023 ما قيمته 29,703,773,951.00 مليار دولار امريكي، وتتوزّع تلك القيمة بين صادرات النفط الخام التي سجّلت نحو 26,536,007,288 مليار دولار والغاز بقيمة 1,022,936,476 مليار دولار، والمنتجات النفطية البالغة 2,109,557,07 مليار دولار، والبتروكيماويات بنحو 35,273,112 مليون دولار.

جدول رقم (24): قيمة الصادرات من النفط الخام والغاز ومشتقاتهما

(دولار امريكي)

الصادرات من النفط الخام والغاز ومشتقاتهما	القيمة (مليار دولار)
النفط الخام	26,536,007,288
الغاز الطبيعي	1,022,936,476
المنتجات النفطية	2,109,557,076
البتروكيماويات	35,273,112
الإجمالي	**29,703,773,951,00**

قيمة واردات المحروقات والمشتقات النفطية لعام 2023:

بلغ إجمالي واردات المؤسسة الوطنية للنفط من المشتقات النفطية خلال عام 2023 ما قيمته 8,479,728,774.8 مليار دولار امريكي، وتتوزّع تلك القيمة بين وارادات البنزين والتي سجّلت اعلى قيمة وبلغت نحو 8,460,267,192.66 مليار دولار، ووقود الديزل الذي بلغ 3,978,446,999.28 مليار دولار، كما بلغت واردات المؤسسة من زيت الوقود الثقيل نحو 19,461,582.14 مليون دولار.

جدول رقم (25): قيمة الواردات من المشتقات النفطية

(دولار امريكي)

الواردات من المشتقات النفطية	القيمة
بنزين السيارات	4,481,820,193.38
وقود الديزل	3,978,446,999.28
زيت الوقود الثقيل	19,461,582,14
الإجمالي	**8,460,267,192.66**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

المالية العامة

حققت المالية العامة للعام المالي 2023 توازناً مالياً نسبياً، على الرغم من الإنخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط الخام الليبي من متوسط 101.3 دولار للبرميل إلى 82 دولار للبرميل خلال العام 2023، بفارق 19.3 دولار للبرميل أي أنها إنخفضت بما نسبته 19.1%، إلا أن إرتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، عملت على تعويض إنخفاض أسعار النفط الخام، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي خلال عام 2023، حوالي 1.193 مليون برميل، مقارنة بمتوسط كميات الانتاج حوالي 0.9 برميل يومياً خلال عام 2022، أي بمعدل إرتفاع 13.2%، لينعكس مباشرة في حصيلة الإيرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تهيمن على 96.3% من إجمالي هيكل الإيرادات، لتحقق الدولة إيرادات نفطية بما مقداره 99.1 مليار دينار مضافاً إليها ما مقداره 22.6 مليار دينار تقريباً كضرائب وأتاوات على الشركات النفطية، لتصل إجمالي الايرادات المتحصل عليها من هذا القطاع ما مقداره 121.7 مليار دينار (25.3 مليار دولار تقريباً).

وفي إطار إتفاق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات السيادية على ضرورة دعم كلا من المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العام للكهرباء، فقد صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (295) لسنة 2023 بإعتماد ترتيبات مالية إستثنائية لقطاعي النفط والكهرباء، وذلك في إطار تحقيق خطط مؤسسة النفط وأهدافها للرفع من مستويات الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية ورفع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية من قبل الشركة العامة للكهرباء.

والجدول التالي يوضح النفقات الفعلية لعام 2023، وكذلك الترتيبات المالية لدعم المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء، على النحو التالي:

1. تحليل هيكل الإنفاق للعام 2023:

بلغت النفقات الفعلية من واقع سجلات وزارة المالية لعام 2023، ما مقداره حوالي 125,726.3 مليون دينار، وزعت هذه النفقات على الأبواب التالية:

جدول رقم (26): إستخدامات الترتيبات المالية الفعلية للعام المالي 2023

"المبلغ بالمليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ (بمليون دينار)	ترتيبات مالية		إجمالي الباب	إجمالي %
			للمؤسسة الوطنية للنفط	للشركة العامة للكهرباء		
الأول	المرتبات وما في حكمها	59,998.4	3,933.5	0	63,931.9	%51
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,990.5	1,237.5	0	10,228.0	8%
الثالث	نفقات التنمية	11,998.9	12,371.7	7,195.7	31,566.3	25%
الرابع	نفقات الدعم	19,999.9	0	0	19,999.9	16%
	المجموع	**100,987.7**	**17,542.7**	**7,195.7**	125,726.3	100%
إجمالي الاستخدامات		**125,726.30**				

المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (2) يوضح هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2023

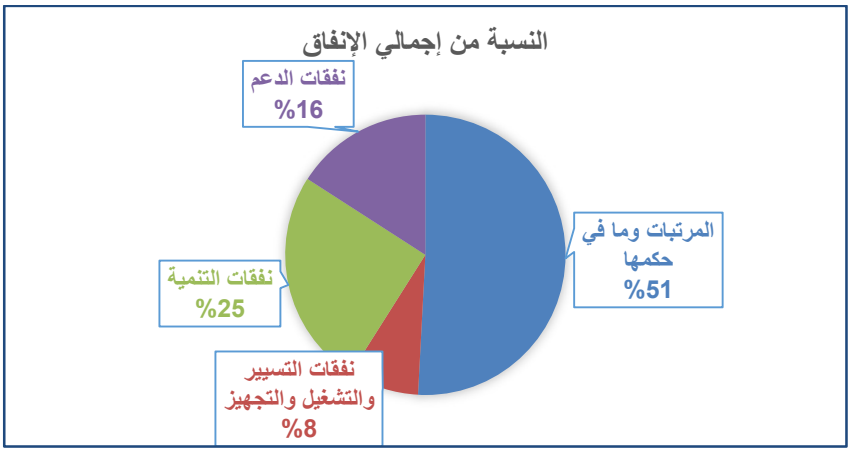

✓ **الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):**

بلغت النفقات الفعلية للباب الأول ما قيمته 63,931.9 مليون دينار (شاملاً الباب الأول للمؤسسة الوطنية للنفط) ليستحوذ هذا البند على حوالي 51% تقريباً من إجمالي الإنفاق، ويعود السبب وراء إرتفاع هذا البند مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2022، لجملة من الإجراءات منها:

* استكمال تنفيذ تسويات وترقيات مستحقة لحوالي 1,125,150 موظف، بالقطاعات والجهات الممولة من الخزانة العامة.
* إنجاز إجراءات تغيير مسار مرتبات لعدد 265,835 موظف.
* الإفراج على مرتبات عدد 140,767 موظف.

✓ **الباب الثاني (التسيير والتشغيل والتجهيز):**

بلغ بند النفقات التسييرية والتشغيلية (الباب الثاني) نحو 10,228 مليون دينار، منها حوالي 1,237.5 مليون دينار يمثل الإنفاق التسييري والتشغيلي للمؤسسة الوطنية للنفط، ليشكل الإنفاق التسييري حوالي 8% من إجمالي الإنفاق.

الباب الثالث (التنمية):

ظل الباب الثالث مقتصراً على بعض التحويلات المتمثلة في الدراسات العليا والبعثات بالخارج بواقع 725.6 مليون دينار، وهيئة الرقابة الإدارية 226.7 مليون دينار، ومركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية 289.3 مليون دينار، والمشاريع الجديدة للقطاعات العامة 724.7 مليون دينار، ليبلغ إجمالي هذه التحويلات 1،966.4 مليون دينار، وبحلول نهاية السنة صدر قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (580) لسنة 2023 ، والذي يؤذن فيه لوزارتي التخطيط والمالية بتعلية المخصصات المالية للمشاريع الجديدة للعام المالي 2023 بمبلغ 10,011.8 مليون دينار إلى حساب " ودائع وأمانات.

جدول (27) قيمة التحويلات المالية لتغطية الباب الثالث

"مليون دينار"

البيان	قيمة التحويلات المالية	النسبة من إجمالي التحويلات
الدرسات العليا والبعثات بالخارج	725.62	1%
هيئة الرقابة الإدارية	226.74	2%
مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية	289.33	2%
المشاريع الجديدة للقطاعات العامة	724.71	6%
تعلية قيمة مخصصات مالية للمشاريع الجديدة (الباب الثالث (للعام المالي 2023 والمحالة بموجب أوامر الصرف الصادرة عن وزارة التخطيط لصالح القطاعات العامة*	10,032.55	84%
الإجمالي التحويلات المالية	**11,998.96**	**100%**

المصدر : وزارة المالية.

* قيمة التحويلات المالية ببند المشاريع الواردة في التقرير حتى 31 / 12 / 2023 تتضمن قيمة (52.8 مليون دينار) لصالح مصلحة الجوزات، وقيمة (60 مليون) لصالح هيئة أمن المنشآت والمرافق، وقيمة (85 مليون دينار) مشروعات وزارة التربية والتعليم (الصيانات العاجلة والخفيفة للمرافق التعليمية)، وقيمة (170 مليون دينار) مشروعات وزارة الاسكان والتعمير، وقيمة (60 مليون دينار) مشروعات جهاز الاسكان والمرافق، وتتضمن قيمة (222 مليون دينار توريد وتركيب مختبرات ومعامل كلية الطب البشري والصيدلة والاسنان وكلية العلوم ، وتتضمن قيمة (86,958,308 دينار) بشأن صيانة عدد 113 مدرسة بالمناطق المنكوبة من جراء عاصفة دانيال.

✓ الباب الرابع (الدعم):

بلغت النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقدراه 19,999.9 مليون دينار، مشكلاً حوالي 16% من إجمالي الإنفاق ووزعت نفقاته على البنود التالية:

جدول (28) المبالغ المسيلة للباب الرابع (الدعم)

"مليون دينار"

البيان	قيمة التحويلات المالية	النسبة من الإجمالي
دعم الأدوية	4,129.533	21%
دعم الكهرباء	4,385.000	22%
دعم النظافة	800.000	4%
دعم المياه والصرف الصحي	600.000	3%
دعم المحروقات *	0.000	0%
منحة الأبناء	3,413.098	17%
منحة الزوجة والبنات	3,248.523	16%
دعم أسر الشهداء	856.018	4%
دعم الأندية الرياضية والشبابية	600.000	3%
دعم المعاش الأساسي	1,658.845	6%
دعم المنافع الاجتماعية **	418.980	4%
الإجمالي التحويلات المالية	19,999.997	100%

* **دعم المحروقات:** انتهجت المؤسسة الوطنية للنفط منذ منتصف نوفمبر 2021 خصم فاتورة المحروقات من مبيعات النفط مباشرة.

** **المنافع الاجتماعية:** تمثل صرف قيمة مرتب شهر إضافي للموظفين والمتقاعدين وأصحاب المعاشات الأساسية للمناطق المنكوبة من جراء العاصفة والفيضانات.

شكل(3)

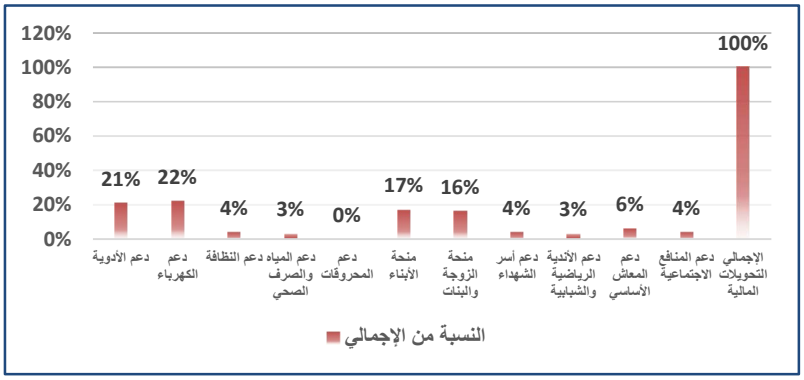

ثالثاً: الترتيبات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط:

بلغ إجمالي قيمة المبالغ المسيلة للمؤسسة الوطنية للنفط خلال عام 2023 نحو 17,542.8 مليون دينار، في حين بلغ ما تم تخصيصه وفق قرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (295) ما مقداره 23,903.5 مليون دينار، لتشكل النفقات الفعلية ما نسبته 73.4% من النفقات المقدرة، ويعد الهدف منها هو دعم وتشجيع المؤسسة على تنفيذ وتطبيق سياستها الهادفة إلى زيادة والرفع من كميات الإنتاج والتصدير. حيث وزعت هذه الترتيبات على النحو التالي:

- الباب الأول **(المرتبات وما في حكمها)** ما مقداره 3,933.5 مليون دينار، ليشكل ما نسبته 22.4% من إجمالي الترتيبات المالية.
- الباب الثاني **(التسيير والتشغيل والتجهيز)** بما قيمته 1,237.5 مليون دينار، أي ما نسبته 7% من إجمالي ترتيبات المالية للمؤسسة.
- الباب الثالث **(التنمية)** بما مقداره 12,371.7 مليون دينار، ليستحوذ هذا الباب على النسبة الأكبر 70.5%، من إجمالي الترتيبات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط.

رابعاً: الترتيبات المالية للشركة العامة للكهرباء:

بحلول عام 2023 خُصص للشركة العامة للكهرباء ميزانية استثنائية بلغت 9 مليار دينار (باب ثالث)، سُيّل منها ما مقداره 7,195.7 مليون دينار لتشكل المبالغ المسيلة ما نسبته 79.9% من المخصصات المعتمدة، وذلك لغرض تطوير محطات الكهرباء للرفع من القدرة الإنتاجية لها ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

موارد المالية العامة 2023

أولاً: الإيرادات:

بلغ إجمالي الايرادات المحققة من سجلات وزارة المالية لعام 2023، ما مقداره حوالي 125,917.7 مليون دينار، وهيمنت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر منها وهي 96.3%، في حين شكلت الإيرادات السيادية والأرصدة الدفترية النسبة المتبقية 3.4%، حيث بلغت الايرادات النفطية لعام 2023 ما مقداره 121,692.4 مليون دينار، بينما بلغ إجمالي الايرادات السيادية المحققة ما قيمته 4,225.4مليون دينار، وهي على النحو التالي:

- **إيرادات الضرائب:** بلغ ما تم تحقيقه فعلياً من إيرادات الضرائب 2,538.8 مليون دينار في حين بلغت القيمة الموردة إلى حسابات الخزانة العامة 2,413.2 مليون دينار، لتشكل ما نسبته حوالي 2.0 % من إجمالي الايرادات.
- **إيرادات الجمارك:** بلغت الإيرادات الموردة فعلياً لحساب الخزانة العامة بمصرف ليبيا المركزي من هذا البند ما قيمته 333.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2% من إجمالي الإيرادات.
- **إيرادات الاتصالات:** بلغت إيرادات هذا البند خلال عام 2023 ما قيمته 506.7 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.4% من الإيرادات الكلية.
- **إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي:** بلغت إيرادات هذا البند ما قيمته 180.0 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.1% من الايرادات الكلية.

- **رسوم الخدمات وإيرادات أخرى:** تم توريد ما قيمته 179.9 مليون دينار من هذا البند، ليشكل ما نسبته 0.1% من إجمالي الايرادات.
- **فيما بلغت الأرصدة الدفترية المرجعة عن سنوات سابقة ما قيمته 792** مليون دينار لتشكل 0.63% من إجمالي الموارد الكلية للمالية العامة.

جدول رقم (29) يوضح موارد الميزانية العامة للعام المالي 2023

"مليون دينار"

البيان	القيمة	النسبة من الإجمالي
1- الإيرادات النفطية	121,692.316	96.30%
الإيرادات النفطية	99,053.410	
الإتاوات النفطية *	22,638.906	
2- الإيرادات السيادية والأخرى:	4,225.40	3.07%
الضرائب المباشرة وغير المباشرة *	2,413.30	
الرسوم الجمركية	333.038	
إيرادات الاتصالات	506.726	
أرباح مصرف ليبيا المركزي	-	
إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	179.995	
رسوم الخدمات وإيرادات أخرى	321.701	
3 - الأرصدة الدفترية المرجعة عن سنوات سابقة	798.085	0.63%
إجمالي موارد المالية العامة	**126,370.66**	

المصدر: وزارة المالية.

* منها حوالي 10.358 مليار دينار أتاوات عن سنوات سابقة.

** بلغت قيمة الضرائب الموردة إلى حسابات الخزانة العامة 2.413 مليار دينار.

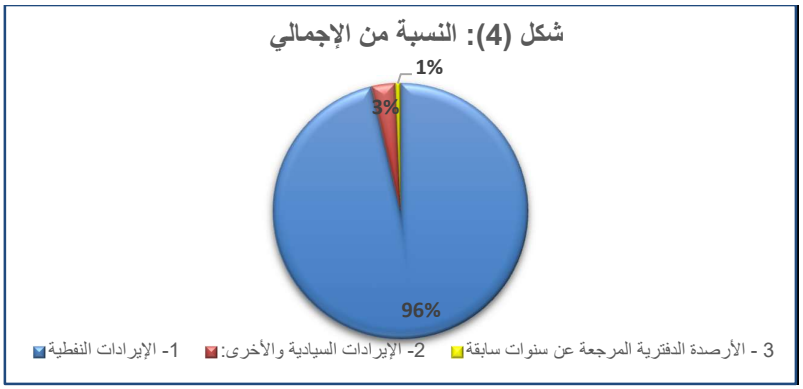

ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، فضلا عن إن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية ، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ، ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دولياً.

ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم المقاييس التي يمكن أن تحدد وضع البلاد الاقتصادي من إزدهار أو عجز مالي ، حيث يوفر ميزان المدفوعات العديد من الفوائد تكمن فيما يلي :

- يمنح ميزان المدفوعات جميع التفاصيل الخاصة بالاقتصاد القومي، وإقتصاديات العالم الخارجي وكيفية العلاقة بينهما ومدى ارتباطها .
- يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على إتخاد القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الاقصادية .
- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الوسائل التي تعمل على تفسير وتحليل جميع الظواهر الإقتصادية بشكل علمي خاصة للإقتصاد العالمي .
- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومة بالتنبؤ وتقدير أسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي للدولة.
- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات يتم تقدير الوضع الاقتصادي للدولة، خلال فترة زمنية معينة .

- من خلال توضـيح وقياس ميزان المدفوعات يتم رصـد جميع التغيرات التي تحدث على التجارة الدولية، وكذلك تتم عملية المقارنة بين ســـلســـلة موازين المدفوعات الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتلخص وضع ميزان المدفوعات لليبيا خلال عام 2023 في الأتي :

تشير البيانات الأولية لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023 إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بإنخفاض الإيرادات النفطية خلال العام عما كانت عليه في العام السابق نتيجة لإنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى الى إنخفاض فائض الميزان الكلي من 7.1 مليار دولار في عام 2022 الى 196.5 مليون دولار في عام 2023 ، وذلك نتيجة لإنخفاض الحساب الجاري من 9.6 مليار دولار في عام 2022 الى 1.9 مليار دولار في عام 2023 .

جدول رقم (30) الميزان الكلي خلال عامي 2022 و2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	9607.4	1864.6	-7742.8	-80.6
الحساب الرأسمالي والمالي	3888.9	2378.2	-1510.7	-38.8
الميزان الكلي	7113.5	196.5	-6917.0	-97.2

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2023:

الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة (السلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية) مع العالم الخارجي خلال عام 2023 إلى إنخفاض في الحساب الجاري بمقدار 7.7 مليار دولار وبنسبة إنخفاض قدرها 80.6%، ليبلغ الفائض

1.9 مليار دولار مقابل فائض مقداره 9.6 مليار دولار في عام 2022، وذلك بسبب إنخفاض الميزان التجاري من 20.1 مليار دولار خلال عام 2022 إلى 13.9 مليار دولار خلال عام 2023، وإرتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 10.5 مليار دولار في عام 2022 الى 12.0 مليار دولار عام 2023.

جدول رقم (31) الحساب الجاري خلال عامي 2022 و 2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	20,081.4	13,880.9	-6,200.5	-30.9
الخدمات	-8,122.2	-9,412.3	-1,290.1	15.9
الدخل	125.3	2,185.9	2,060.6	1,644.5
التحويلات الجارية	-2,477.1	-4,789.9	-2,312.8	93.4
رصيد الحساب الجاري	**9,187.6**	**1,864.6**	**-7,742.8**	**-80.6**

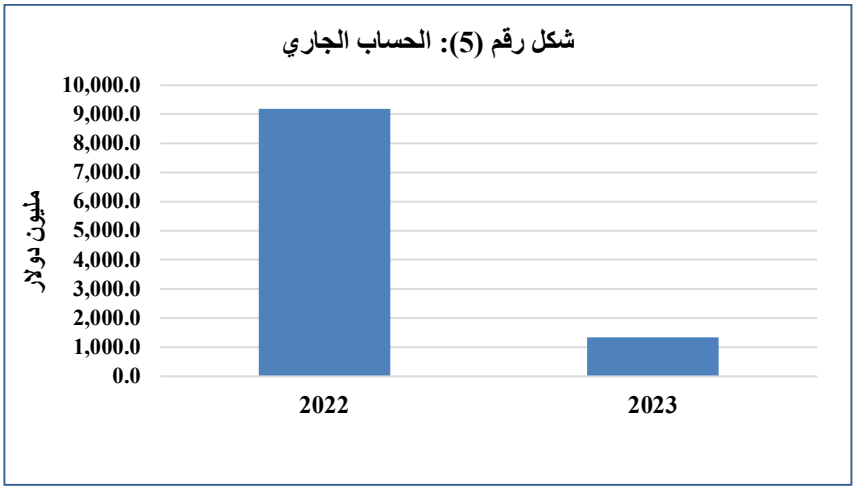

1-الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2023 فائضاً بلغ 13.9 مليار دولار مقابل 20.1 مليار دولار خلال عام 2022، ويعزى ذلك لإنخفاض الصادرات السلعية من 39.7 مليار دولار خلال عام 2022 الى 37.1 مليار دولار خلال عام 2023، وذلك نتيجة لإنخفاض عوائد الصادرات النفطية من 37.7 مليار دولار في عام 2022 الى 35.2 مليار دولار في عام 2023، ففي عام 2023، بلغ متوسط سعر خام برنت 83.0 دولار ، مقارنة مع 101.0 دولار للبرميل في عام 2022، وذلك بفارق قدره 18.0 دولار للبرميل . حيث تكيفت الأسواق العالمية مع ديناميكيات التجارة الجديدة، حيث إزدادت إمدادات النفط الخام من روسيا وجهات جديدة خارج الاتحاد الأوروبي ، وإنخفاض الطلب العالمي على النفط الخام إلى أقل من التوقعات . كذلك أدت التوترات الجيوسياسية والمخاوف بشأن الطلب على النفط الخام إلى مزيد من تقلبات الأسعار في السوق العالمي وفي 4 يونيو 2023 ، أعلن أعضاء "أوبك+" أنهم سيمددون تخفيضات إنتاج النفط الخام حتى نهاية عام 2024. وكان من المقرر أن تنتهي التخفيضات بنهاية عام 2023 ، وبعد إنخفاضها من أعلى مستوياتها في سبتمبر، إرتفعت أسعار النفط الخام مرة أخرى في أوائل أكتوبر بعد بدء الصراع بين في قطاع غزة وصل سعر خام برنت إلى 91 دولار للبرميل في 9 أكتوبر 2023.

ومع تراجع المخاوف من صراع أوسع نطاقاً وانقطاع الإمدادات، أدت المخاوف بشأن الطلب على النفط الخام مرة أخرى إلى إنخفاض أسعار النفط الخام ، بحلول نهاية أكتوبر 2023، إنخفض سعر خام برنت إلى 89 دولارا أمريكيا للبرميل ، واستمر سعر

خام برنت في الإنخفاض، ليستقر عند 74 دولارا أمريكيا للبرميل في 12 ديسمبر 2023.

أما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت إرتفاع بنسبة 18.1% لتبلغ 23.2 مليار دولار خلال عام 2023، مقابل 19.7 ملياردولار خلال عام 2022.

جدول رقم (32): الميزان التجاري خلال عامي 2022 و 2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	**39,746.9**	**37,110.4**	**-2,636.5**	**-6.6**
- الصادرات النفطية	37,664.4	35,199.1	-2,465.3	-6.5
- الصادرات الأخرى	2,082.5	1,911.3	-171.2	-8.2
الواردات (فوب)	**19,665.5**	**23,229.5**	**3,564.0**	**18.1**
الميزان التجاري	**20,081.4**	**13,880.9**	**-6,200.5**	**-30.9**

شكل رقم (6): الميزان التجاري

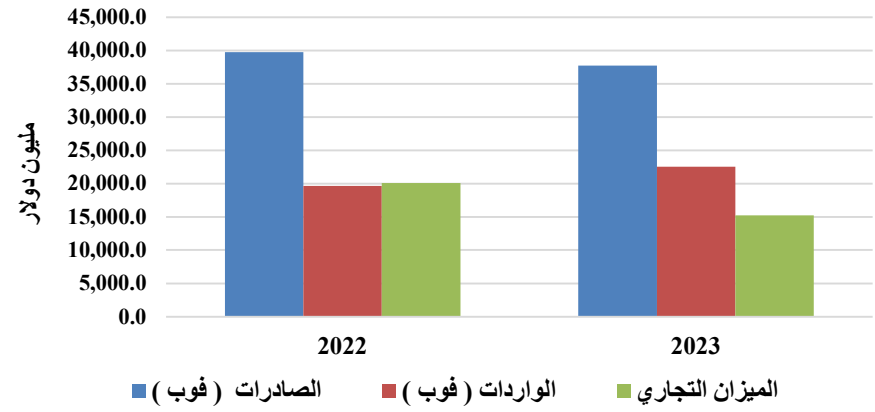

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، إرتفاعاً في العجز من 10.5 مليار دولار عام 2022 الى عجز قدره 12.0 مليار دولار عام 2023، ويعزى ذلك إلى إرتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 9.4 مليار دولار في عام 2023 مقابل عجز قدره 8.1 مليار دولار في عام 2022، كذلك ارتفاع حساب التحويلات الجارية لتصل إلى 4.8 مليار دولار في عام 2023، مقابل 2.5 مليار دولار في عام 2022، في حين اريفع الفائض في حساب الدخل الى 202 مليار دولار في عام 2023 مقابل فائض بسيط بلغ 125.3 مليون دولار في عام 2022، الخلاصة تشي البيانات الى زيادة في المصروفات على الخدمات والتحويلات الجارية، يقابلها تحسن ملحوظ في الإيرادات من الدخل. ومع ذلك فإن العجز الإجمالي ارتفع ما يستدعي إجراءات لضبط النفقات او زيادة الإيرادات المستقبلية لضمان الاستدامة المالية، الهدف منها الحفاظ على توازن مالي بحيث تكون الإيرادات المستقبلية كافية لتغطية النفقات المتزايدة، خاصة مع الزيادة الملحوظة في العجز الإجمالي في حساب العمليات غير المنظورة، إذا استمر هذا الاتجاه فقد يؤدي الى ضغوط اقتصادية تحتاج الى إجراءات تصحيحية.

جدول رقم (33): العمليات غير المنظورة خلال عامي 2022 و 2023

"مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	**-8,122.2**	**-9,412.3**	**-1,290.1**	**15.9**
دائن	84.2	642.2	558.0	662.7
مدين	8,206.4	10,054.5	1,848.1	22.5
حساب الدخل	**125.3**	**2,185.9**	**2,060.6**	**1,644.5**
دائن	1,848.7	4,034.6	2,185.9	118.2
مدين	2,143.2	1,848.7	125.3	7.3
حساب التحويلات الجارية	**-2,477.1**	**4,789.9**	**-2,312.8**	**93.4**
إجمالي العمليات غير المنظورة	**-10,474.0**	**-12,016.3**	**-1,542.3**	**14.7**

3- الحساب الرأسمالي والمالي (عدا الأصول الاحتياطية):

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2023 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 2.4 مليار دولار في عام 2023، مقابل تدفقات للخارج بلغت 3.9 مليار دولار في عام 2022، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواءً إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

4- الميزان الكلي:

وللأسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2023 فائضاً بلغ 196.5 مليون دولار مقابل 7.1 مليار دولار لعام 2022.

شكل رقم (7): الميزان الكلي

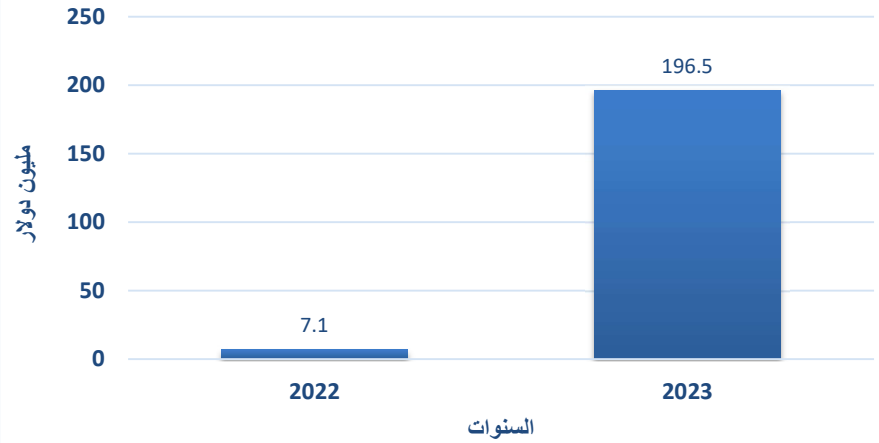

جدول رقم (34): ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2022– 2023

"مليون دولار"

البنود	2022	2023
أ- الحساب الجاري	**9607.4**	**1864.6**
السلع: الصادرات (فوب)	39746.9	37110.4
السلع: الواردات (فوب)	-19665.5	-23229.5
الخدمات : دائن	84.2	642.2
الخدمات :مدين	8206.4	10054.5
1-ميزان السلع والخدمات	**11959.2**	**4468.6**
الدخل الأولي : دائن	1848.7	4034.6
الدخل الأولي : مدين	1723.4	1848.7
2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي	**12084.5**	**6654.5**
الدخل الثانوي : دائن	88.0	75.2
الدخل الثانوي : مدين	2565.1	4865.1
ب- الحساب الرأسمالي	**0.0**	**0.0**
الحساب الرأسمالي : دائن	0.0	0.0
الحساب الرأسمالي : مدين	0.0	0.0
صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)	**9607.4**	1864.6
ج- الحساب المالي	**11002.4**	**3222.0**
الاستثمار المباشر : الأصول	60.7	0.0
الاستثمار المباشر : الخصوم	702.0	-794.7
استثمارات الحافظة : الأصول	393.8	958.6
حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الخصوم	0.0	0.0
حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0

يتبع

البنود	2022	2023
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الإكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الأصول	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى : الأصول	4170.4	2200.8
الأسهم الأخرى	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	4170.4	2200.8
المصرف المركزي	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	1427.3	-1722.5
الحكومة العامة	431.8	2299.6
القطاعات الأخرى	2311.3	1623.7
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى : الخصوم	34.0	-13.5
الاسهم الأخرى	0.0	0.0
مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	34.0	-13.5
المصرف المركزي	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	34.0	-13.5
الحكومة العامة	0.0	0.0
القطاعات الأخرى	0.0	0.0
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0
د-صافي السهو والخطأ	1394.9	710.1
هـ-الأصول الاحتياطية	7113.5	196.5

التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2022 – 2023)

أولاً: حجم التبادل التجاري:

بلغت التجارة السلعية الإجمالية الليبية خلال عام 2023 ما قيمته 58.9 مليار دولار مقارنة مع 60.2 مليار دولار خلال عام 2022 مسجلة بذلك نسبة إنخفاض قدرها 2.1%، وذلك نظراً لإنخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية إلى 35.7 مليار دولار عام 2023 مقارنة مع 40.3 مليار دولار عام 2022 أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 11.3%.

أما أداء الواردات السلعية الإجمالية، فقد شهدت ارتفاعاً بسيط عام 2023 لتسجل ما قيمته 23.0مليار دولار مقارنة بنحو 19.9 مليار دولار عام 2022 أي بنسبة إرتفاع بلغت نحو 15.6%.

_جدول رقم (35) : حجم التجارة الخارجية خلال عامي 2022-2023

" بالمليون دولار "

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الصادرات	40252.1	35683.7	-4568.4	-11.3
الواردات	19922.4	23229.5	3307.1	16.6
حجم التجارة الخارجية	**60174.5**	**58913.2**	**-1261.3**	**-2.1**
الميزان التجاري	**20329.7**	**12454.2**	**-7875.5**	-38.7

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

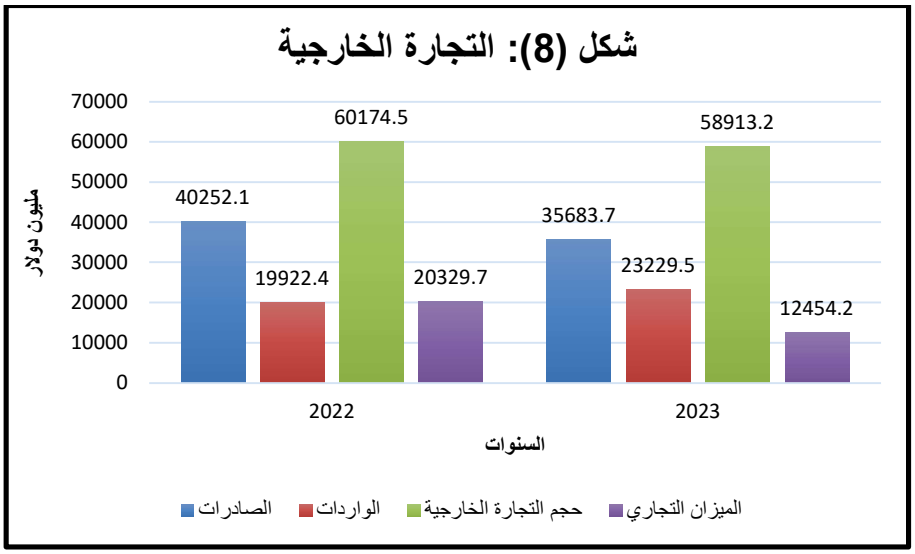

أولاً: الصادرات

يعتمد الإقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 95.0% من إجمالي الصادرات، مما قد يعرض الإقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية الواردة بالجدول أدناه، الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الإتحاد الأوروبي، إذ بلغت خلال عام 2023 نحو 69.7% من إجمالي الصادرات، ويعود سبب إرتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الإتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على إعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام، وتأتي الصادرات الليبية للدول الأسيوية في المرتبة الثانية حيث بلغت خلال عام 2023 نحو 13.8% من إجمالي الصادرات الليبية ، فيما جاءت الصادرات إلى

دول اوروبية اخرى ثالثا حيث بلغت 5.1% من إجمالي الصادرات، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو11.4% من إجمالي الصادرات .

جدول رقم (36) : توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان

" مليون دولار "

مجموعات البلدان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
مجموعة دول الإتحاد الأوروبي	26634.0	24859.6	-1774.4	-6.7
أقطار جامعة الدول العربية	2270.3	2278.8	8.5	0.4
الدول الأسيوية	6752.2	4931.0	-1821.2	-27.0
دول أوربية أخرى	1918.2	1833.5	-84.7	-4.4
البلدان الأفريقية	35.8	9.8	-26.0	-72.4
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	2245.9	1577.0	-668.9	-29.8
أستراليا ونيوزيلاندا	395.7	194.0	-201.7	-51.0
الإجمالي	**40252.1**	**35683.7**	**-4568.4**	**-11.3**

*المصدر : الإحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map).

شكل رقم (9): الأهمية النسبية لتوزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان

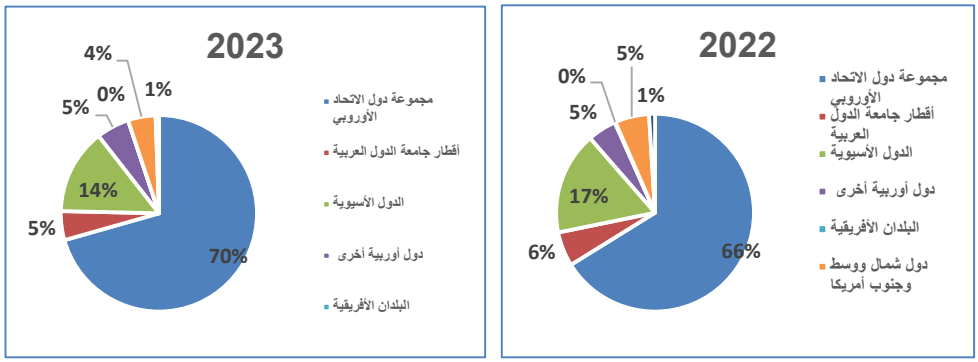

جدول رقم (37): قيمة الصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها

" مليون دولار "

البلدان المصدر إليها	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
إيطاليا	10500.5	7963.9	-2536.6	-24.2
المانيا	3806.9	5323.2	1516.3	39.8
اسبانيا	3953.8	3084.1	-869.7	-22.0
فرنسا	2230.1	2638.9	408.8	18.3
الصين الشعبية	2933.4	2201.3	-732.1	-25.0
اليونان	2545.8	2195.9	-349.9	-13.7
المملكة المتحدة	1754.9	1850.2	65.3	3.7
الولايات المتحدة الأمريكية	1608.5	1589.6	-18.9	-1.2
تايلاند	2245.8	1568.6	-677.2	-30.2
هولندا	1945.1	1366.1	-579.0	-29.8
النمسا	1838.5	1269.8	-568.7	-30.9
تركيا	770.3	1160.6	390.3	50.7
سنغافورة	767.0	538.0	-229.0	-29.9
استراليا	373.4	219.0	-154.4	-41.3
بلدان أخرى	2948.1	2714.5	-233.6	-7.9
الإجمالي	**40252.1**	**35683.7**	**-4568.4**	**-11.3**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الإطلاع على الجدول أعلاه لقيم الصادرات حسب أهم البلدان المصدرة إليها يتضح أن دولة إيطاليا كانت أهم مستورد من ليبيا حيث بلغ نسبة ما صدر إليها وحدها 22.3% في عام 2023 من إجمالي قيمة الصادرات الليبية، وقد بلغ ما صُدر اليها نحو 8.0 مليار دولار مقابل 10.5 مليار دولار خلال عام 2022، تم تأتي دول ألمانيا ، أسبانيا ، فرنسا ، الصين الشعبية ، اليونان والمملكة المتحدة من حيث الأهمية النسبية ، حيث بلغ ما صدر إليهم 5.3 مليار دولار، 3.1 مليار دولار، 2.6 مليار دولار، 2.2 مليار دولار، 2.2 مليار دولار و 1.8 مليار دولارعلى التوالي.

جدول رقم (38):الأهمية النسبية للصادرات حسب أهم البلدان المصدر إليها

" نسب مئوية "

البلدان المصدر إليها	2022	2023
إيطاليا	26.1	22.7
المانيا	9.5	15.1
اسبانيا	9.8	8.8
فرنسا	5.5	7.5
الصين الشعبية	7.3	6.3
اليونان	6.3	6.2
الامارات العربية المتحدة	4.4	5.2
المملكة المتحدة	4.0	4.5
الولايات المتحدة الأمريكية	5.6	4.4
تايلاند	4.8	3.8
هولندا	4.6	3.6
النمسا	1.9	3.3
تركيا	1.9	1.5
سنغافورة	0.9	0.6
بلدان أخرى	7.3	7.6

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

التركيب السلعي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول أدناه مدى استحواذ صادرات المنتوجات المعدنية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2023، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.0% من اجمالي الصادرات ، الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي وهو ما يجعل الإقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

جدول رقم (39): قيمة الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع

" مليون دولار "

أقسام السلع	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	42.8	40.1	-2.7	-6.3
منتوجات المملكة النباتية	10.2	16.9	6.7	65.7
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	0.5	2.2	1.7	340.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	1.7	3.2	1.5	88.2
المنتوجات المعدنية	38,179.8	33,814.4	-4,364.8	-11.4
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	322.4	209.1	-113.3	-35.1
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	1.3	2.3	1.0	76.9
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	2.8	1.9	-0.9	-32.1
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	0.1	0.1	0.0	0.0
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	12.7	10.7	-2.0	-15.7
منتوجات ومواد نسيجية	1.9	1.9	0.0	0.0
الاحذية، اغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصى المشي، سياط الفروسية	0.0	0.0	0.0	0.0
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	0.6	0.7	0.1	16.7
لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	747.8	802.3	54.5	7.3
المعادن العادية ومصنوعاتها	844.1	759.4	-84.7	-10.0
الألات والأجهزة والمعدات الكهربية واجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	15.1	11.5	-3.6	-23.8
معدات النقل	62.6	1.9	-60.7	-97.0
الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	1.3	1.1	-0.2	-15.4
الاسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها	0.0	0.0	0.0	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	5.0	4.0	-1.0	-20.0
الإجمالي	**40252.7**	**35,683.7**	**4,568.4**	**-11.3**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (10): الأهمية النسبية للصادرات الليبية حسب أقسام السلع

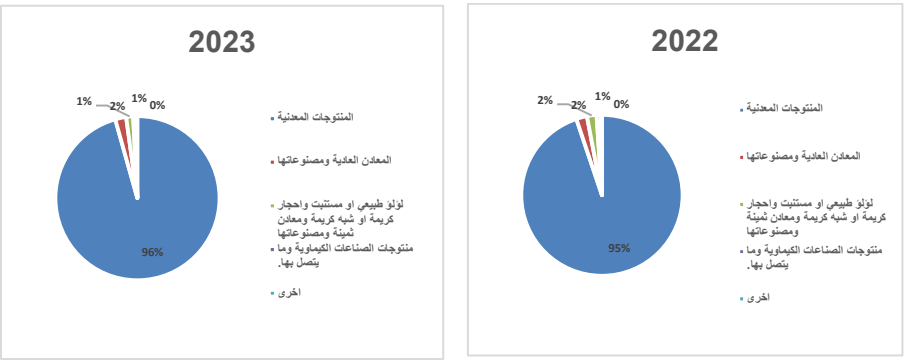

ثانياً: الواردات

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الإستهلاكية والرأسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، على الأسواق الخارجية.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوربي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية خلال عام 2023 حوالي 31.5% من اجمالي الواردات، ويعود ذلك الى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو، فيما شكلت الدول الأسيوية ما نسبته 38.4% من اجمالي الواردات في حين شكلت الدول العربية ودول شمال ووسط وجنوب أمريكا والدول الأوروبية الأخرى النسبة الباقية. وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الإفريقية وأستراليا ونيوزيلندا.

جدول رقم (40): توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان

" مليون دولار "

مجموعات البلدان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	8,037.2	7,307.5	-729.7	-9.1
أقطار جامعة الدول العربية	3,942.5	5,207.3	1,264.8	32.1
الدول الأسيوية	6,359.5	8,851.2	2,491.7	39.2
دول أوربية أخرى	585.0	534.3	-50.7	-8.7
البلدان الأفريقية	16.1	16.7	0.6	3.7
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	895.0	1,248.9	353.9	39.5
أستراليا ونيوزيلاندا	87.2	63.3	-23.9	-27.4
الإجمالي	**19,922.5**	**23,229.2**	**3,306.7**	**16.6**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map).

شكل رقم (11): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان

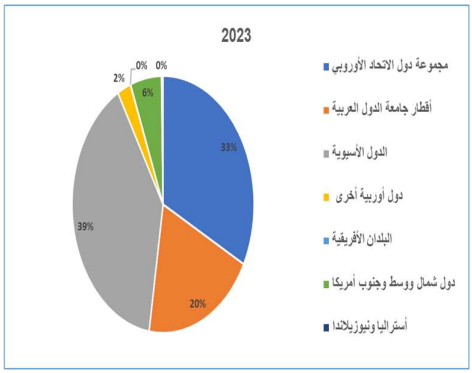

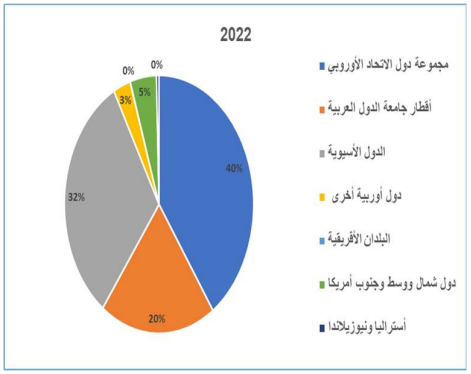

جدول رقم (41): قيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها

" مليون دولار "

البلدان المستورد منها	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الصين	2,373.3	3,917.4	1,544.1	65.1
تركيا	2,841.1	3,256.6	415.5	14.6
إيطاليا	2,287.6	1,839.6	-448.0	-19.6
مصر	1,214.9	1,824.5	609.6	50.2
الإمارات	1,366.4	1,836.1	469.7	34.4
اليونان	1,946.1	1,708.1	-238.0	-12.2
المانيا	558.2	616.3	58.1	10.4
كوريا الجنوبية	366.9	572.2	205.3	56.0
البرازيل	320.0	450.9	130.9	40.9
الولايات المتحدة الأمريكية	291.0	446.3	155.3	53.4
هولندا	365.1	355.6	-9.5	-2.6
فرنسا	229.7	321.6	91.9	40.0
أسبانيا	429.4	320.7	-108.7	-25.3
المملكة المتحدة	145.6	195.3	49.7	34.1
سويسرا	154.3	195.2	40.9	26.5
أوكرانيا	254.5	106.9	-147.6	-58.0
بلدان أخرى	4,778.3	5,266.2	487.9	10.2
الإجمالي	**19,922.4**	**23,229.5**	**3,307.1**	**16.6**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

من خلال الإطلاع على الجدول أعلاه لقيمة الواردات حسب أهم البلدان المستورد منها يتضح أن دول الصين،تركيا ،إيطاليا،مصر،الإمارات واليونان تتصدر قائمة أهم البلدان المستورد منها خلال عام 2023، حيث بلغت نسبة ما أستورد منها حوالي 61.9 % من إجمالي قيمة الواردات الليبية.

جدول رقم (42): الأهمية النسبية للواردات حسب أهم البلدان المستورد منها

" نسب مئوية "

البلدان المستورد منها	2022	2023
الصين	11.9	16.9
تركيا	14.3	14.0
إيطاليا	11.5	7.9
مصر	6.1	7.9
الإمارات	6.9	7.9
اليونان	9.8	7.4
المانيا	2.8	2.7
كوريا الجنوبية	1.8	2.5
البرازيل	1.6	1.9
الولايات المتحدة الأمريكية	1.5	1.9
هولندا	1.8	1.5
فرنسا	1.2	1.4
أسبانيا	2.2	1.4
المملكة المتحدة	0.7	0.8
سويسرا	0.8	0.8
أوكرانيا	1.3	0.5
بلدان أخرى	24.0	22.7

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية وكذلك واردات الآلات ومنتوجات الصناعات الكيماوية و معدات النقل ومواد نسيجية والمواد الغذائية والمعادن العادية ومصنوعاتها واللدئن ومصنوعاتها المراتب الأولى من اجمالي الواردات خلال عام 2023، حيث شكلت مجتمعة ما نسبته 76.5% من اجمالي الواردات، وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، فيما شكلت واردات باقي أقسام السلع الأخرى النسبة الباقية والبالغة حوالي 23.5% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول رقم (43) : قيمة الواردات مصنفة حسب أقسام السلع

" مليون دولار "

أقسام السلع	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	779.4	894.1	114.7	14.7
منتوجات المملكة النباتية	872.5	913.4	40.9	4.7
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	350.1	248.4	-101.7	-29.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	1919.2	2390.6	471.4	24.6
المنتوجات المعدنية	5845.5	5313.7	-531.8	-9.1
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	1188.9	1458.1	269.2	22.6
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	836.1	1100.2	264.1	31.6
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	45.8	64.4	18.6	40.6
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	155.0	172.5	17.5	11.3
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	287.0	352.8	65.8	22.9
منتوجات ومواد نسيجية	862.0	1050.8	188.8	21.9
الاحذية، اغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصى المشي، سياط الفروسية	126.5	206.1	79.6	62.9
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	540.8	837.5	296.7	54.9
لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	420.1	479.3	59.2	14.1
المعادن العادية ومصنوعاتها	879.3	1104.5	225.2	25.6
الات والاجهزة والمعدات الكهربية واجهزة التسجيل والإذاعة والصوت	2793.5	3783.6	990.1	35.4
معدات النقل	1027.8	1576.7	549.1	53.4
الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	240.5	303.5	63.0	26.2
الاسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها	1.5	0.5	-1.0	-66.7
سلع ومنتوجات متنوعة	751.1	978.8	227.7	30.3
الإجمالي	**19922.4**	**23229.5**	**3307.1**	**16.6**

*المصدر: الإحصاءات التجارية لتنمية الأعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (12): الأهمية النسبية لتوزيع الواردات الليبية حسب أقسام السلع

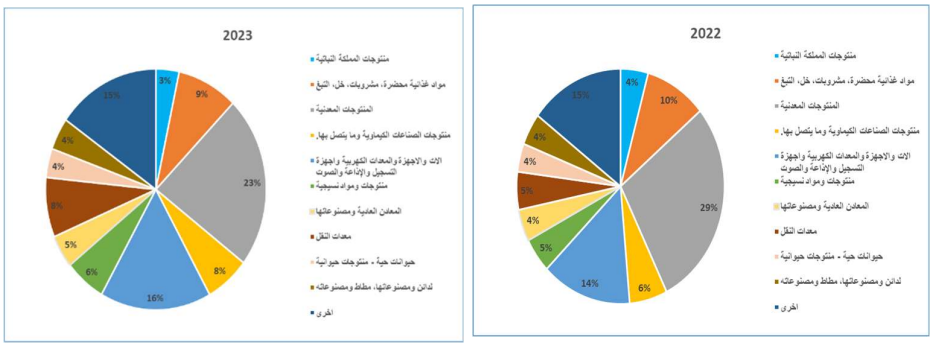

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2023 نحو 94,814.2 مليون دينار، مقابل 64,450.5 مليون دينار في نهاية عام 2022، مظهراً بذلك إرتفاعاً قدره 30,363.7 مليون دينار، أي بنسبة 47.1%، ويرجع هذا إلى إرتفاع الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية والتي تشمل كل من (النقد بخزائن المصارف، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي) من نحو 30,963.1 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى 50,786.0 مليون دينار في نهاية عام 2023، بنسبة زيادة بلغت 64.0%، أو ما مقداره 19,822.9 مليون دينار، كما إرتفعت العملة خارج المصارف بنحو 11,800.6 مليون دينار لتصل إلى 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية العام 2022 أي بنسبة إرتفاع بلغت 37%.

فعلى الرغم من النمو الكبير في القاعدة النقدية، إلا أن بعض مكوناتها قد شهدت إنخفاضا. فإنخفضت ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي من 2,134.0 مليون دينار بنهاية عام 2022 إلى 874.2 مليون دينار في نهاية عام 2023، أي بمقدار 1,259.8 مليون دينار، أو ما نسبته 59.0%.

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث إرتفع بنحو 18,559.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، على الرغم من أن الربع الثاني قد شهد إنخفاضا في هذا الأصل الأكثر أهمية في الموازنة العامة لمصرف ليبيا المركزي. كما مارس صافي الأصول المحلية تأثيراً توسعياً على القاعدة النقدية أي بزيادة قدرها 11,804.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.8% في نهاية عام 2023. بينما كان لصافي المستحقات على الخزانة العامة تأثير انكماشي

على القاعدة النقدية بمقدار 3,737.6- مليون دينار أو ما نسبته 2.8% ليعكس تحسن الوضعية الدائنة للحكومة تجاه الجهاز المصرفي.

جدول رقم (44) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**64,450.5**	**94,814.2**	**30,363.7**	**47.1**
أ - العملة خارج المصارف	**31,353.4**	**43,154.0**	**11,800.6**	**37.6**
ب- الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية:	**30,963.1**	**50,786.0**	**19,822.9**	**64.0**
- نقدية في الصندوق	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	28,949.9	48,870.0	19,920.1	68.8
ج – ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**2,134.0**	**874.2**	**-1,259.8**	**-59.0**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**64,450.5**	**94,814.2**	**30,363.7**	**47.1**
أ - صافي الأصول الأجنبية	**375,520.8**	**394,080.1**	**18,559.3**	**4.9**
ب - صافي الأصول المحلية:	**(311,070.3)**	**(299,265.9)**	**11,804.4**	**-3.8**
– صافي المستحقات على الخزانة العامة	(134,649.5)	(138,387.1)	-3,737.6	2.8
– المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	-19,850.7	-100.0
– مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
– صافي البنود الأخرى	(176,420.8)	(160,878.8)	35,003.3	-18.0

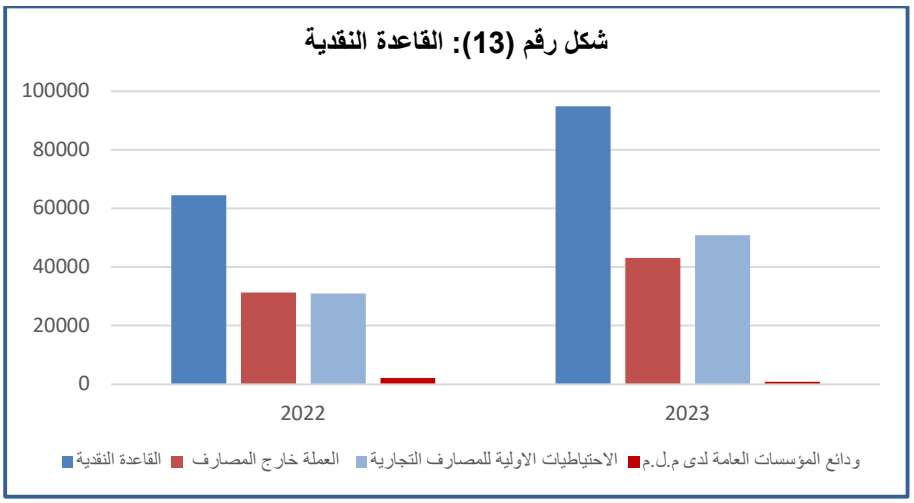

2. عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

إرتفع عرض النقود ($ع_2$) بشكل ملحوظ في عام 2023، بينما استقر في أكتوبر ونوفمبر. وتؤكد هذه الاتجاهات النقدية المسار النقدي الجديد – العودة إلى التوسع النقدي – الذي بدأ اعتبارا من الربع الثالث من عام 2022، في أعقاب الانكماش النقدي الحاد في عام 2021 (20%) لكل من عرض النقود ($ع_2$) والتداول النقدي.

وشهد عرض النقود في نهاية عام 2023، إرتفاعاً قدره 31,061.3 مليون دينار، أو ما نسبته 28.2% ليصل إلى 141,400.2 مليون دينار، مقابل 110,338.9 مليون دينار في نهاية عام 2022. في سياق توسع مالي غير متوقع خاصة في ديسمبر 2023. وشهد هذا الشهر فاتورة أجور بلغت 11 مليار دينار، بالإضافة إلى 1.6 مليار دينار كمنح للأسر.

حيث سجل عرض النقد بمفهومه الضيق إرتفاع بلغت نسبته 28.7% نهاية عام 2023، مقارنة بعام 2022، ليصل إلى 137,984.7 مليون دينار، مقابل 107,239.2 مليون دينار في نهاية عام 2022، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو الودائع تحت الطلب بنسبه 25.0% لتسجل 94,940.7 مليون دينار والتي تشكل ما نسبته 68.7% من عرض عن النقد بالمفهوم الضيق، كما إرتفعت العملة خارج المصارف بنسبة 37.6% لتسجل 43,154.0 مليون دينار، مقابل 31,353.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، وتشكل ما نسبته 31.3% من عرض النقد بالمفهوم الضيق.

ويعزى هذا الإرتفاع في كمية النقود إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بمقدار 5,539.4 مليون دينار أو ما نسبته 24.1% في نهاية عام 2023 في عودة النمو السريع لخلق النقود.

ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود نلاحظ أن الودائع تحت الطلب لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة وتشير إلى تحسن مؤشرات الشمول المالي. ومع ذلك، فإن هيمنة

التداول النقدي في المدفوعات تقيد عملية الشمول المالي نتيجة إرتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود.

كذلك إرتفاع مساهمة العملة خارج المصارف بنسبة كبيرة في عرض النقود، وإرتفع شبه النقد بنسبة 9.9% لتسجل 3,405.5 مليون دينار في عام 2023، مقابل 3,099.7 مليون دينار لعام 2022، ونلاحظ ان الودائع الادخارية ولأجل لا زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 2.4% من اجمالي (ع2) عام 2023، مقابل 2.8% عام 2022، وان هذا الإنخفاض في نسبة المساهمة يعزى إلى القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية الدائنة والمدينة.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2023 بالنسبة إلى($ع_1$) نحو 1.46 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى ($ع_2$) نحو 1.49 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

شهد عام 2023، تقلبات في الوضعية الدائنة للحكومة بين أعلى مستوى في يناير وأدنى مستوى في أبريل، مع مستوى مرتفع جديد في ديسمبر. كما لعبت القروض المقدمة للاقتصاد دورها في عام 2023، الذي شهد إرتفاعا مفاجئًا أيضاً في التداول النقدي.

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي دوراً واضحاً في زيادة عرض النقود خلال عام 2023، وبتحليل العوامل المؤثرة في عرض النقود يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية كان له أثراً توسعياً على عرض النقود بنحو 16,647.0 مليون دينار إي بنسبة زيادة بلغت 4.3%، لتصل إلى 404,345.1 مليون دينار نهاية عام 2023، مقابل 387,698.1 مليون دينار نهاية عام 2022، إلا ان معظم هذا الأثر لم يتحقق عملياً ويعود ذلك إلى العلاقة التي تربط صافي الأصول الأجنبية بصافي المستحقات على الخزانة العامة، حيث ان معظم الزيادة في صافى الاصول الاجنبية انعكست في شكل زيادة في صافى المستحقات على الخزانة

العامة (ودائع الخزانة العامة مطروح منها الالإلتزامات القائمة عليها) والذى كان له أثراً انكماشياً بنحو 3,256.8 مليون دينار، مما أدى إلى تعقيم الأثار التوسعية لصافى الاصول الاجنبية على عرض النقود، وبالتالي فإن عرض النقود يتأثر بما يتم إنفاقه من قبل الخزانة العامة بالدينار الليبي ولم يقابله نفقات بالعملة الأجنبية، كما أن جزء من الزيادة في صافي الأصول الأجنبية انعكست على صافي البنود الأخرى في شكل فروقات أسعار الصرف.

ومن جهة أخرى فقد كان للزيادة في المستحقات على المؤسسات العامة والبالغة نحو 6,600.5 مليون دينار أثراً توسعياً على عرض النقود.

والخلاصة إن سياسة الانفاق العام كانت من أهم العوامل التي اثرت في زيادة رصيد عرض النقود خلال الفترة، وخاصة ما تم إنفاقه خلال الفترة بالدينار الليبي ولم يقابله نفقات بالعملة الأجنبية.

وتجدر الاشارة إلى ان مؤشر صافي الاصول الاجنبية إلى عرض النقود بلغ 2.9مرة، مما يدل على قدرة صافي الاصول الاجنبية في مواجهة الطلب على النقد الاجنبي من خلال عرض النقود بما يقارب من ثلاث مرات.

جدول رقم (45): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

"مليون دينار"

البيـان	2022	2023	مقدار التغير	نسبة
1. عرض النقود (ع1):	**107,239.2**	**137,994.7**	**30,061.3**	**28.7**
– العملة خارج المصارف	31,353.4	43,154.0	11,800.6	37.6
– ودائع تحت الطلب	75,885.8	94,840.7	18,954.9	25.0
2. شبه النقود:	**3,099.7**	**3,405.5**	**305.8**	**9.9**
عرض النقود (ع2)	**110,338.1**	**141,400.2**	**31,061.3**	**28.2**
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	**110,338.9**	**141,400.2**	**31,061.3**	**28.2**
1. صافي الأصول الأجنبية:	**387,698.1**	**404,345.1**	**16,647.0**	**4.3**
– المصرف المركزي	375,520.8	394,080.1	18,559.3	4.9
– المصارف التجارية	12,177.3	10,265.0	-1,912.3	-15.7
2. المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	**(146,833.0)**	**(150,089.8)**	**-3,256.8**	**2.2**
– المصرف المركزي	(134,649.5)	(138,387.1)	-3,737.6	2.8
– المصارف التجارية	(12,183.5)	(11,702.7)	480.8	-3.9
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	**24,833.5**	**31,434.0**	**6,600.5**	**26.6**
4. صافي البنود الأخرى	**(155,359.7)**	**(144,289.1)**	**11,070.6**	**-7.1**

شكل رقم (14): عرض النقود

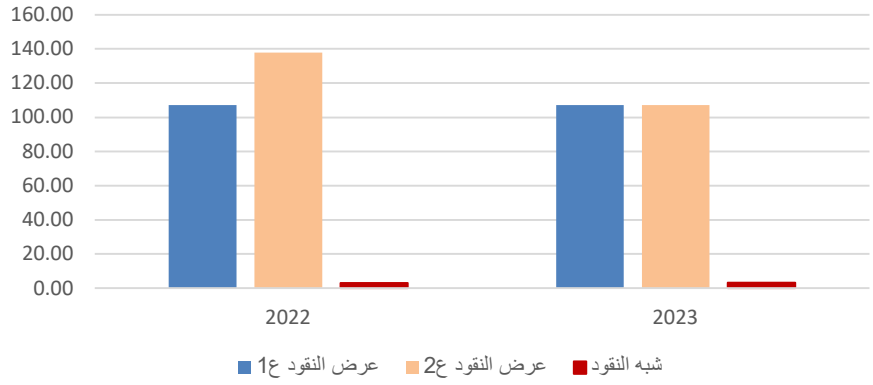

سعر صرف الدينار الليبي:

شهد سعر الصرف الدينار الليبي خلال عام 2023، تغيرات متباينة بين الإرتفاع والإنخفاض مقابل أهم العملات الرئيسية الاخرى. حي إنخفض سعر الصررف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي نحو 4.7753 دينار لكل دولار، مقابل 4.8070 دينار لكل دولار خلال عام 2022، معلناً بإرتفاع في قيمة الدينار الليبي بما نسبته 0.7. ومن جانب اخر ارتقع سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2023 أمام اليورو ليصل الى 5.2720 دينار لكل يورو، مقابل 5.0597 لكل يورو خلال عام 2022 لتسجل قيمة الدينار الليبي إنخفاضاً بما نسبته 4.2%، كما أظهر سعر صرف الدينار الليبي إرتفاعاً امام الجنية الإسترليني ليصل عند مستوى 6.0869 دينار مقابل 5.9354 دينار . كذلك إرتفع بما نسبته 12.7% امام الفرنك السويسري ليصل عند مستوى 5.6772 دينار مقابل 5.0376 دينار خلال نفس الفترة.

هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي أيضا خلال العام موضوع التقرير، إنخفاضا اتجاه الين الياباني بما نسبته7.7% ليصل 3.3900 دينار لكل ين ياباني مقابل 6.6721 لكل ين ياباني، وإرتفع أيضا امام يوان الصيني، بنسبه 5.9 ليصل إلى 0.6726 دينار لكل ايوان صيني مقابل 0.7145 دينار لكل يوان صيني.

وفيما يتعلق بنظام الصرف فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة عند0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وبذلك فإن سعر صرف الدينار الليبي يتأثر بالتغيرات التي تحصل في العملات الأجنبية الرئيسية المكونة لسلة وحدة السحب الخاصة وفقاً للوزن الذي تحظى به كل عملة.

جدول رقم(46): أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

"دينار ليبي"

البيان	2021	2022	2023	معدل التغيير%
دولار امريكي	4.5961	4.8070	4.7753	-0.7
يورو	5.2028	5.0597	5.2720	4.2
جنيه إسترليني	6.1941	5.9354	6.0869	2.6
فرنك سويسري	5.0176	5.0376	5.6772	12.7
ين ياباني (100 ينا)	3.99	3.6721	3.3900	-7.7
الأيوان الصيني	0.7217	0.7145	0.6726	-5.9

شكل رقم (15): معدل تغير سعر صرف الدينار الليبي امام العملات الاخرى

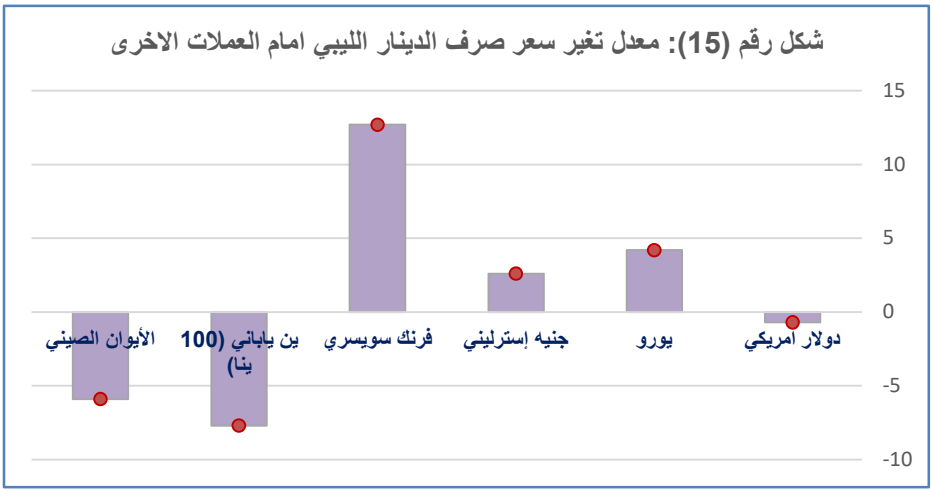

مقاصة الصكوك:

أظهرت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2023، إنخفاضاً ملحوظاً في العدد والقيمة، حيث وصل عدد هذه الصكوك إلى 2,416 ألف صك، مقابل 3,035 ألف صك لعام 2022، أي بمقدار إنخفاض بلغ 619 ألف صك وبنسبة إنخفاض بلغت 26%. فيما بلغت قيمة الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 75.2 مليار دينار مقابل 85.5 مليار دينار، مسجلة بذلك إنخفاضاً بلغ 11.3 مليار دينار وبنسبة إنخفاض بلغت 13.2%.

جدول رقم (47): مقاصة الصكوك

الفترة	العدد بالالاف	القيمة بالمليون دينار
2019	3,828	62,254.4
2020	2,691	49,832.5
2021	2,676	47,401.2
2022	3,035	85,523.6
2023	2,416	74,163.8

المصدر : إدارة المدفوعات والتسويات، مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (16):المقاصة

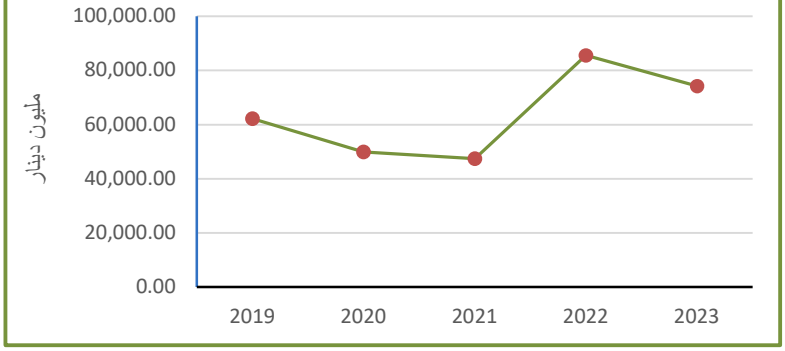

مصرف ليبيا المركزي

إرتفع إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023 (عدا الحسابات النظامية)، بنسبة 11.4% وبمقدار 60.3 مليار دينار، ليبلغ نحو 587.3 مليار دينار، مقابل 527.0 مليار دينار في نهاية عام 2022، ويعزى ذلك إلى الإرتفاع الكبير في إجمالي أصول إدارة العمليات المصرفية لتصل إلى 542.2 مليار دينار في نهاية 2023 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2022 والبالغة 493.7 مليار دينار، ويعزى هذا الإرتفاع إلى الزيادة المضطردة في رصيد الأصول الأخرى والتي بلغت 60.8 مليار دينار؛ **وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف:**

أولاً: الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة إرتفاعاً بمقدار 11.7 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 35.1% لتصل في نهاية عام 2023 إلى 45.1 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2022، وتعزى هذه الزيادة إلى إرتفاع حجم الذهب النقدي كغطاء للعملة المصدرة بمقدار 9.3 مليار دينار، بعد أن قام مصرف ليبيا المركزي في أواسط سنة 2023 بشراء 30 طناً من الذهب النقدي بما يتجاوز 2.1 مليار دولار، أما فيما يتعلق ببند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية قابلة للتحويل فقد إرتفعت بمقدار 2.4 مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت 7.3% مقارنة بما كانت في نهاية 2022 والبالغة 33.3 مليار دينار.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي رصيد العمليات المصرفية في نهاية عام 2023 نحو 542.2 مليار دينار، مقابل 493.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، مسجلاإرتفاعاً قدره 48.6 مليار دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 9.8%. ويعزى ذلك إلى الإرتفاع الحاصل في إجمالي سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية بمقدار 7.5 مليار دينار وبنسبة 2.3%

لتصل إلى 340.2 مليار دينار في نهاية 2023 مقارنة بما كانت عليه في نهاية عام 2022 والبالغة نحو 332.7 مليار دينار، وكذلك الزيادة المضطردة في إجمالي الأصول الأخرى بمقدار 60.8 مليار دينار لتصل إلى 66.1 مليار دينار في نهاية 2023 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2022 والبالغة 5.3 مليار دينار.

وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023 نحو 340.2 مليار دينار، مقابل نحو 332.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، مسجلاً إرتفاعاً قدره 7.5 مليار دينار، وبما نسبته 2.3%.

- **المساهمات والأستثمارات المحلية:**

لا تغير يذكر على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2023 إذ بقي كما هو عليه في نهاية 2022 والبالغ 3.2 مليار دينار.

- **المساهمات والأستثمارات الأجنبية:**

إرتفع رصيد المساهمات والأستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2023 بنحو 101.4 مليون دينار، وبنسبة إرتفاع بلغت 0.2%، ليصل إلى 48.7 مليار دينار، مقابل 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

لم يطرأ أي تغير في رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2023، وبقي كما هو عليه في نهاية عام 2022، والبالغ 84.1 مليار دينار.

- **الأصول الاخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2023 نحو 66.1 مليار دينار، مقابل 5.3 مليار دينار في نهاية عام 2022، مُظهراً إرتفاعاً كبيراً قدره 60.8 مليار دينار، ويعزى

سبب الإرتفاع في ذلك إلى مبالغ تحت التسوية والتي وصلت إلى 50.1 مليار دينار في نهاية 2023.

ثانياً: الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2023 إرتفاعاً كبيراً بلغ 11.7 مليار دينار، وبنسبة إرتفاعاً بلغت 35.1%، ليصل إلى نحو 45.1 مليار دينار، مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2022.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع:

سجل رصيد الخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023 زيادة وقدرها 23.0 مليار دينار ليصل إلى 261.4 مليار دينار وبنسبة أرتفاع بلغت 9.6%، مقابل 238.4 مليار دينار في نهاية عام 2022، ويعزى ذلك إلى الإرتفاع الكبير في رصيد المصارف المحلية (التجارية والمتخصصة) بنحو 26.5 مليار دينار، أي بنسبة زيادة بلغت 50.4%، ليصل في نهاية عام 2023 إلى 79.0 مليار دينار، مقابل 52.5 مليار دينار في نهاية عام 2022. كما إرتفع رصيد مؤسسات وأجهزة عامة بمقدار 3.9 مليار دينار، وبما نسبته 3.4% ليصل إلى 116.6 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 112.7 مليار دينار في نهاية عام 2022؛ فيما سجل رصيد ودائع الخزانة العامة إنخفاضاً بلغ 6.6 مليار دينار، وبنسبة 11.6%، ليصل إلى 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 56.5 مليار دينار في نهاية عام 2022. كما إنخفض رصيد حسابات متنوعة بمقدار 56.3 مليون دينار، وبنسبة 0.4% ليصل إلى 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 13.1 مليار دينار في نهاية عام 2022. وكذلك سجل رصيد حسابات مصارف خارجية إنخفاضاً بمقدار 728.2 مليون

دينار، وبنسبة 20.1% ليصل إلى 2.9 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- رأس المال والأحتياطي العام:

لم يطرا اي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2023، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2022، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الأحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الأحتياطيات والمخصصات الأخرى إرتفاعاً بمقدار 9.5 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 7.0%، ليصل إلى 146.1 مليار دينار في نهاية عام 2023، مقابل 136.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- الخصوم الاخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى إرتفاعاً قدره 16.0 مليار دينار، وبما نسبته 13.7% ليصل في نهاية عام 2023 إلى 133.1 مليار دينار، مقابل 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2022.

جدول رقم (48): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير%
أولاً: اصول اصدار العملة:-	**33,367.2**	**45,071.4**	**11,704.2**	**35.1**
1- سندات وأذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية	33,320.3	35,755.3	2,435.0	7.3
2-ذهب نقدي	46.9	9,316.1	9,269.2	19,763.8
ثانياً: اصول العمليات المصرفية: -	**493,659.1**	**542,237.7**	**48,578.6**	**9.8**
1-سندات وأذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية	332,663.5	340,158.3	7,494.8	2.3
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,188.1	3,188.1	0.0	0.0
3-المساهمات والاستثمارات الاجنبية	48,568.0	48,669.4	101.4	0.2
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	84,107.0	84,105.0	-2.0	0.0
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	84,107.0	84,105.0	-2.0	0.0
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	-	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات واجهزة عامة (محلية، اجنبية)	0.0	0.0	-	-
6- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	19,850.7	0.0	-19,850.7	100.0
7- الأصول الاخرى	5,281.8	66,115.5	60,833.7	1,151.8
إجمالي الأصول	**527,026.3**	**587,309.1**	**60,282.8**	**11.4**
أولاً: خصوم اصدار العملة: -	**33,367.2**	**45,071.4**	**11,704.2**	**35.1**
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	33,366.5	45,069.9	11,703.4	35.1
2-عملة لدى العمليات المصرفية	0.7	1.5	0.8	114.3
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -	**493,659.1**	**542,237.7**	**48,578.6**	**9.8**
1-الودائع (الحسابات الجارية):	238,435.9	261,437.8	23,001.9	9.6
- الخزانة العامة	56,547.1	49,984.9	-6,562.2	-11.6
- مؤسسات واجهزة عامة	112,730.4	116,607.1	3,876.7	3.4
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	52,485.0	78,956.9	26,471.9	50.4
- حسابات متنوعة	13,056.1	12,999.8	-56.3	-0.4
- حسابات مصارف خارجية	3,617.3	2,889.1	-728.2	-20.1
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات اخرى	136,617.4	146,147.9	9,530.5	7.0
4- الخصوم الاخرى	117,105.8	133,152.0	16,046.2	13.7
إجمالي الخصوم	**527,026.3**	**587,309.1**	**60,282.8**	**11.4**

أنشطة ادارات مصرف ليبيا المركزي

فيما يلي ملخص لأهم نشاطات إدارات المصرف لعام 2023:

- **إدارة البحوث والاحصاء**

قامت إدارة البحوث والاحصاء باعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالاشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالاحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن ادارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها واعداد التقارير بشانها، وتتلخص تلك الأعمال خلال فترة التقرير، في الاتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الاخرى ذات العلاقة ومراجعتها، واعداد تقارير عنها بشكل شهري.
- اصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2023.
- اعداد الجداول الاحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لاغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولى، بالاحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والاحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والاحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها من قبل مباشرة بالاضافة الى الاستمرار في استقبال رواد المكتبة في الايام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وارشادهم، والحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.

•إدارة الاصدار:

واصلت إدارة الاصدار عملها في متابعة تطورات العوامل الاقتصادية التي من شأنها ان تؤثر مباشـــرة على العملة المتداولة إما بالإرتفاع او بالإنخفاض، بغية معالجة العوامل السلبية منها للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الليبية وضمان استقرارها، وذلك في اطار وظائف المصـــرف المركزي، طبقا لما نص عليه القانون رقم (1) لســـنة 2005 م، بشان المصارف وتعديلاته.

أهم ما قامت به الإدارة خلال عام 2023:

اولا: العملة في التداول: بلغ اجمالي العملة في التداول في نهاية عام 2023 مبلغ وقدره 45,071.3 مليون دينار مقابل 33,367.2 مليون دينار عام 2022 اي بإرتفاع قدره 11704.1 مليون دينار و بنسبة إنخفاض بلغت 35.08%.

ثانيا: العملة المخزنة بمخزائن الإصدار:

من خلال متابعة العمل لأرصدة التخزين بخزائن الإصدار نوضح لكم الأرصدة بالعملة المحلية الورقية كما هي بتاريخ 2023.12.31 موزعة على النحو التالي:

البيان	العملة القابلة للتداول	العملة الملغاة
أرصدة الخزائن طرابلس	1,609,957,625	3,588,000
أرصدة الخزائن سبها	49,299,440	22,429,000
أرصدة الخزائن غريان	180,196,000	530,000
أرصدة الخزائن مصراته	127,752,950	5,189,000
أرصدة الخزائن بنغازي	262,130,000	.....
أرصدة الخزائن الجفرة	18,768,000	2,490,872,000
المجموع	2,248,104,015	2,522,608,000

القيمة المتواجدة حاليا بخزائن إصـدار الجفرة تتمثل في قيمة العملة الملغاة والمسـحوبة من التداول لإصـــدارين الرابع والخامس من فئتي (5، 10 د.ل) و الإصـــدار الأول

والثاني من فئة (20 د.ل)، بينما القيمة المتواجدة في خزائن إصــدار ســبها تتمثل في قيمة العملة الملغاة والمسحوبة من التداول للإصدارين الرابع والخامس من فئة 1 د.ل.

أرصدة العملة الأجنبية:

حجم الأرصدة الأجنبية في نهاية 2023 موزعة على نحو التالي:

البيان	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	الفرنك السويسري	السيفا الأفريقية
أرصدة طرابلس	50,430,000	139,900,000	14,636,020	3,100	196,711,100
أرصدة سبها	3,634,600	1,347,050	....	....	....
أرصدة بنغازي 1	1,900,000	159,700,000	....	....	....
المجموع	55,964,600	300,947,050	14,636,020	3,100	196,711,100

ثالثا: العملة المحلية الصادرة:

العملة الصادرة لأقسام الاصدار وفروع المصرف من الخزينة الرئيسية:

تم خلال عام 2023، تزويد اقسام الاصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهه احتياجات المصــارف التجارية وفروعها بمبلغ وقدره 8,218.08 مليون دينار موزعة على النحو التالي:

البيان	القيمة (مليون د.ل)
الخزينة الفرعية طرابلس	4,012.00
قسم اصدار غريان	1,986.25
قسم اصدار سبها	1,255.56
قسم اصدار مصراتة	124.27
قسم اصدار بنغازي 2	840.00
المجمـــوع	8,218.08

الصادر العام :-

بلغ اجمالي المبالغ الصادرة من إدارة الاصدار واقسام الاصدار الاخرى الى المصارف التجارية وإدارة العمليات المصرفية خلال عام 2023 مبلغا وقدره 14,464.38 مليون دينار تفاصيلها كما يلي:-

البيان	القيمة د.ل
إدارة الاصدار طرابلس	8,962,000,400
قسم الاصدار بنغازي2	649,670,000
قسم الاصدار سبها	2,361,670,000
قسم الاصدار غريان	1,605,500,000
قسم الاصدار مصراتة	840,540,000
المجموع	14,419,380,400

العملة الصادرة شهريا خلال 2023م:

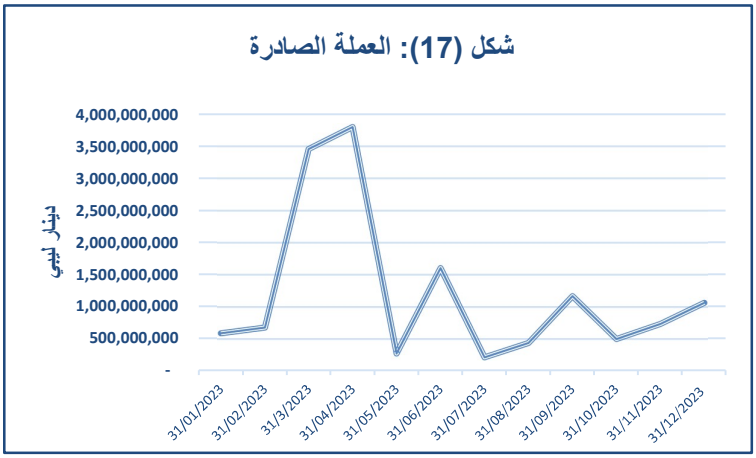

رابعا: العملة المحلية الواردة:

العملة الواردة من الخارج: تم اســتلام ســتة شــحنات من دار الطباعة بقيمة اجمالية 4,781.0 مليون دينار خلال 2023 تفاصيلها كما يلي:-

البيان	القيمة
50 د.ل اصدار فبراير	850,000,000
20 د.ل اصدار فبراير	866,000,000
5 د.ل " بوليمر"	3,040,000,000
1 د.ل "بوليمر"	25,000,000
المجموع	**4,781,000,000**

العملة الواردة من المصارف التجارية:

بلغ إجملي العملة الواردة من المصـــــارف التجارية ماقيمته 2,760.2 مليون دينار تفاصيلها كما يلي:-

البيان	القيمة
إدارة الاصدار طرابلس	2,535,240,400
قسم الاصدار سبها	41,130,000
قسم الاصدار غريان	290,000
قسم الاصدار مصراتة	183,580,000
قسم الاصدار بنغازي2	0
المجموع	**2,760,240,400**

خامسا: العملة الاجنبية:

لم ترد اي مبالغ من العملة الاجنبية من الخارج خلال عام 2023، في حين بلغت العملة الصـــادرة لإدارة العمليات المصـــرفية 7.7 مليون دولار امريكي و 4.2 مليون يورو، بينما بلغت العملة الصادرة الى فرع بنغازي 600 ألف دولار امريكي.

سادسا: العملة المزيفة والمزورة.

قام قسم الخزائن وأقسام الإصدار من فرز العملة الواردة من المصارف التجارية، حيث تم ضبط عدد من الأوراق المزيفة كما موضح في الجدول التالي:-

البيان	الفئة	عدد الأوراق النقدية المزيفة	القيمة
الأمان	10 د.ل	26	260
شمال أفريقيا	10د.ل	3	30
الوحدة	10 د.ل	1	10
النوران	10د.ل	37	370
النوران	5د.ل	1	5
الصحاري	10د.ل	7	70
الخليج الأول	10د.ل	5	50
الأندلس	10د.ل	3	30
المتحد	10د.ل	3	30
الوفاء	10د.ل	1	10
التضامن	10د.ل	1	10
المجموع		88	875 د.ل

سابعا : اتلاف العملة:-

قام قســـم الاتلاف بمتابعة عمله المتعلق بتجهيز العملة الملغاة واتلاف العملة الغير صـــالحة والمســـحوبة من التداول، وتم اتلاف مبالغ من العملة الورقية الملغاة حســـب القواعد المنظمة خلال العام 2023 حسب الجدول التالي:-

الفئة	طرابلس	سبها	بنغازي
50 د.ل	195,000	20,000	-
20 د.ل	140,000	16,000	-
10 د.ل	3,500,000	1,009,000	20,350,000
5 د.ل	2,315,000	271,000	-
1 د.ل	1,162,400	5,965,000	-
المجموع	7,312,400	7,281,000	20,350,000

ثامناً: المراجعة والمتابعة:-

قام قسـم المراجعة والمتابعة خلال 2023م بإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب التنظيم الإداري للمصرف والمتمثلة في الأنشطة التالية:-

1. الإشراف على الشحنات الصادرة والواردة من وإلى إدارة الإصدار.
2. متابعة أعمال لجان الفرز والعد، والتأكد من سـلامة إتلاف العملة وفقا للطريقة المنصوص عليها.
3. مراجعة السجلات والتأكد من سلامتها ودقتها.
4. زيارة خزائن أقسام الإصدار "غريان ومصراته" والاطلاع على أعمالها وجرد خزائنها ومراجعة ما تم انجازه من أعمال خلال فترة التقرير.
5. إعداد الإحصائيات والتقارير المطلوبة من الإدارة.
6. إعداد نماذج موحدة للجرد السنوي للعمل بها اعتباراً من السنة المالية 2023م.

وحدة الامتثال

تميز نشاط الوحدة في عام 2023 بالنقاط التالية:-

استلمت وحدة الإمتثال عدد 374 إعتماد مستندي لصالح مختلف الجهات موزعة على النحو التالي:-

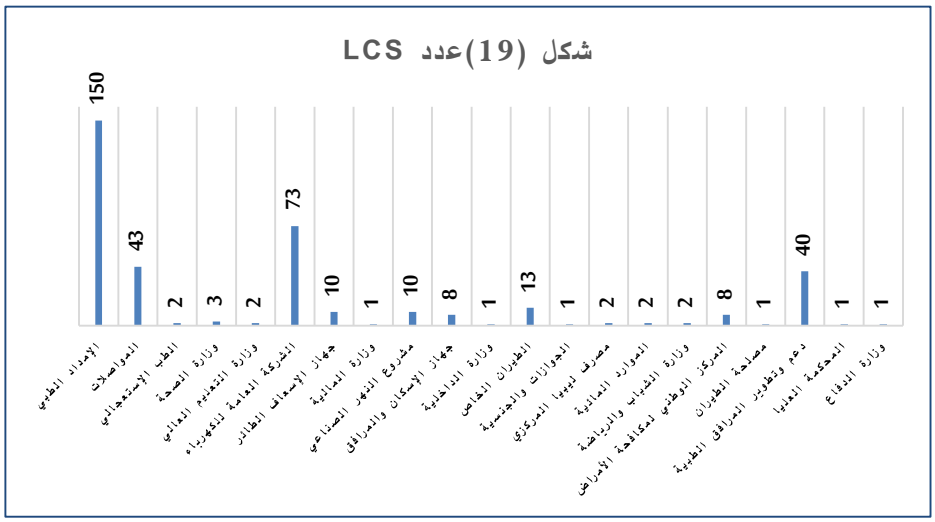

بلغت الطلبات المقدمة من قبل جهاز الإمداد الطبي 150 طلب على إعتماد مستندي، أي بنسبة 40% من إجمالي الطلبات على الإعتمادات المستندية خلال 2023. وأتت الشركة العامة للكهرباء في المرتبة الثانية حيث تم تقديم عدد 73 اعتماد مستندي أي بنسبة 20% من إجمالي الطلب على الاعتمادات المستندية، بينما احتلت كل من المواصلات والمرافق الطبية المرتبتين الثالثة والرابعة من حيث عدد الطلبات بقيم متوسطة وبنسب 12% و11% على التوالي كما هم موضح في الشكل. وهذا قد تم ترجيع 133 إعتماد مستندي لعدم كفاية البيانات وتمرير أربع اخرون نظرا لحساسية السلع المراد استيرادها، وإلغاء ثلاثة إعتمادات أخرى من قبل الجهة الطالبة نظرا لعدم قدرتهم على استكمال النواقص المطلوبة من قبل وحدة الإمتثال بالمصرف.

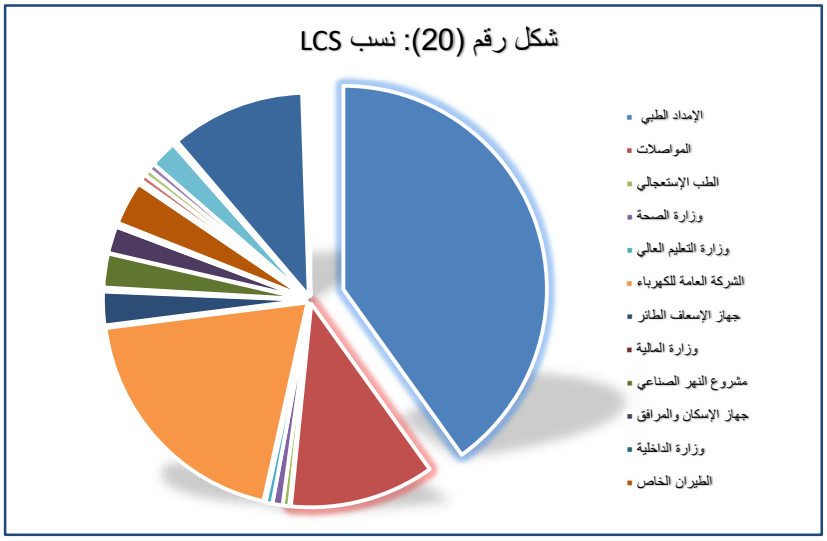

- فيما يخص الإلتزام بقوائم الحظر والتي تخضــع لها جل تعاملات المصــرف المالية والتي تتم متابعتها من خلال منظومة مختصـة، راجعت وحدة الإمتثال 15336 انذار حيث تم التعامل معها وإقفالها.

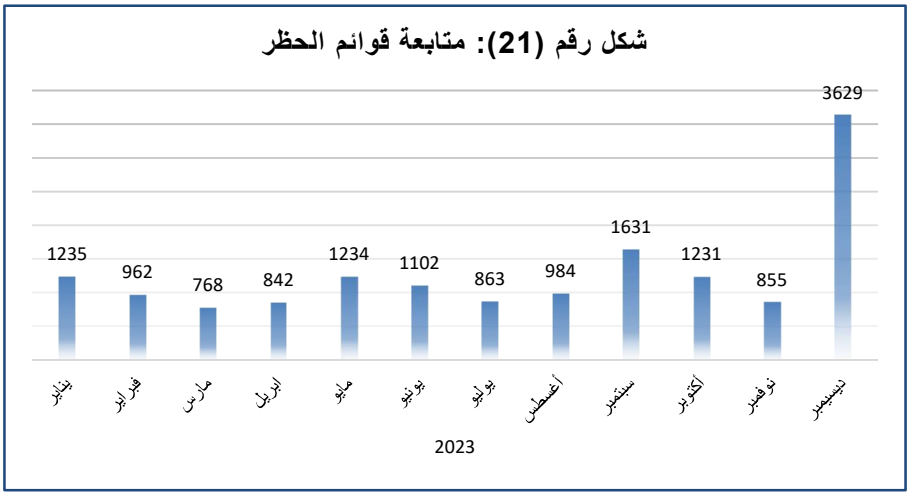

- قامت وحدة الإمتثال برفع 6756 انذار من خلال منظومة مكافحة غسـيل الأموال AML والتي تقوم برصـد وتحليل معاملات المصـرف المالية، حيث تم التعامل معهم وإقفالهم خلال 2023 كما هو مبين في الشكل. وهذا ويقوم الفريق المعني بإجراء البحث على جميع البيانات من خلال إجراءات الإقفال اليومي.

شكل رقم (22): وحدة AMLالنمطية

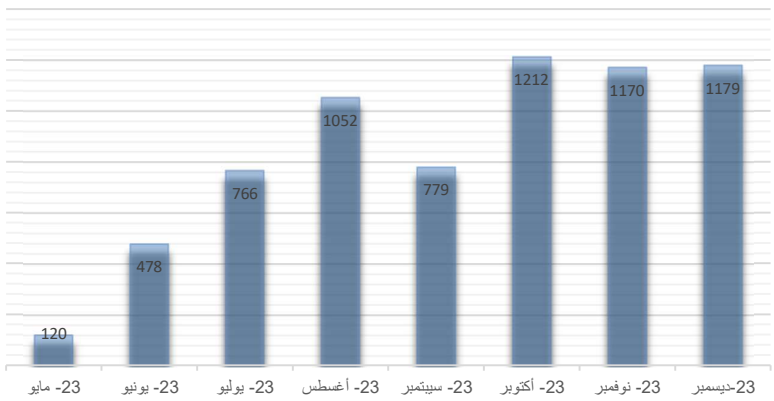

- قامت وحدة الإمتثال برفع 5282 انذار من خلال المنظومة المختصـة بإجراءات اعرف عميلك والتي تعمل بإستمرار على التحقق من سلامة بيانات الافراد والجهات الإعتبارية المعنية بالحسـابات المحتفظ بها لدى المصـرف، حيث تم التعامل معهم وإقفالهم خلال 2023 كما هو مبين في الشكل(23).

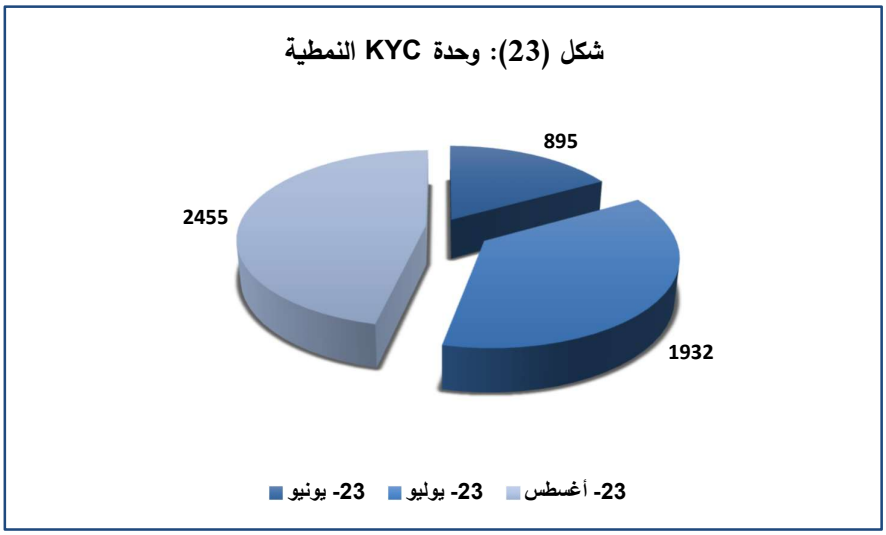

إدارة المراجعة الداخلية:

قامت إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة عملها لسنة 2023 وذلك بتطبيق مبدأ مراجعة الأعمال قبل وأثناء وبعد التنفيذ لغرض تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية عملاً بإجراءات التحقق لكل عملية للانشطة والأعمال التي تقوم بها الاقسام التابعة للادارات التي خضعت لعملية المراجعة.

اولا قسم المراجعة الادارية:

المراجعة المسبقة: انجز القسم (3355) معاملة دفع خلال عام 2023 اي بمتوسط شهري حوالي (279.6) معاملة. وفيما يلي أهم المعاملات التي خضعت للمراجعة المسبقة:-

- مستحقات لكل من الشركات والمؤسسات والمكاتب المتعاقد معها المصرف (الشركات المتخصصة لإجراء الصيانة، شركات خدمية ، مكاتب السفر والسياحة، مؤسسات لمراكز التدريب لموظفي المصرف).

- مراجعة العهد المالية لتيسير أعمال المصرف وتسويتها، والمالبغ المالية المدفوعة مقابل إجارات المباني.
- مراجعة كافة المصاريف المتمثلة في إيجار الخزائن ونقل العملة والمنظومات العاملة بالمصرف والتأمين والقرطاسية والأدوات المكتبية.
- مراجعة رسوم تجديد الإشتراكات والمساهمات السنوية للمصرف في المؤسسات المالية.
- مراجعة مكافآت أعضاء اللجان والمتعاونين مع المصرف.
- مراجعة استقطاعات صندوق الضمان الإجتماعي، والتضامن ، ومصلحة الضرائب.

المراجعة اللاحقة:-

قام القسم بمراجعة عينات عشوائية من الأنشطة المنفذة من قبل الأقسام التابعة لإدارتي الشؤون الإدارية والموارد البشرية حيث بلغ إجمالي عدد مرات المراجعة لإدارة الشؤون الإدارية 15 مرة، بينما بلغ عدد مرات المراجعة في إدارة الموارد البشرية 7 مرات في عام 2023.

قسم المراجعة المصرفية:

المراجعة الفورية :قام القسم بمراجعة فورية لمخرجات المنظومة المحاسبية للأقسام التابعة لإدارة العمليات المصرفية وهي:-

1. قسم الخزينة والصرف الأجنبي.
2. قسم العمليات الجارية.
3. قسم الحوالات.
4. قسم المقاصة.
5. قسم الإعتمادات المستندية.

المراجعة اللاحقة: تمت مراجعة عينة عشوائية من الأنشطة والأعمال التي نفذت عن طريق اقسام الإدارة وذلك وفقا لخطة إدارة المراجعة السنوية واستنادا على اجراءات التحقق للتاكد من من مدى الالإلتزام للضوابط والإجراءات واللوائح والقوانين المعمول بها ومدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وفيما يلي نورد أهم عمليات المراجعة اللاحقة خلال عام 2023.

القسم	عدد مرات المراجعة
قسم الخزينة والصرف الاجنبي	5
قسمي الحسابات الجارية والمقاصة	8
قسم الاعتمادات المستندية	4
قسم الحوالات	4
المتابعة والإحصاء	3
اجمالي عدد مرات المراجعة	**24**

قسم المراجعة المالية:

- **المراجعة المسبقة الفورية**

شرع القسم بتنفيذ خطة إدارة المراجعة الداخلية لسنة 2023 بشقيها السابق واللاحق لجميع مصروفات إدارة الاصدار والاقسام التابعة لها في كل من مصراته وغريان وشملت تلك المصروفات علاوتي الفرز والصيرفة وايضا اتمام عملية المراجعة الفورية لمخرجات العمل اليومي للادارات العاملة بالمنظومة المحاسبية (الاسواق المالية – الاصدار – المخاطر) وذلك للتاكد من مدى كفاية وفعالية انظمة الرقابة الداخلية وفقا لإجراءات التحقق لكل عملية من العمليات المنفذة.

- **المراجعة اللاحقة**

تمت مراجعة عينة عشوائية من الأنشطة والأعمال التي نفذت عن طريق اقسام الإدارات التي خضعت للمراجعة والتاكد من مدى كفاية وفاعلية انظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإجراءات التحقق لكل عملية.

فيما يلي أهم عمليات المراجعة خلال العام 2023:-

الإدارات	عدد مرات المراجعة
إدارة الحسابات	
قسم الحسابات	2
قسم شهادات الإداع للمصارف التجارية والمؤسسات العامة	1
قسم تسويات المراسلين والفروع	1
إدارة الأسواق المالية	
قسم الودائع الأجنبية	2
قسم سندات وأذونات الخزانة الأجنبية	2
إدارة المخاطر	
قسم مخاطر الائتمان	1
قسم مخاطر السوق	1
قسم مخاطر العمليات إدارة السيولة	2
إدارة الإصدار	
قسم اتلاف العملة والخزائن	4
قسم اصدار العملة ومكافحة التزوير والتزييف	4
قسم الذهب التجاري والمتابعة والمراجعة	2
وحدة المساهمات والقروض	
المساهمات المحلية، والمساهمات الخارجية، فوائد المساهمات، والقروض الخاصة	2
اجمالي عدد مرات المراجعة	**24**

قسم مراجعة البرمجيات والنظم

قام القسم بالمراجعة على انشطة ادارتي تقنية المعلومات وامن المعلومات وفق الخطة السنوية لسنة 2023 وتضمنت عملية الفحص والتدقيق ما يلي:

أ) إدارة تقنية المعلومات:

مراجعة ضوابط دخول المستخدمين الى قواعد البيانات المؤمنة للمنظومات التالية :

1. مراجعة سلامة الإجراءات والعمليات في إدارة خادم البريد الالكتروني.
2. مراجعة خادم الحماية من الفيروسات والبرامج الخبيثة.
3. مراجعة انظمة التشغيل والبرمجيات المرخصة .
4. مراجعة الخوادم الرئيسية والإحتياطية للمنظومة الرئيسية (UBS)، ومنظومة (ECC).
5. مراجعة كافة الخوادم الأجهزة في شبكة المصرف الداخلية، وإعداد احصائيات ربع السنوية بعدد الأجهزة والثغرات.

ب) إدارة أمن المعلومات

1. تقييم مدى امتثال الأنظمة للتشفير في شبكة المصرف.
2. تقييم مدى الإلتزام بتطبيق ضـــوابط إدارة حســـابات مســـتخدمي المنظومات المصرفية.
3. تقييم مدى الإلتزام بتطبيق ضـــوابط ســـياســـة التحكم والدخول للمنظومات المصرفية.
4. تقييم مدى الإلتزام بتطبيق سياسة أمن الشبكة الداخلية.
5. تقييم مدى الإلتزام بتطبيق ســـياســـة النســـخ الإحتياطي لبيانات المنظومات المصرفية.

•إدارة العمليات المصرفية:

الأعمال والأنشـطة المنجزة من قبل إدارة العمليات المصـرفية خلال العام 2023 وفق الآتي:

1. تشغيل منظومة الأرشفة الإلكترونية بالإدارة.
2. تركيب وتفعيل منظومة أذونات الصرف.
3. الموائمة بين منظومة أذونات الصرف المنظومة المصرفية لجميع المعاملات.

4. تنمية وتطوير الموظفين من خلال الدورات المتاحة بمعهد الدراسات المصرفية المالية.
5. تنمية قدرات الموظفين من خلال دورات تدريبية تمت مع المصارف الخارجية.
6. تحديثات نماذج اعرف زبونك لجميع الزبائن.
7. تركيب وتفعيل منظومة الامتثال لجميع الأقسام التنفيذية.
8. تفعيل منظومة العروض بقسم الاعتمادات.

•إدارة الأسواق المالية:

قامت إدارة الأسواق المالية خلال عام 2023 بالدخول في أسواق عالمية جديدة والولوج في المنتجات الاستثمارية البيئية والمساهمة في مؤسسات مصرفية عالمية، الأمر الذي سيكون له التأثير الأيجابي على تعزيز مكانة ليبيا عربيا وعالميا بين منظومة المصارف العالمية، والجدول التالي يوضح إيرادات المحفظة الإستثمارية خلال عام 2023:

البند	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	نسبة التغير
أذونات الخزانة	37.4	28.4	52.7	60.1	67.8	%81
بيع السندات	8.6	4.7	5.5	6.3	7.0	%19-
استثمارات رأسمالية خارجية	27.5	0.0	42.2	43.8	44.4	%61
تسليف سندات	3.6	1.0	1.7	2.9	3.9	%8
الحسابات الجارية	37.7	23.5	62.2	99.3	150.4	%299
سندات مالية	226.4	99.5	226.1	372.1	537.3	%137
الودائع	237.8	202.1	392.4	636.8	915.8	%285
وحدات حقوق السحب الخاصة	3.8	9.8	27.4	40.2	55.6	%1341
إجمالي ايرادات أصول م.ل.م	583.2	369.3	810.5	1,261.8	1,782.5	%206
ودائع مؤسسات عامة	301.4	178.1	432.4	693.7	961.0	%219
ودائع جهات عامة	23.6	16.4	33.7	52.5	71.5	%203
إجمالي الإيرادات	908.3	564.0	1,276.8	2,008.1	2,815.1	%210

أهم القرارات الاستثمارية المتخذة خلال العام 2023:

أولا: الذهب:

من أهم القرارات التي إتخذها مصـرف ليبيا المركزي خلال سـنة 2023، هي تعزيز مخزون الذهب عن طريق شراء 30 طن، ليصبح إجمالي إحتياطي الذهب 146 طن لتحتل بذلك ليبيا الترتيب الرابع عربيا والثاني افريقيا.

ثانياً: المؤسسات المالية الجديدة وسندات (ESG) لسنة 2023:

قامت الإدارة بالإسـتثمار في أسـواق مالية جديدة والتعامل مع مؤسسـات مالية دولية لأول مرة، ومن ضـمن هذه الإسـتثمارات شـراء سـندات من دول الخليج (المملكة العربية السـعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة) بقيمة 622 مليون دولار أمريكي، بالإضافة لشراء سندات بقيمة 528 مليون دولار أمريكي من مؤسسات التالية (البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأسيوي للإستثمار في البنية التحيتة والبنك الإفريقي للتنمية وبنك التنمية الجديد).

ثالثا: سندات الحوكمة البيئية والأجتماعية وحوكمة الشركات (ESG):

تم تعزيز الإسـتثمار في سـندات الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشـركات بما يعادل 914 مليون دولار أمريكي.

السندات:

تم بيع بعض السـندات ذات سـعر الفائدة العائم من المحفظة الاسـتثمارية خلال العام 2023، وإعادة إسـتثمارها في سـندات الفائدة الثابتة، حيث كان الهدف الرئيسـي من هذه العملية هو تعزيز الاسـتقرار العام للمحفظة، وتنويع الفترات الزمنية مع الحصـول على عوائد أعلى على المدى الطويل، حيث تم بيع ما قيمته 770 مليون دولار أمريكي و456 مليون يورو من السـندات العائمة واسـتبدالها بسـندات ثابتة وإعادة إسـتثمار المبلغ بشـكل إسـتراتيجي في مجموعة متنوعة من السـندات الثابتة ، حيث

تتميز هذه السندات بكوبونات ثابتة تتراوح من 3.6% إلى 4.7% وهو ما يمثل تحسنا كبيرا مقارنة بعوائد السندات العائمة المحتفظ بها سابقاً.

كذلك قامت الإدراة بمجموعة من الأنشطة والمشاريع المنجزة خلال عام 2023، منها تطوير إدارة وسياسة الأحتياطيات بالتعاون مع المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية، و كذلك حصول الموافقة على الشروع في تنصيب منتج (Bloomberg AIM) من وكالة Bloomberg والذي يتميز بمرونة إدارة عالية ويوفر ادوات تحليل ومتابعة متنوعة, بالأضافة إلى التواصل مع وكالة التنصنيف الإئتماني S&P، بهدف الإستفادة من الخدمات المقدمة من قبل هذه الوكالة في تحسين وتنويع أدوات ومنظومات مراقبة الأسواق العالمية.

كما قامت الإدارة بإعداد أول موازنة تقديرية لإدارة الأسواق المالية وإحتياطيات المصرف من النقد الأجنبي، وكذلك المناقشة مع البنك الدولي للإنضمام إلى برنامج إدارة الإحتياطيات العامة بالبنوك المركزية التي يقدمها البنك بهدف تدريب موظفي البنوك المركزية المشتركة في هذا المشروع.

•إدارة الشؤون القانونية:

قامت الإدارة بإبداء الرأي والمشورة القانونية في المسائل التي تحال إليها سواء من قبل المحافظ أو باقي إدارات المصرف الأخرى، كما تتولى الإدارة مسؤولية إعداد الردود على مراسلات ومكاتبات الجهات الحكومية وغيرها التي تتعلق بمسائل قانونية.

اما فيما يخص القضايا والحجوزات تتولى الإدارة مهام متابعة القضايا المرفوعة من المصرف أو عليه، وإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، حيث تلقى قسم القضايا والحجوزات عدد 196 دعوى (عمالي – مدني – إداري)، وحكم (إبتدائي – إستئناف – عليا) وأوامر ولائية. كما تلقى المصرف عدد 12 حجز قضائي وإداري على حسابات لدى المصرف.

ومن خلال الاختصاصات المناطة بقسم التحقيقات والشكاوى بإدارة الشؤون القانونية، قامت الإدارة بإجراء التحقيقات في المخالفات التي ينسب إرتكابها إلى موظفي المصرف، حيث كان عددها 3 تحقيقات، فضلا عن إعداد محاضر مجالس الدعاوى والتأديب التي بلغ عددها 3 دعاوى.

بالإضافة إلى مجموعة من النشاطات الأخرى كصياغة العقود والقرارت والمنشورات التي تصدر عن المصرف بالتنسيق مع الإدارات الأخرى وتقديم الدعم القانوني من خلال المشاركة في اللجان الفنية المشكلة بالمصرف.

•المركز الليبي للمعلومات الإئتمانية:

تم خلال عام 2023 إنجاز العديد من المهام والأنشطة من قبل المركز حيث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- متابعة إرسال المصارف التجارية للبيانات الإئتمانية للمصارف الأعضاء وتحميل هذه البيانات في منظومة الأستعلام الإئتماني.

2- مراجعة شاملة للبيانات من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمحفظة الائتمانية لكل مصرف.

3- قام المركز بالبث في طلبات زبائن المصارف التجارية المتقدمين بطلبات الحصول على الرمز المصرفي الخاص وذلك من خلال البحث في منظومة الاستعلام الأئتماني للتحقق من عدم وجود الإلتزامات مالية عليها، حيث تم في هذا الخصوص فحص عدد 9,939 طلب خلال عام 2023 بمقارنة عدد 8221 طلب لعام 2022.

4- تم خلال عام 2023 إصدار عدد 6,644 معرف مصرفي خاص (CBL) كما هو موضح بالجدول التالي:

القطاع	عدد الطلبات التي تم اصدارها	
	عام 2022	عام 2023
القطاع الخاص	7256	6243
القطاع العام	51	109
الأفراد الليبيين	19	187
الأفراد الأجانب	13	3
جهات متنوعة	0	4
الشركات تفتيش	91	100
القطاع المصرفي	5	7
المجموع	**7435**	**6644**

5- تطور إستخدام المصارف التجارية لنظام الأستعلام الإئتماني حيث إرتفع حجم التقارير المسحوبة من النظام خلال عام 2023 لتصل الى 1,659 تقرير مقارنة 746 في عام 2022.

6- قام المركز بإتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليه من مراسلات من مصلحة الجوازات والجنسية بخصوص مديونية الأفراد الراغبين في الحصول على جنسية أجنبية وإصدار الإفادات اللازمة بخصوصها والتي بلغ عددها 10 خلال عام 2023.

كما قام المركز بمجموعة من النشاطات الأخرى مثل الاستعلام عن منتسبي الشركات الخاصة المتقدمة للحصول على رخصة مزاولة خدمات دفع الكتروني وكذلك بفحص الطلبات الواردة اليه من إدارة الرقابة على المصارف والنقد بخصوص الموافقة على تأسيس مصارف تجارية جديدة وكذلك الاستعلام عن مجموعة من الشركات تعزيزا لدورها الرقابي.

•إدارة المخاطر:

أبرز المخاطر في سنة 2023

- **الأزمات العالمية** :تقلبات شـــديدة في الأســـواق المالية نتيجة جائحة كورونا والحرب الروســـية الأوكرانية، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصـــادي وإرتفاع التضخم بسبب زيادة أسعار النفط.
- **التوترات الجيوسـياسـية** :تأثرت التوقعات بالنمو الاقتصـادي وزيادة التضـخم بسبب التوترات في الشرق الأوسط.
- **حالـة عدم اليقين في الأســـواق المـاليـة** :تراكمت التوترات المـالية وزادت المخاطر بســـبب عدم اليقين والخوف من فقاعة جديدة في الأســـواق المالية وإرتفاع الديون العالمية.
- **مخاوف الركود العالمي** :تزايدت المخاوف من ركود عالمي في 2024 بسبب إرتفاع التضخم وتراجع النمو في الصين.

جهود وتعاون متميز

التقارير الدورية من قســم مخاطر الأســواق ومخاطر الائتمان تســاهم في نقل صــورة واضحة للمخاطر، مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

تحديات زيادة الطلب على العملة الأجنبية

زيادة الطلب على العملة الأجنبية وعدم انتظام الإيرادات أدى إلى مخاطر الســـيولة. التوجيهات الحكيمة والتفاني في العمل ساهمت في تقليل هذه المخاطر.

توسيع نطاق عمل إدارة المخاطر

بناءً على قرار رقم 84 لسنة 2021، توسعت إدارة المخاطر لتشمل المخاطر الكلية، بقيادة مدير المشروع وفريقه.

مهام ووظائف قسم مخاطر الأسواق

1. **تحليل المخاطر** :تحليل المخاطر المحتملة باستخدام البيانات التاريخية والتوقعات.
2. **تقييم المخاطر** :تقييم مدى التعرض للخسائر.
3. **إعداد استراتيجيات للتحكم في المخاطر** :تطوير استراتيجيات للحد من التعرض للمخاطر.
4. **مراقبة الأداء** :تقييم فعالية الاستراتيجيات المتبعة.

المحفظة الاستثمارية الخاصة بالسندات

تحديث المحفظة بشكل يومي يسمح بمراقبة أداء السندات وتحليل تأثير تقلبات الأسواق وتقييم فعالية المحفظة في تحقيق الأهداف.

مهام ووظائف قسم مخاطر الائتمان

- دراسة المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار في الأصول عالية المخاطر.
- تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المتعاملة.
- متابعة التغيرات في درجات التصنيف الائتماني.
- مراقبة مخاطر التركز وتحليل التأثيرات الاقتصادية والسياسية.

قسم مخاطر العمليات وإدارة السيولة

- **المخاطر التشغيلية** :تحديد المخاطر ووضع خطط للحد منها.
- **إدارة السيولة** :متابعة التدفقات النقدية وتقديم الدعم اللازم لضمان سلاسة العمليات المالية.

التقارير الدورية

- **التقرير الأسبوعي لقسم مخاطر الأسواق** :تحليل المؤشرات الرئيسية والتقلبات السوقية.

- **التقرير الأســبوعي لقســم مخاطر الائتمان** :تحليل بيانات الأســواق المالية والمؤشرات الاقتصادية.
- **المقال اليومي لملخص الأســـواق العالمية** :تتبع حركة الأســـواق العالمية وتحليل البيانات لتجنب المخاطر.

مشروع اتفاقية إعادة الشراء (Repo)

إعداد إطار فني وتقرير مفصل لمشروع اتفاقية إعادة الشراء الخاصة بالسندات لضمان اتباع أفضل المعايير.

نماذج تقييم الجدارة الائتمانية

تشـــمل النماذج تحليل القوائم المالية، متابعة التغيرات الائتمانية، وتقديم التوصـــيات اللازمة.

الميزانية المُجمَعة للمصارف التجارية

شَهِدَت الميزانية المُجمَعة للمصـــــارف نهاية عام 2023، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصـول والخصـوم، ليبلغ إجمالي أصـول المصـارف مجتمعة (بإسـتثناء الحســـابات النظامية) نحو 158,699.5 مليون دينار، مقابل 148,529.9 مليون دينـار في نهـايـة عـام2022، بـإرتفـاع قـدره 10,169.6 مليون دينـار، أي بمعـدل 6.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف.

جدول رقم(49): مُلخص الميزانية المُجمَعة للمصـــارف

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	**2,239.2**	**2,223.2**	**-16.0**	**-0.7**
- عملة محلية	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
- عملة أجنبية	226.1	307.2	81.2	35.9
2- حسابات المقاصة	**7,034.7**	**7,337.1**	**302.5**	**4.3**
- المقاصة بين المصارف	3,475.6	4,733.3	1,257.8	36.2
- المقاصة بين الفروع	3,559.1	2,603.8	-955.3	-26.8
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	**96,202.3**	**104,015.5**	**7,813.2**	**8.1**
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	**83,412.5**	**93,437.2**	**10,024.7**	**12.0**
- ودائع تحت الطلب	79,920.0	90,237.2	10,317.2	12.9
- شهادات الإيداع	3,492.6	3,200.0	-292.6	-8.4
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	**619.2**	**540.5**	**-78.7**	**-12.7**
- ودائع تحت الطلب	619.2	540.5	-78.7	-12.7
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**1,669.2**	**1,398.9**	**-270.2**	**-16.2**
- ودائع تحت الطلب	1,669.2	1,007.4	-661.8	-39.6
- ودائع زمنية	0.0	391.6	391.6	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**10,501.4**	**8,638.9**	**-1,862.5**	**-17.7**
- ودائع تحت الطلب	8,631.3	5,272.6	-3,358.7	-38.9
- ودائع زمنية	1,870.1	3,366.3	1,496.2	80.0
4- الإستثمارات	**1,695.8**	**2,859.0**	**1,163.2**	**68.6**
5- القروض والتسهيلات	**22,971.0**	**28,510.4**	**5,539.4**	**24.1**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,166.2	4,023.7	-142.6	-3.4
- قروض المرابحة للأفراد (تشمل رصيد السلف الإجتماعية)	7,015.4	12,700.2	5,684.8	81.0
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	11,789.4	11,786.5	-2.8	-0.02
6- الأصول الثابتة	**2,743.8**	**3,041.3**	**297.5**	**10.8**
7- الأصول الأخرى	**15,643.1**	**10,713.0**	**-4,930.1**	**-31.5**
إجمالي الأصول	**148,529.9**	**158,699.5**	**10,169.6**	**6.8**
الحسابات المقابلة	43,915.4	45,428.7	1,513.3	3.4
الإجمالي الكلي للأصول	**192,445.3**	**204,128.2**	**11,682.9**	**6.1**

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	**102,052.7**	**125,943.9**	**23,891.2**	**23.4**
- الودائع تحت الطلب	79,044.0	97,866.6	18,822.6	23.8
- الودائع الزمنية	2,071.7	2,152.5	80.8	3.9
- الودائع الإدخارية	310.4	282.6	-27.8	-8.9
- أوامر الدفع	4,381.0	4,617.8	236.8	5.4
- التأمينات النقدية	16,245.6	21,024.3	4,778.7	29.4
2- الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	**33.3**	**30.7**	**-2.6**	**-7.8**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**102.9**	**30.3**	**-72.6**	**-70.5**
4- حقوق الملكية	**8,619.4**	**8,928.3**	**308.8**	**3.6**
- رأس المال المدفوع	5,295.2	5,778.7	483.5	9.1
- الإحتياطي القانوني	934.5	1,105.6	171.1	18.3
- إحتياطيات غير مخصصة	337.7	125.1	-212.6	-62.9
- أرباح العام	830.4	1048.1	217.7	26.2
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	1,221.6	844.3	-377.3	-30.9
5- المخصصات	**8,676.3**	**9,525.7**	**849.5**	**9.8**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**29,045.3**	**14,240.6**	**-14,804.7**	**-51.0**
إجمالي الخصوم	**148,529.9**	**158,699.5**	**10,169.6**	**6.8**
الحسابات المقابلة	43,915.4	45,428.7	1,513.3	3.4
الإجمالي الكلي للخصوم	**192,445.3**	**204,128.2**	**11,682.9**	**6.1**

- **هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمّعة للمصـــارف:**

إستمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيها الإحتياطي الإلزامي المكون الرئيسي لإصـول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 58.9% من إجمالي الأصول في نهاية عام2023، في حين إرتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الإئتمانية في هيكل الموجودات لتسجل نحو 18.0% من الإجمالي مقارنة بـ 15.5% في نهاية عام2022، بينما بلغت نسبة الأستثمارات فقط 1.8% مما يشير إلى أن الأصول المولدة للدخل متدنية جداً ولم تصل حتى إلى 20.0% من إجمالي قاعدة

الأصول للقطاع المصرفي وهى مازالت نسب ضئيلة تعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

جدول رقم (50): جدول هيكل البنود المكونة للأصول

"نسب مئوية"

البند	2022	2023
الأصول :		
1- نقدية بالخزائن	1.5	1.4
2- حسابات المقاصة	4.7	4.6
3- الودائع لدى المصرف المركزي	56.2	58.9
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.4	0.3
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1.1	0.9
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	7.5	5.4
7- الإستثمارات	1.1	1.8
8- القروض والتسهيلات	15.5	18.0
9- الأصول الثابتة	1.8	1.9
10- الأصول الأخرى	10.1	6.8

- **هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمَعة للمصـــارف :**

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالمركز المالي المُجمَع للمصـــارف في نهاية عام2023، فإن الخصوم الايداعية لدى المصارف (ودائع العملاء) مازالت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة مانسبته 79.4% من إجمالي مصادر أموال المصارف ، مقارنة بنحو 68.7% في نهاية عام2022، فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.6% من إجمالي مصادر أموال المصـــارف .

جدول رقم (51): هيكل البنود المكونة للخصوم

"نسب مئوية"

البند	2022	2023
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	68.7	79.4
2- الإقتراض من المصرف المركزي	13.4	0.0
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.1	0.0
4- حقوق الملكية	5.8	5.6
5- المخصصات	5.8	6.0
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	6.2	9.0

تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصـــارف

أولاً : جانب الأصـول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة :

إرتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 286.5 مليون دينار أي بمعدل 3.1%، ليصل إلى 9,560.3 مليون دينار في نهاية عام2023، مقابل 9,273.9 مليون دينار في نهاية عام2022، بسبب إرتفاع المقاصة بين المصارف بمقدار 1,257.8 مليون دينار في نهاية عام2023 مقارنة بالعام 2022، والجدول التالي يوضح التغيرات في بند النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة :

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	**2,239.2**	**2,223.2**	**-16.0**	**-0.7**
عملة محلية	2,013.2	1,916.0	-97.2	-4.8
عملة أجنبية	226.1	307.2	81.2	35.9
إجمالي حسابات المقاصة	**7,034.7**	**7,337.1**	**302.5**	**4.3**
المقاصة بين المصارف	3,475.6	4,733.3	1,257.8	36.2
المقاصة بين الفروع	3,559.1	2,603.8	-955.3	-26.8
الإجمالي	**9,273.9**	**9,560.3**	**286.5**	**3.1**

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع المصـارف لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 104,015.5 مليون دينار في نهاية عام2023، مقابل 96,202.3 مليون دينار في نهاية عام2022، مرتفعة بقيمة 7,813.2 مليون دينار وبمعدل 8.1%، هذا الإرتفاع جاء نتيجة إرتفاع الأرصدة والودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي بمقدار 10,317.2 مليون دينار، فيما إنخفضت ودائع المصارف لدى المصارف المحلية الأخرى والمصرف الليبي الخارجي وكذلك لدى المراسلين بالخارج كما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (52): الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	**90,839.6**	**97,057.6**	**6,218.0**	**6.8**
المصرف المركزي	79,920.0	90,237.2	10,317.2	12.9
المصارف المحلية	619.2	540.5	-78.7	-12.7
المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,007.4	-661.8	-39.6
لدى المراسلين بالخارج	8,631.3	5,272.6	-3,358.7	-38.9
ودائع زمنية :	**5,362.7**	**6,957.9**	**1,595.2**	**29.7**
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	3,492.6	3,200.0	-292.6	-8.4
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	391.6	391.6	-
لدى المراسلين بالخارج	1,870.1	3,366.3	1,496.2	80.0
الإجمالي	**96,202.3**	**104,015.5**	**7,813.2**	**8.1**

2- الإستثمارات :

سجل إجمالي رصيد إستثمارات المصارف في الشركات العامة والخاصة المساهمة والإستثمارات الأخرى نهاية عام2023 نحو 2,859.0 مليون دينار، مقابل 1,695.8 مليون دينار في نهاية عام2022، مرتفعة بمقدار 1,163.2 مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند الإستثمارات الأخرى وكذلك الإستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (53): بند الإستثمارات

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	0.0	0.0	0.0	-
إستثمارات في الشركات العامة	564.2	568.6	4.4	0.8
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	872.0	1,214.4	342.4	39.3
إستثمارات أخرى	259.7	1,076.0	816.4	314.4
الإجمالي	**1,695.8**	**2,859.0**	**1,163.2**	**68.6**

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

إرتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية من 22,971.0 مليون دينار في نهاية عام2022 إلى 28,510.4 مليون دينار في نهاية عام2023 ،بمقدار 5,539.4 مليون دينار أي بمعدل نمو 24.1%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.6%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 18.0%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام2023 ما قيمته 21,011.8 مليون دينار، وما نسبته 73.7% من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية نحو 36.3% والتي بلغت قيمتها نحو 7,498.5 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في اجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة الملحوظة في بند قروض المرابحة للأفراد الذي سجل إرتفاع بمقدار 5,684.8 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في نهاية العام 2022، والجداول التالية توضح تفاصيل بند القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف:

جدول رقم (54): رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,166.2	4,023.7	-142.6	-3.4
قروض المرابحة للأفراد *	7,015.4	12,700.2	5,684.8	81.0
القروض الأخرى	11,789.4	11,786.5	-2.8	-0.02
إجمالي القروض والتسهيلات	**22,971.0**	**28,510.4**	**5,539.4**	**24.1**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,850.7	3,912.9	62.2	1.6
صافي القروض والتسهيلات	**19,120.3**	**24,597.5**	**5,477.2**	**28.6**

(*) يشمل رصيد السلف الإجتماعية .

جدول رقم (55): توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف حسب القطاع (خاص وعام)

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	7,454.0	7,498.5	44.5	0.6
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	15,516.9	21,011.8	5,494.9	35.4
الإجمالي	**22,971.0**	**28,510.4**	**5,539.4**	**24.1**

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصـــــارف :

إرتفعت الخصوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 23,891.2 مليون دينار من 102,052.7 مليون دينار في نهاية عام2022، إلى 125,943.9 مليون دينار في نهاية عام2023، أي بمعدل نمو بلغ 23.4%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 81.4% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 18.4% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.2% فقط من إجمالي الودائع، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (56): ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	79,044.0	97,866.6	18,822.6	23.8
الودائع الزمنية	2,071.7	2,152.5	80.8	3.9
الودائع الإدخارية	310.4	282.6	-27.8	-8.9
أوامر الدفع	4,381.0	4,617.8	236.8	5.4
التأمينات النقدية	16,245.6	21,024.3	4,778.7	29.4
الإجمالي	**102,052.7**	**125,943.9**	**23,891.2**	**23.4**

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع :** إرتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام2023 بمقدار 19,059.4 مليون دينار لتسجل 102,484.4 مليون دينار مقارنة بـ 83,425.0 مليون دينار في نهاية عام2022.

- **الودائع لأجل والتأمينات النقدية :** إرتفع بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام2023 بمقدار 4,859.5 مليون دينار لتسجل 23,176.8 مليون دينار مقابل 18,317.3 مليون دينار في نهاية عام2022. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هى مقابل الإعتمادات المستندية.
- **الودائع الإدخارية :** إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية عام2023 بمقدار 27.8 مليون دينار لتسجل 282.6 مليون دينار مقابل 310.4 مليون دينار في نهاية عام2022.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة) :

فقد إرتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام2023 بمقدار 10,792.9 مليون دينار لتصل إلى 54,069.8 مليون دينار، منها 11,702.8 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 43,276.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام2022.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد إرتفعت بشكل أكبر في نهاية عام2023 بمقدار 13,098.3 مليون دينار وبنسبة 22.3% لتسجل نحو 71,874.1 مليون دينار مقارنة بنحو 58,775.8 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام2022.

جدول رقم (57): توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	43,276.9	54,069.8	10,792.9	24.9
- ودائع حكومية	12,182.2	11,702.8	479.4-	3.9-
- ودائع القطاع العام	31,094.8	42,367.1	11,272.3	36.3
ودائع القطاع الخاص	58,775.8	71,874.1	13,098.3	22.3
- الأفراد	32,922.4	39,275.7	6,353.3	19.3
- الشركات والمؤسسات	25,853.4	32,598.4	6,745.0	26.1
الإجمالي	**102,052.7**	**125,943.9**	**23,891.2**	**23.4**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 30.3 مليون دينار في نهاية عام2023، انخفضت عما كانت عليه في نهاية عام2022، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة.

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	102.9	30.3	-72.6	-70.6

3- حقوق الملكية :

إرتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 8,619.4 مليون دينار في نهاية عام2022 ، ليصل إلى 8,928.3 مليون دينار في نهاية عام2023، نتيجة الزيادة في رأس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الإحتياطيات القانونية، فيما سجلت أرباح المصـــارف خلال عام 2023 إرتفاعاً بمعدل 26.2% لتسجل نحو 1,048.1 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه في عام 2022 والبالغة نحو 830.4 مليون دينار. هذا الإرتفاع في الأرباح جاء نتيجة إرتفاع الإيرادات التي حققتها المصارف بنسبة أعلى من إرتفاع مصروفاتها.

جدول رقم (58): حسابات رأس المال

"مليون دينار"

البيان	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	5,295.2	5,778.7	483.5	9.1
الإحتياطي القانوني	934.5	1,105.6	171.1	18.3
إحتياطيات غير مخصصة	337.7	125.1	-212.6	-62.9
أرباح العام	830.4	1,048.1	217.7	26.2
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,221.6	870.7	-350.9	-28.7
الإجمالي	**8,619.4**	**8,928.3**	**308.8**	**3.6**

4- المخصصات:

سجل رصيد بند المخصصات إرتفاعاً بمقدار 849.5 مليون دينار في نهاية عام2023 ليصل إلى 9,525.7 مليون دينار، مقابل 8,676.3 مليون دينار في نهاية عام2022، وتركزت الزيادة في بند مخصص تقييم أسعار الصرف كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (59): المخصصـــــات

"مليون دينار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,850.7	3,912.9	62.2	1.6
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	1,030.7	1,154.3	123.5	12.0
مخصصات عامة	2,462.5	1,490.4	-972.1	-39.5
مخصص تقييم أسعار الصرف	1,332.3	2,968.2	1,635.9	122.8
الإجمالي	**8,676.3**	**9,525.7**	**849.5**	**9.8**

تحليل قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف خلال عامي 2022 – 2023 :

حققت المصارف مجتمعة خلال عام 2023 إجمالي إيرادات بلغت نحو 4,041.8 مليون دينار في حين بلغت المصروفات نحو 2,477.9 مليون دينار، وسجلت المخصصات نحو 515.8 مليون دينار لتسجل المصارف أرباح خلال عام 2023 بلغت نحو 1,048.1 مليون دينار، مرتفعة عما كانت عليه في العام 2022 بنسبة 26.2%.

جدول لاقم (60): ملخص قائمة الدخل المُجمّعة للمصارف

"مليون دينار"

البند	2022	2023
إجمالي الإيرادات	3,113.9	4,041.8
إجمالي المصروفات	1,974.6	2,477.9
الأرباح قبل المخصصات	**1,139.3**	**1,563.9**
المخصصات	308.8	515.8
صافي الأرباح	**830.5**	**1,048.1**

أولاً : الإيرادات

إرتفع إجمالي الإيرادات التي حققتها المصارف مجتمعة خلال عام 2023 بنسبة 29.8% لتسجل نحو 4,041.8 مليون دينار مقارنة بنحو 3,113.9 مليون دينار إيرادات تم تحقيقها خلال عام 2022 .

- **الإيرادات من الفوائد :**

إرتفعت الإيرادات المحققة من الفوائد بما فيها الإيرادات المحققة عن خدمات المرابحة في عام 2023 بنسبة 64.8% لتسجل نحو 650.3 مليون دينار مقابل 394.7 مليون دينار في عام 2022 . وهذا الإرتفاع خلال عام 2023 تحققت نتيجة الفوائد المقبوضة عن : فوائد على الارصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج 161.4 مليون دينار، فوائد على السلف الاجتماعية 54.6 مليون دينار، فوائد على القروض والتسهيلات 24.9 مليون دينار، فوائد على شهادات الايداع 21.2 مليون دينار، بالإضافة إلى العُمولات من خدمات المرابحة بنحو 388.1 مليون دينار .

- **الإيرادات من غير الفوائد :**

إرتفعت الإيرادات المحققة من غير الفوائد في عام 2023 بنسبة 24.7% مقارنة بما كانت عليه في عام 2022 ، وهذه الإيرادات تتمثل في :

– **العُملات المقبوضة** مقابل الإعتمادات المستندية و خطابات الضمان والحوالات والعمولات الأخرى والتي حققت إيرادات بلغت نحو 1,508.1 مليون دينار في عام 2023 مقابل 1,539.2 مليون دينار في عام 2022 .

– **الإيرادات الأخرى** مقابل بيع عملة أجنبية وفرق العملة وإعادة التقييم وعوائد الإستثمارات والتي حققت إيرادات بلغت نحو 1,883.4 مليون دينار في عام 2023 مقابل 1,179.9 مليون دينار في عام 2022 .

جدول رقم (61): الإيرادات المحققة خلال عامي 2022– 2023

"مليون دينار"

البند	2022	2023
الفوائد المقبوضة		
- فوائد على القروض والتسهيلات	13.3	24.9
- فوائد على السلف الاجتماعية	1.8	54.6
- فوائد على الارصدة والودائع لدى المراسلين بالخارج	124.2	161.4
- فوائدعلى الودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	0.0	0.0
- فوائد على الودائع لدى مصارف محلية	0.0	0.0
- فوائد على شهادات الايداع	133.1	21.2
- فوائد مقبوضة أخرى	122.4	388.1
مجموع الفوائد المقبوضة	**394.7**	**650.3**
العمولات المقبوضة		
- عمولات مقبوضة مقابل اعتمادات	319.4	285.0
- عمولات مقبوضة مقابل خطابات الضمان	29.5	24.1
- عمولات مقبوضة مقابل الحوالات	62.1	136.9
- العمولات أخرى	1,128.3	1,062.1
مجموع العمولات المقبوضة	**1,539.2**	**1,508.1**
الإيرادات الأخرى		
إيرادات بيع عملة أجنبية نقدية وفرق العملة	254.8	102.6
أرباح إعادة تقييم العملات الاجنبية	184.3	743.2
عوائد على الاستثمارات	2.3	6.5
إيرادات أخرى	738.5	1,031.1
مجموع الإيرادات الأخرى	**1,179.9**	**1,883.4**
إجمالي الإيرادات	**3,113.9**	**4,041.8**

ثانياً : المصروفات :

إرتفع إجمالي مصروفات المصارف مجتمعة خلال عام 2023 بنسبة 25.5% حيث سجلت نحو 2,477.9 مليون دينار مقارنة بنحو 1,974.6 مليون دينار مصروفات في عام 2022.

جدول رقم (62): المصروفات المدفوعة عامي 2022- 2023

"مليون دينار"

البند	2022	2023
الفوائد المدفوعة :		
- فوائد مدفوعة على الودائع الزمنية	9.3	8.4
- فوائد مدفوعة على حسابات التوفير	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى مراسلين محليين	0.0	0.1
- فوائد مدفوعة على حسابات مكشوفة لدى المراسلين بالخارج	0.3	0.1
- فوائد مدفوعة على شهادات الايداع	0.0	0.0
- فوائد مدفوعة أخرى	2.1	0.7
مجموع الفوائد المدفوعة	**11.8**	**9.3**
المصروفات الادارية والعمومية	0.0	0.0
- مرتبات وأجور ومكافأت	804.9	892.9
- مصروفات أخرى على العاملين (علاج وضمان ...)	216.6	271.4
- مصروفات تدريب	44.5	48.8
- مصروفات تأمين	21.3	16.6
- مصروفات حراسة	47.2	49.0
- مصروفات الايجارات	43.1	47.1
- مصروفات الصيانة (مباني وسيارات و.....)	295.9	55.8
- مصروفات المهمات الرسمية	23.2	24.6
- مصروفات أعضاء مجلس الإدارة	13.0	20.3
- خسائر إعادة تقييم العملات الاجنبية	7.2	68.9
- مصروفات أخرى	445.9	973.2
مجموع المصروفات الادارية والعمومية	**1,962.8**	**2,468.6**
إجمالي المصروفات الكلي	**1,974.6**	**2,477.9**
الدخل (قبل المخصصات والضرائب)	**1,139.3**	**1,563.9**
المخصصات	**308.8**	**515.8**
صافي الأرباح	**830.5**	**1,048.1**

المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المالية للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2023، إلى إنخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 3,199.6 مليون دولار ليصل إلى 14,873.6 مليون دولار، مقابل 18,073.2 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بمعدل 17.7%، وفيما يلي تحليل لأهم البنود الرئيسية للمركز المالي في نهاية عام 2023 مقارنة بعام 2022:

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

إنخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 20.9% وبمبلغ 3,114.0 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 11,758.5 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 14,872.5 مليون دولار في نهاية عام 2022، والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (63): نقدية وأرصدة لدى الغير

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	**1.9**	**0.8**	**-57.9**
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	179.8	321.5	78.8
- حسابات جارية لدى المصارف	5,211.5	3,442.4	-33.9
- ودائع لأجل لدى المصارف	10,083.9	8,578.1	-14.9
يخصم المخصصات على العملات المعلقة والودائع الإئتمانية المتعثرة	**604.4**	**584.3**	**-3.3**
صافي النقدية وأرصدة لدى الغير	**14,872.5**	**11,758.5**	**-20.9**

2- محافظ إستثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ إستثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات إستثمارية دولية ، حيث يتم إستثمار أموال المحفظة

في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 127.0 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل مبلغ 125.4 مليون دولار في نهاية عام 2022.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ صافي رصيد هذا البند 457.7 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 479.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 مسجلاً بذلك معدل إنخفاض بلغت نسبته 4.5% وبمقدار 21.5 مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (64): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	20.9	5.2	-75.1
قروض محلية	32.7	32.9	0.6
قروض دولية	422.8	420.4	-0.6
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	214.5	215.7	0.6
قروض وسلف للموظفين	4.4	4.4	-1.0
تمويل إسلامي عبر المشاركة	9.1	4.5	-50.5
إجمالي القروض والتسهيلات	**704.4**	**683.1**	**-3.0**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	225.2	225.4	0.1
صافي القروض والتسهيلات	**479.2**	**457.7**	**-4.5**

4- إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 475.5 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 492.3 مليون دولار في نهاية عام 2022 بإنخفاض قدره 16.8مليون دولار، حيث تركز الإنخفاض في الإستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 875.1 مليون دولار في نهاية عام 2023 ، مقارنة بنحو 886.6 مليون دولار في نهاية عام 2022. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (65): إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	605.5	605.5	0.0
الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	886.6	875.1	-1.3
يخصم المخصصات وفروقات التقييم	999.9	1,005.1	0.5
الإجمالي	**492.3**	**475.5**	**-3.4**

5- الإستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الإستثمارات العقارية، الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق و الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2023 التطورات التالية:

- بلغ رصيد بند الإستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار ، ولم يطرأ عليه أي تغيير عن عام 2022.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالصافي مبلغ 19.3 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 18.7 مليون دولار في نهاية عام 2022 أي بإنخفاض وقدره 0.6 مليون دولار.
- إنخفض رصيد بند صافي الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة بمقدار 4.4 مليون دولار ليسجل نحو 1,866.5 مليون دولار في نهاية عام 2023.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات 126.6 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 177.2 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بإنخفاض بلغ 50.6 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (66): أرصدة مدينة وأصول أخرى

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.3	0.2	-33.3
إيرادات فوائد مستحقة	56.0	86.2	53.9
أرصدة مدينة متنوعة	408.6	330.2	-19.2
أصول ثابتة بالطريق	0.6	0.6	-6.7
يخصم : مخصص تدني القيمة الدفترية	**288.3**	**290.6**	**0.8**
الإجمالي	**177.2**	**126.6**	**-28.6**

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2023 بعد خصم المخصصات 9.53 مليون دولار مقابل 9.50 مليون دولار في نهاية عام 2022.

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 3,443.6 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 5,336.5 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بإنخفاض قدره 1,892.9 مليون دولار أي بنسبة 35.5%، نتيجة لإنخفاض ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (67): ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	4,895.3	2,997.4	-38.8
- حسابات جارية	305.1	255.9	-16.1
- ودائع لأجل	4,590.1	2,471.5	-46.2
أرصدة للمصارف الأخرى	**441.2**	**446.2**	**1.1**
- حسابات جارية	409.3	286.2	-30.1
- ودائع لأجل	32.0	160.0	400.0
الإجمالي	**5,336.5**	**3,443.6**	**-35.5**

2- ودائع العملاء :

إنخفض رصيد هذا البند بمقدار 1,926.2 مليون دولار، وبنسبة 23.3% ليصل رصيده إلى 6,347.2 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 8,273.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، حيث تركز هذا الإنخفاض في بند الودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (68): أرصدة ودائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	6,611.8	4,516.6	-31.7
ودائع لأجل	1,553.0	1,668.1	7.4
ودائع مجمدة	108.2	113.3	4.7
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.4	49.2	12,200.0
الإجمالي	**8,273.4**	**6,347.2**	**-23.3**

3- التأمينات النقدية:

إرتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 90.8 مليون دولار ليصل إلى 537.3 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 446.5 مليون دولار في نهاية عام 2022. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (69): التأمينات النقدية

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	177.9	268.7	51.0
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة	268.6	268.6	0.0
الإجمالي	**446.5**	**537.3**	**20.3**

4- أرصدة دائنة والإلتزامات أخرى:

بلغ رصيد هذا البند 181.5 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 176.3 مليون دولار في نهاية عام 2022، مسجلاً بذلك إرتفاعاً وقدره 5.2 مليون دولار وما نسبته 2.9%.

جدول رقم (70): أرصدة دائنة والإلتزامات أخرى

"مليون دولار"

البيان	2022	2023	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	30.6	53.7	75.5
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	145.8	127.8	-12.3
الإجمالي	**176.3**	**181.5**	**2.9**

5- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 142.6 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 135.7 مليون دولار في نهاية عام 2022.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع:** حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي ، مقسم إلى (30,000,000) سهماً إسمياً ، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- **الإحتياطيات:** سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الإحتياطي العام نحو 282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2023 ولم يطرأ أي تغيير عن العام 2022.
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2023 أرباحاً قدرها 516.6 مليون دولار، مقابل أرباح محققة في العام 2022 مقدارها نحو 289.1 مليون دولار.

الالإلتزامات العرضية والإرتباطات الرأسمالية:

بلغ رصيد هذا البند 3,401.8 مليون دولار في نهاية عام 2023، مقابل 3,119.3 مليون دولار في نهاية عام 2022.

الجدول رقم (71): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار"

البند	2022	2023	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	14,872.5	11,758.5	-3,114.0	-20.9
محافظ إستثمارية	125.4	127.4	2.0	1.6
تسهيلات وقروض (بالصافي)	479.2	462.7	-16.5	-3.4
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	492.3	475.5	-16.8	-3.4
إستثمارات محتفظ بها للإستحقاق	18.7	19.3	0.6	3.2
إستثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	-0.1
إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	1,870.9	1,866.5	-4.4	-0.2
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	177.1	126.6	-50.5	-28.5
أصول ثابتة (بالصافي)	9.5	9.5	0.1	0.5
مجموع الأصول	**18,073.2**	**14,873.6**	**-3,199.6**	**-17.7**
الإلتزامات				
ودائع المصارف	5,336.5	3,443.6	-1,892.9	-35.5
ودائع الزبائن	8,273.4	6,347.2	-1,926.2	-23.3
التأمينات النقدية	446.5	537.3	90.9	20.3
أرصدة دائنة والإلتزامات أخرى	176.3	181.4	5.1	2.9
مخصصات أخرى	135.7	142.6	6.9	5.1
مجموع الالإلتزامات	**14,368.30**	**10,652.10**	**-3,716.2**	**-25.9**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الإحتياطي القانوني	524.7	524.7	-	-
إحتياطي الطواري	282.7	282.7	-	-
الإحتياطي العام	661.7	661.7	-	-
أرباح مرحلة	-254.4	-254.4	-	-
أرباح محتجزة	-798.8	-509.6	289.2	-36.2
مجموع حقوق المساهمين	3,415.8	3,704.9	289.2	8.5
أرباح العام	289.1	516.5	227.4	78.6
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**3,704.9**	**4,221.4**	**516.5**	**13.9**
مجموع الخصوم	**18,073.2**	**14,873.5**	**-3,199.7**	**-17.7**
الإلتزامات عرضية وإرتباطات	3,119.3	3,401.8	282.5	9.1

* المصدر : المصرف الليبي الخارجي

انتهى التقرير،،،،،